الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/ID/89/5
٦ آب/أغسطس ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيدو

التنمية الصناعية

في

لبنان

89-0820

المحتويات

	الصفحة
الفصل الأول- هيكل وخصائص الاقتصاد	١
ألف - المساحة والسكان	١
باء - الطبيعة والموارد الطبيعية	٧
جيم - الناتج المحلي القائم في لبنان عام ١٩٨٧	١٦
دال - الاسعار والتضخم	٢٣
هاء - الأجور	٣١
واو - العمالة	٤٠
الفصل الثاني- بنية القطاع الصناعي ونموه	٤٥
ألف - دور الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي	٤٥
باء - دور الصناعة التحويلية واتجاهاتها	٤٨
جيم - التطورات والمشاريع الرئيسية التي اقيمت خلال السنوات الخمس الأخيرة	٦٢
الفصل الثالث- استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية والسياسات والمؤسسات	٦٤
ألف - استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية	٦٤
باء - السياسات والحوافز المقدمة للصناعة	٦٥
جيم - المؤسسات الحكومية	٦٧
دال - مشكلات الصناعة ومستقبل التنمية الصناعية	٦٨
الفصل الرابع- التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية	٧١
ألف - هيكل التجارة الخارجية	٧١
باء - اتجاهات الصادرات والواردات الكلية والميزان التجاري	٧٢
جيم - تركيب الواردات	٧٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

دال - مساهمة الصناعة التحويلية في مجموع الصادرات ٧٥

هاء - اتجاهات الصادرات الصناعية ٧٦

واو - الصادرات الصناعية حسب الفروع الصناعية الرئيسية والمنتجات الصناعية الرئيسية ٧٨

زاي - التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية ٨٠

حاء - العوامل المؤثرة على أداء الصادرات ٨١

قائمة الجداول

الفصل الجدول

الأول ١- تطور عدد المقيمين في لبنان، ١٩٧٠-١٩٨٧ ..... ٢

٢- توزع السكان على المحافظات والكثافة السكانية، ١٩٧٠-١٩٨٧ ..... ٣

٣- التجمعات السكانية الحضرية والريفية ١٩٧٠-١٩٨٧ ..... ٤

٤- توزع السكان حسب العمر والجنس (بالآلاف) ٦

٥- نسبة النشاط حسب المنطقة والجنس في عامي ١٩٧١ و ١٩٨٧ ..... ٧

٦- الاستعمالات الحالية والممكنة للمساحات للفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ ولعام ٢٠٠٠ ... ١٣

٧- توزع المساحات المروية لعام ١٩٨٠ ..... ١٥

٨- القيم المضافة القطاعية والانتاج القائم في عام ١٩٨٧ ..... ١٩

٩- تطور الناتج المحلي القائم في لبنان ٢٢

١٠- تطور الارقام القياسية لاسعار الاستهلاك في بيروت منذ عام ١٩٧٤ (المتوسطات السنوية) ٢٥

١١- تطور مؤشر اسعار الاستهلاك في بيروت ٢٦

١٢- تدهور القوة الشرائية لشرائح الأجور نسبة لمستواها عام ١٩٧٤ ..... ٣٢

١٣- نسب التدهور الوسطية في القوة الشرائية للأجور منذ عام ١٩٧٤ ..... ٣٤

١٤- التوزع المقدّر للأجراء حسب فئات الأجر الاربعة المعتمدة في الدراسة (١٩٨٤) بيروت وضواحيها ٣٥

تمهيـــــــد

تنفيذاً لبرنامج العمل للتنمية الصناعية (١-١)، اعدت شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكـــوا واليونيدو وبمساعدة خبراء محليين هذه الدراسة القطرية حول التنمية الصناعية في لبنان. وهـــذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القطرية الاربع التي تعتبر مساهمة من الاسكوا في مؤتمر التنميـــة الصناعية السابع لوزراء الصناعة في الدول العربية والمنعقد في تونس خلال الفترة ٢٠-٢٥ تشريـــن الاول/اكتوبر ١٩٨٩.

المحتويات (تابع)

الفصل	الجدول		الصفحة
	١٥-	نسب التدهور السنوية في مؤشر القوة الشرائية للأجور منذ عام ١٩٧٤	٣٧
	١٦-	نسب الارتفاع السنوية في مؤشر الأجور الاسمية ١٩٧٤-١٩٨٧	٣٨
	١٧-	تطور الكتلة الاجمالية الأجور	٣٩
	١٨-	توزع العاملين حسب الجنس والفئات المهنية في لبنان عام ١٩٨٧	٤١
	١٩-	نسبة النشاط حسب العمر والجنس	٤٢
	٢٠-	التوزع القطاعي للعاملين في سنوات مختارة	٤٤
الثاني	٢١-	الناتج المحلي القائم حسب القطاعات الأساسية	٤٦
	٢٢-	الاستيرادات الصناعية والانتاج الصناعي	٤٨
	٢٣-	نسب مساهمة فروع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي القائم	٤٩
	٢٤-	نسب مساهمة الفروع التقليدية في الصناعة	٥٠
	٢٥-	هيكل الصناعة التحويلية لعام ١٩٨٥ ونسبة الناتج من الانتاج حسب الفروع ..	٥١
	٢٦-	تطور توزع العاملين في الصناعة	٥٣
	٢٧-	العمالة في الصناعة التحويلية ١٩٧١-١٩٨٥	٥٤
	٢٨-	تطور انتاجية العمل في فروع الصناعة التحويلية	٥٦
	٢٩-	توزع مؤسسات الصناعة التحويلية حسب حجم العمالة	٥٨
	٣٠-	الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك) لفروع الصناعة التحويلية	٥٩
	٣١-	مؤشرات المديونية والتغطية الخاصة بفروع الصناعة التحويلية في نهاية عام ١٩٨٥	٦١
	٣٢-	توزع المؤسسات الصناعية التحويلية لعام ١٩٨٥ حسب سنة البدء في النشاط وفئات قيمة المبيعات	٦٣
الرابع	٣٣-	الصادرات والواردات اللبنانية الكلية	٧٢
	٣٤-	تركيب الواردات حسب بنود الاستيراد	٧٤
	٣٥-	توزع الواردات حسب نوع الاستعمال عام ١٩٧٧	٧٥
	٣٦-	تطور مساهمة الصناعة (التحويلية) في اجمالي الصادرات	٧٦
	٣٧-	تطور الصادرات الصناعية اللبنانية	٧٧

المحتويات (تابع)

الفصل الجدول		الصفحة
٣٨-	توزع الصادرات الصناعية حسب الفروع الصناعية الرئيسية	٧٨
٣٩-	الصادرات الصناعية، ١٩٨٦-١٩٨٧	٣٩
٤٠-	توزع الصادرات الصناعية حسب بلدان المقصد	٨٢

قائمة جداول (المرافق)

المرفق	الجدول		الصفحة
الأول	م-١-١	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ١٩٧٥-١٩٨٥.....	٨٥
	م-١-٢	الانتاج (بالاسعار الجارية)	٨٦
	م-١-٣	الانتاج (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)	٨٧
	م-١-٤	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)	٨٨
	م-١-٥	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)	٨٩
	م-١-٦	الاستثمار (بالاسعار الجارية).....	٩٠
	م-١-٧	الاستثمار (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)	٩١
	م-١-٨	العمالة (بالالاف).....	٩٢
	م-١-٩	الأجور (بالاسعار الجارية)	٩٣
	م-١-١٠	الأجور (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤).....	٩٤
	م-١-١١	الواردات حسب استخدام المواد (بالاسعار الجارية)	٩٥
	م-١-١٢	الواردات حسب طبيعة المواد (بالاسعار الجارية)	٩٦
	م-١-١٣	الصادرات حسب استخدام المواد (بالاسعار الجارية)	٩٧
	م-١-١٤	الصادرات حسب طبيعة المواد (بالاسعار الجارية)	٩٨
	م-١-١٥	التوزيع الجغرافي للواردات (بالاسعار الجارية)	٩٩
	م-١-١٦	التوزيع الجغرافي للصادرات الاجمالية (بالاسعار الجارية).....	١٠٠
الثاني	م-٢-١	قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)، المؤشرات الرئيسية، (بالاسعار الجارية)	١٠٢
	م-٢-٢	قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)، المؤشرات الرئيسية، (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)	١٠٣

الفصل الأول

هيكل وخصائص الاقتصاد

ألف- المساحة والسكان

قدر عدد سكان لبنان في أواسط عام ١٩٨٧ بحوالي ثلاثة ملايين مقيم (ما عدا الفلسطينيين في المخيمات). توزعوا على مساحة قدرها ٤٠٠ ١٠ كلم^{٢}، مما يجعل لبنان من بين البلدان العربية الأكثر كثافة.

ولكن تحت تأثير موجات الهجرة الخارجية والداخلية التي عمت سكان لبنان منذ زمن بعيد والتي تفاقمت مؤخرا بسبب الحرب الأهلية الدائرة منذ ١٩٧٥ والعدوان الاسرائيلي المستمر، وكذلك بفعل طبيعة الاقتصاد اللبناني والسياسات الاقتصادية المتبعة، توزع السكان بشكل غير متكافئ على المناطق اللبنانية، اذ ان التجمع الحضري لبيروت وضاحيتها بات يضم حوالي نصف سكان لبنان.

١- النمو السكاني والهجرة

لقد اتاح التحقيق الاحصائي بالعينة عن القوى العاملة في لبنان، الذي قامت به مديرية الاحصاء المركزي التابعة لوزارة التصميم العام في الجمهورية اللبنانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، إمكانية الحصول على نتائج موثوقة وقيمة عن السكان في لبنان وذلك لأول مرة منذ التعداد الرسمي للسكان عام ١٩٣٢. لقد قدر سكان لبنان بحوالي ٣٢٥ ١٢٦ ٢ نسمة بتاريخ الدراسة[(١)]، وبحوالي ٠٠٠ ٢٦٥ ٢ نسمة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ بعد تصحيحات علمية قام بها كرباج وفارغ[(٢)] استناداً الى فرضيات للنمو، آخذين في الاعتبار عدم شمولية العينة. ويبين الجدول ١ تطور عدد السكان الاجمالي منذ عام ١٩٧٠ ومعدلات النمو الاجمالية السنوية.

---

(١) نتائج أولية لدراسة احصائية بالعينة (غير منشورة) قام بها مركز أبحاث خاص خلال عام ١٩٨٧ وشملت حوالي ٠٠٠ ٥٥ أسرة. ساهم في تنفيذها واضع التقرير.

(٢) كرباج وفارغ، الوضع الديموغرافي في لبنان، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٤.

الجدول ١- تطور عدد المقيمين في لبنان، ١٩٧٠-١٩٨٧

السنة	العدد (بالالاف)	معدل النمو الاجمالي الوسطي
١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠(أ)	٢ ٢٦٥	٢ر٤٠ في المائة
١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥(ب)	٢ ٥٥٠	١ر٣٦ في المائة
١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧(ج)	٣ ٠٠٠	

(أ) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠ (بيروت، ١٩٧٠) - وتعديلات كرباج وفارغ.

(ب) تقدير كرباج وفارغ، الوضع الديموغرافي في لبنان ١٩٧٤ (بيروت، ١٩٧٤). (فرضية وسطية).

(ج) دراسة بالعينة، ١٩٨٧، (دراسة غير منشورة)، من اعداد مركز ابحاث خاص.

ويتضح من التقديرات السابقة ان معدل النمو الاجمالي قد تدنى بنسبة ملموسة تحت تاثير الحالة الأمنية والاقتصادية التي شهدها لبنان خلال سنين الحرب. فمن الطبيعي في ظل هكذا أوضاع ان تتدنى معدلات الولادات وان ترتفع معدلات الوفيات والهجرة، ولو بشكل متفاوت، بين المناطق اللبنانية. وفي حين يتعذر تقدير التغيرات التي طرأت على هذه المعدلات كل على حدة، فقد أمكن تقدير محصلتها العاملة استناداً الى توقعات تطور السكان وعددهم الحالي المقدر. فإذا اعتمدنا تقديرات كرباج وفارغ(١) مع الاستناد الى فرضية توفيقية بين فرضيتي النمو القصوى والدنيا المعتمدتين من قبل الباحثين، نصل الى عدد سكان للبنان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ يقارب ٣ ٤٠٠ ملايين مقيم مما يقودنا الى تقدير الفجوة المتاتية عن تاثيرات الحرب، بما فيها الهجرة الى الخارج، بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة، أي ما يساوي ١١ر٨ في المائة من مجموع المقيمين.

٢- <u>توزع السكان على المناطق</u>

ان التقديرين الوحيدين الموثوقين حول توزع السكان المقيمين في لبنان على مناطقه يعودان الى عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧. ونورد في الجدول ٢ تقديرات الاعداد والنسب والكثافات العائدة للتقسيمات الجغرافية الأدارية في لبنان.

---

(١) كرباج وفارغ، المصدر السابق.

المحتويات (تابع)

المرفق الجدول		الصفحة
م-٢-٣	قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)، الانتاج (بالاسعار الجارية).....	١٠٤
م-٢-٤	قطاع الصناعات التحويلية، الانتاج (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)	١٠٥
م-٢-٥	قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)، الناتج (بالاسعار الجارية).....	١٠٦
م-٢-٦	قطاع الصناعات التحويلية، الناتج - (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤).....	١٠٧
م-٢-٧	قطاع الصناعات التحويلية، العمالة	١٠٨
م-٢-٨	قطاع الصناعات التحويلية، انتاجية العمل	١٠٩
م-٢-٩	قطاع الصناعات التحويلية، الصادرات حسب الفروع الصناعية (بالاسعار الجارية)	١١٠
الثالث م-٣-١	اكبر عشرة مصانع شغّلت خلال السنوات الخمس المنصرمة، (١٩٨٠-١٩٨٥).	١١٢
م-٣-٢	اكبر ١٠ مصانع قيد التنفيذ	١١٣

الجدول ٢- توزع السكان على المحافظات والكثافة السكانية، ١٩٧٠ - ١٩٨٧

المحافظة	تشرين الثاني ١٩٧٠(أ) العدد	النسبة المئوية	مقيم/كلم٢	أواسط عام ١٩٨٧(ب) العدد	النسبة المئوية	مقيم/كلم٢
بيروت	٤٧٤ ٨٧٠	٢٢ر٣	٢٦ ٣٨٢	٤٨٠ ١٠٠	١٥ر٧	٢٦ ٦٧٢
جبل لبنان	٨٣٣ ٠٥٥	٣٩ر٢	٤٢٧	١ ٢٢٢ ٥٠٠	٣٩ر٩	٦٢٧
لبنان الشمالي	٣٦٤ ٩٣٥	١٧ر٢	١٨٧	٥٣٢ ٥٠٠	١٧ر٤	٢٧٣
لبنان الجنوبي	٢٤٩ ٩٤٥	١١ر٧	١٢٤	٤٣١ ٣٠٠	١٤ر١	٢١٤
البقاع	٢٠٣ ٥٢٠	٩ر٦	٤٨	٣٩٤ ٥٠٠	١٢ر٩	٩٣
المجموع	٢ ١٢٦ ٣٢٥	١٠٠	٢٠٤	٣ ٠٦٠ ٩٠٠	١٠٠	٢٩٤

المصدر:

(أ) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي. دراسة القوى العاملة في لبنان، ١٩٧٠ (بيروت، ١٩٧٠).

(ب) نتائج أولية لدراسة بالعينة (غير منشورة) اعدت في أواسط عام ١٩٨٧.

ويتضح من التقديرات الواردة في الجداول أعلاه ان لبنان يتألف من منطقتين ديموغرافيتين:

- المنطقة الساحلية والقسم الغربي من الجبل اللبناني، وهي منطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة: كثافة معتدلة في لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي، وكثافة مرتفعة في جبل لبنان وبخاصة ضاحية بيروت، في حين تصل الكثافة الى ذروتها في مدينة بيروت وضاحيتها الملاصقة.

- القسم الشرقي من جبل لبنان والسهل الداخلي (البقاع)، وهي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة، وان أدت سنوات الحرب الأهلية الى تكاثر عدد سكانها بمعدلات أعلى من تلك التي شهدتها المناطق الأخرى، اذ بلغ معدل نموها الاجمالي السنوي حوالي ٤ في المائة مقارنة مع ٢ر٢ في المائة كمعدل وسطي للبنان بمجمله ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧. أما مدينة بيروت فلقد حالت الحرب الأهلية دون نموها بفعل هجرة سكانها سواء الى خارج البلاد او الى المحافظات الأخرى.

٣- التجمعات الحضرية والريفية

لقد أدت الحرب الأهلية اللبنانية الى موجات هجرة داخلية متتالية للسكان بين المناطق من جهة ومن المدن الى الريف من جهة أخرى، والى هجرة متعاظمة الى بلدان الاغتراب بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول ٣- التجمعات السكانية الحضرية والريفية ١٩٧٠ - ١٩٨٧

المحافظة	١٩٧٠		١٩٨٧	
	مدن (النسبة المئوية)	ريف (النسبة المئوية)	مدن (النسبة المئوية)	ريف (النسبة المئوية)
بيروت	١٠٠ر٠٠	-	١٠٠ر٠٠	-
جبل لبنان	٦٥ر٤	٣٤ر٦	٧١ر٣	٢٨ر٧
لبنان الشمالي	٤٨ر٧	٥١ر٣	٣٥ر٥	٦٤ر٥
لبنان الجنوبي	٢٣ر٣	٧٦ر٧	٣٢ر٣	٦٧ر٧
البقاع	٢٢ر٤	٧٧ر٦	٢٣ر٢	٧٦ر٨
المجموع	٦١ر٢	٣٨ر٨	٥٧ر٩	٤٢ر١

وتعكس هذه المعطيات بروز ظاهرة معاكسة للتطور الطبيعي لمعدلات التركز الحضري في بلد كلبنان. فقد أدت الهجرة الداخلية والخارجية للسكان الى عدم نمو مدينة بيروت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ والى معدلات نمو منخفضة نسبيا للمدن الكبرى الأخرى، في حين شهدت القرى اللبنانية ذات الحجم المتوسط معدلات نمو عالية نسبيا في عدد سكانها (دون ان تتحول الى تجمعات حضرية) مما أدى الى هبوط معدل «التحضّر» الاجمالي في لبنان بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ من ٦١ر٢ في المائة الى ٥٧ر٩ في المائة. وقد شهدت مدينة بيروت وضاحيتها والتجمعات الحضرية في جبل لبنان ثباتا في وزنها النسبي (٧٨ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ في حين شهدت التجمعات الحضرية في لبنان الشمالي الانخفاض الاكثر حدة نسبيا في لبنان (من ٤٨ر٧ في المائة الى ٣٥ر٥ في المائة).

٤- توزع السكان حسب العمر والجنس

نورد في الجدول ٤ توزع السكان المقيمين اللبنانيين حسب العمر والجنس وفقاً لثلاث دراسات موثوقة (غير مبنية على فرضيات لا تتلائم وتأثيرات الحرب الأهلية).

ان الاستنتاج الأول والأكثر وضوحا هو ان هرم الاعمار للسكان قد تقلصت قاعدته بشكل ملحوظ ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧، اذ انخفض الوزن النسبي لفئة الاعمار ما دون الخمس سنوات من ١٦ر٣ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ١٤ر٣ في المائة في عام ١٩٧٥ والى ١٠ر٩ في المائة في عام ١٩٨٧. ويعود هذا التقلص الى انخفاض معدلات الانجاب الاجمالية من جهة والى الهجرة الخارجية التي شملت الذكور في عمر الزواج بشكل أساسي والاناث في عمر الانجاب على مدى فترة الحرب الأهلية من جهة أخرى. ويمكن الجزم بأن انحسار الولادات جاء نتيجة العوامل الاقتصادية - الاجتماعية التي فرضتها الحرب الأهلية وذلك لسببين:

- تدني عدد السكان الاجمالي المقدر عام ١٩٨٧ عن التوقعات المحتسبة قبل الحرب استناداً الى فرضيات معدلات انجاب ووفيات منخفضة.

- تجاوز معدلات النمو المقدرة عام ١٩٨٧ للمسجلين في محافظتي البقاع والشمال (اللتين لم تتأثرا نسبياً بالحرب الأهلية) المعدل الوسطي للنمو في باقي المحافظات بكثير.

ان تقلص الوزن النسبي لفئات الاعمار الفتيّة في لبنان تظهر ايضا، ولو بحدة أقل ، في الفئة العمرية ٥ - ١٩ سنة، اذ لم تعد تشكل هذه الفئة سوى ٣٤ر٩ في المائة في عام ١٩٨٧ مقارنة مع ٣٧ر٤ في المائة في عام ١٩٧٠ من مجموع السكان.

ومن جهة أخرى قدّر الوزن النسبي لفئة الاعمار ٢٠-٦٥ سنة بحوالي ٥٠ر٢ في المائة عام ١٩٨٧ مقارنة مع ٤١ر٤ في المائة عام ١٩٧٠. ويلاحظ هنا ان نسبة الذكور الى الاناث ضمن هذه الفئة قدرت بحوالي ٩٩ في المائة في عام ١٩٨٧ في حين كانت تتعدى ١٠٠ في المائة في السبعينات. وقد لا يكون لهذا الفارق دلالة احصائية انما يمكن التأكيد ان الهجرة الخارجية قد انتشرت بين الذكور أكثر منها بين الاناث.

أخيراً، يجب الملاحظة ان تقديرات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)[1] فيما يخص التوزيع العمري للسكان لعام ١٩٨٦ لا تتطابق مع نتائج البحث الميداني المشمول بالدراسة العائدة الى عام ١٩٨٧ حيث قدّرت الاكوا فئة الاعمار دون ٥ سنوات بحوالي ١٢ر٩ في المائة مقابل ١٠ر٩ في المائة للبحث الميداني لعام ١٩٨٧، وفئة الاعمار ١٠ - ٦٥ سنة بحوالي ٤٥ر٩ في المائة مقابل ٥٠ر٢ في المائة.

٥- النشاط حسب المناطق والجنس

بلغ معدل النشاط للذكور لعام ١٩٨٧ حوالي ٤٨ في المائة مقارنة مع ٤٤ في المائة في عام ١٩٧٠. وتشمل هذه النسبة الناشطين فعليا والعاطلين عن العمل. ان ارتفاع معدل النشاط الاجمالي هذا يعود جزئيا الى انحسار وزن الفئات العمرية الفتيّة في هرم الاعمار للسكان والى تضخم عدد العاملين في النشاطات الهامشية كالتجارة والخدمات (من جراء تشتت المناطق الاقتصادية والاسواق) والى بروز مجالات عمل متعلقة بالحرب الاهلية ونتائجها كالميليشيات المسلحة ومؤسسات الخدمات التابعة لها.

ان الركود الاقتصادي والسكاني لمدينة بيروت وتهديم وسطها التجاري أدى الى انخفاض معدل النشاط للذكور فيها، اذ تراجع هذا المعدل من ٤٨ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٤٧ في المائة عام ١٩٨٧ في حين شهدت باقي المناطق ارتفاعا ملحوظا في معدلات نشاط الذكور وبخاصة في المناطق الحضرية خارج بيروت وفي الريف.

---

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، «كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية»، العدد ٥ (بغداد، ١٩٨٧).

الجدول ٤- توزع السكان حسب العمر والجنس (بالالاف)

العمر	١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ (أ)						١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ (ب)						١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (ج)					
	ذكور	النسبة المئوية	اناث	النسبة المئوية	مجموع	النسبة المئوية	ذكور	النسبة المئوية	اناث	النسبة المئوية	مجموع	النسبة المئوية	ذكور	النسبة المئوية	اناث	النسبة المئوية	مجموع	النسبة المئوية
٠ - ٤	١٨٨	٨ر٣	١٨٠	٨ر٠	٣٦٨	١٦ر٣	١٨٦	٧ر٣	١٧٩	٧ر٠	٣٦٥	١٤ر٣	١٦٩	٥ر٦	١٥٨	٥ر٣	٣٢٧	١٠ر٩
٥ - ١٩	٤٣١	١٩ر٠	٤١٦	١٨ر٤	٨٤٧	٣٧ر٤	٥٠٠	١٩ر٦	٤٨٣	١٨ر٩	٩٨٣	٣٨ر٥	٥٣٧	١٧ر٩	٥١٠	١٧ر٠	١ ٠٤٧	٣٤ر٩
٢٠ - ٦٤	٤٦٩	٣٠ر٧	٤٧٠	٣٠ر٧	٩٣٩	٤١ر٤	٥٣٩	٣١ر١	٥٣٨	٣١ر١	١ ٠٧٧	٤٢ر٣	٧٤٩	٣٥ر٠	٧٥٦	٢٥ر٣	١ ٥٥٥	٥٠ر٣
٦٥ وأكثر	٥٣	٣ر٣	٦٠	٣ر٦	١١٣	٤ر٩	٥٨	٣ر٣	٦٧	٣ر٦	١٢٥	٤ر٩	٦٣	٢ر١	٥٨	١ر٩	١٣١	٣ر٠
المجموع	١ ٤٠	٥٠ر٣	١ ٣٦	٤٩ر٧	٢ ٣٦٦	١٠٠	١ ٢٨٣	٥٠ر٣	١ ٢٦٧	٤٩ر٧	٢ ٥٥٠	١٠٠	١ ٥١٨	٥٠ر٦	١ ٤٨٣	٤٩ر٤	٣ ٠٠٠	١٠٠ر٠

المصدر:

(أ) كرباج وفارغ، الوضع الديموغرافي في لبنان ١٩٧٤، (بيروت، ١٩٧٤).

(ب) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان، ١٩٧٤، (بيروت ١٩٧٤).

(ج) نتائج أولية لدراسة بالعينة (دراسة غير منشورة) أعدها مركز أبحاث خاص في أواسط عام ١٩٨٧.

اما معدل النشاط الاجمالي للاناث فقد دلّت نتائج البحث الميداني لعام ١٩٨٧ على ثبات مستـــواه مقارنة مع عام ١٩٧٠، وقد قدّر بنحو ٩ر٥ في المائة. غير ان القيمين على هذا البحث أشاروا الـــى ان العمالة النسائية في الريف، وان انخفضت فعلا، الا انها قدرت بأقل مما هي عليه في الواقع بسبب النقص فـي الابلاغ عنها.

ان انخفاض معدل النشاط للاناث في مدينة بيروت (١٢ر٣ في المائة عام ١٩٨٧ مقابل ١٣ر٤ فـــي المائة في عام ١٩٧٠) يفسر ايضاً بالركود الاقتصادي وهجرة السكان القادرين على العمل الى خارجها.

اما في بقية المناطق فقد شهد معدل نشاط الاناث ارتفاعا ملحوظا، وبخاصة في المناطق الحضريـــة خارج بيروت، اذ ارتفع هذا المعدل من ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ١ر١٠ في المائة في عام ١٩٨٧.

اما انخفاض العمالة النسائية في الريف فليس بالحدة التي يظهرها الجدول ٤، اذا أخذنا بالاعتبـــار النقص في التقدير الذي لحق بها في دراسة ١٩٨٧.

الجدول ٥- نسبة النشاط حسب المنطقة والجنس (النسبة المئوية)
في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧

المنطقة	١٩٧٠ ذكـــور	١٩٨٧ ذكـــور	١٩٧٠ انـــاث	١٩٨٧ انـــاث
بيروت	٤٧ر٧	٤٦ر٧	١٣ر٤	١٢ر٦
ضاحية بيروت	٤٥ر٤	٤٩ر٠	٨ر٣	١٠ر٤
المـدن الأخرى	٤٠ر١	٤٨ر١	٦ر٧	١٠ر١
الريـــف	٤٢ر١	٤٧ر٥	٩ر٠	٧ر٥
لبنـــان	٤٣ر٨	٤٧ر٨	٩ر٥	٩ر٥

باء- الطبيعة والموارد الطبيعية

١- الخصائص الطبيعية[1] السطحية

يقع لبنان بين خطي العرض ٣٣° و ٤٠ ٣٤° شمالاً، وبين خطي الطول ٣٥° و٤٠ ٣٦° شرقاً، ويحتـــل على البحر الابيض المتوسط مركز الوسط في شاطئه الشرقي مطلاً عليه بواجهة طولها ٢١٠ كلم. وتبلـــغ مساحة لبنان ٤٠٠ ١٠ كلم٢ وتحده الجمهورية العربية السورية من الشمال والشرق وفلسطين من الجنوب.

(١) عن دراسة السيد سان لافيل، المدير السابق لمعهد الجغرافيا للشرق الادنى في بيروت.

خارطة لبنان الاداري

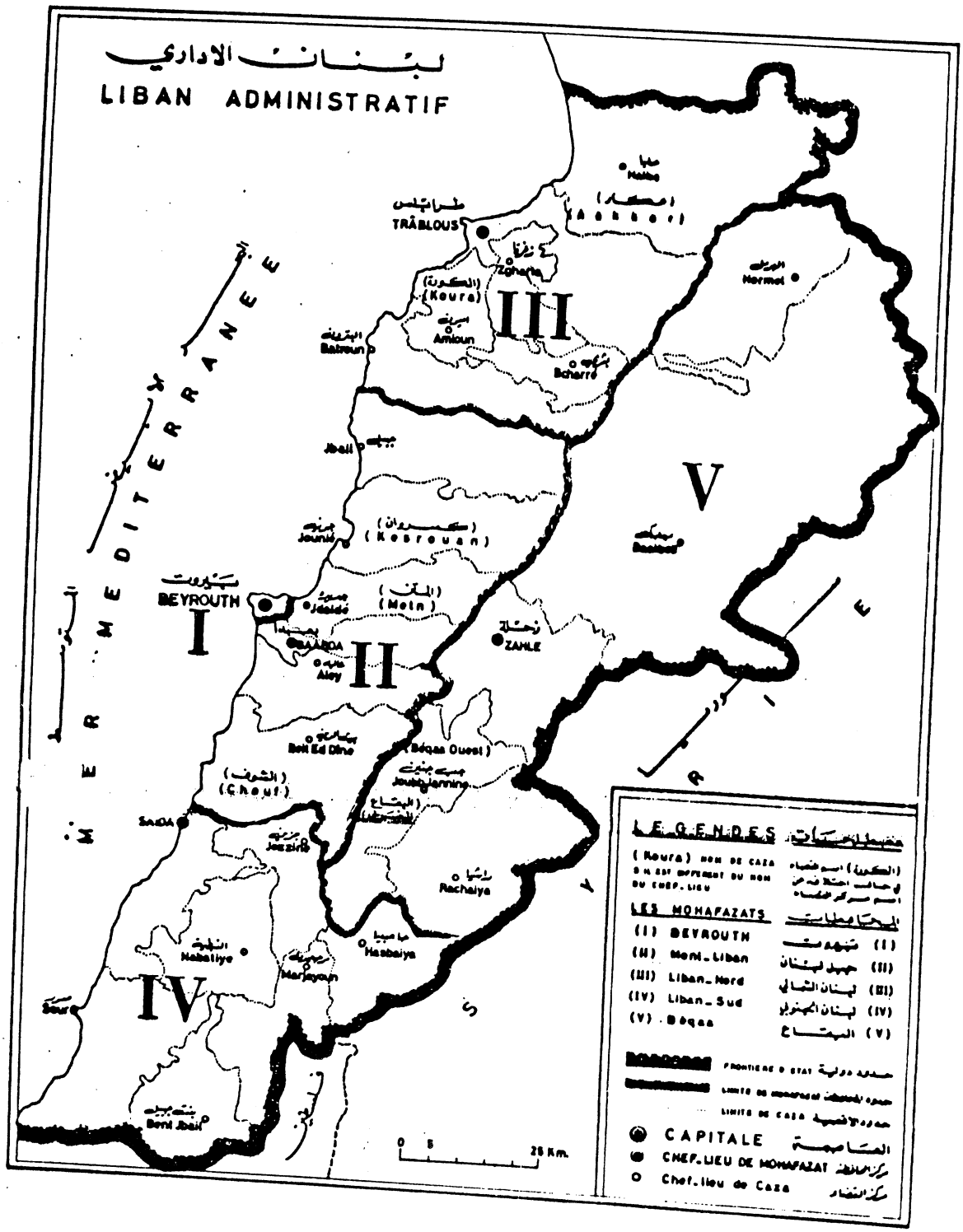

وتغلب على لبنان صفة البلد الجبلي حيث تنتظم تضاريسه في سلاسل جبلية كبرى موازية للشاطئ، اتجاهها من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي. اما الشاطئ فهو بصورة عامة قليل التعاريج، تظهر فيه بعض الخلجان الواسعة (خليج عكار، وخليج شكا، وجون جونية، وخليج مار جرجس) وبعض الرؤوس (رأس ميناء طرابلس، ورأس شكا، ورأس بيروت). واذا كانت الارصفة الصخرية نادرة فيما عدا رؤوس شكا وبيروت والدامور فإن السهول الساحلية ضيقة، ومتقطعة أحيانا، تنخفض في الشمال من عكار وفي جنوبي النهر الأولي ويتراوح متوسط عرض السهل بين ٢ و ٣ كلم، وينتهي على البحر بشاطئ رملي مستقيم.

وتمتد خلف الشاطئ مباشرة سلسلة جبال لبنان الغربية بالغة ذروة ارتفاعها في القرنة السوداء ٣٠٨٣ م، مؤلفة حاجزا يبلغ متوسط ارتفاعه ٢٢٠٠ م وتخترقه، بصعوبة، بعض الممرات المرتفعة كممر ضهر البيدر الذي تجتازه طريق دمشق-بيروت، وارتفاعه ١٥٥٠ م، وممر الأرز وارتفاعه ٢٦٠٠ م. ويبعد الخط الذي ينتظم قمم الجبال الغربية موازيا للساحل مسافة ٣٠ كلم عن البحر. وتنحدر هذه السلسلة عاموديا على البقاع من جهة الشرق، بينما تنحدر بهدوء نحو الغرب مؤلفة في انحدارها هضابا ومرتفعات تتدرج في ارتفاعها من الشاطئ نحو الداخل حتى علو ١٠٠٠ م او ١٢٠٠ م. ويخترق هذه المرتفعات عدد كبير من الانهار الصغيرة التي تصب في البحر بعد ان تتدحرج من أودية عجيبة رائعة كواديي قاديشا ونهر ابراهيم.

وتنحصر ما بين المرتفعات المتباعدة القريبة من الساحل والقمم العالية الجرداء منطقة وسطية ضيقة ذات أهمية اقتصادية كبرى، وتعود أهميتها الى توافر ينابيع مهمة تتفجر من سفوح الجبال، والى وجود منحدرات سالكة ذات اراض خصبة، ومناخ جيد، كل هذه الاسباب جعلت من القسم الأعلى لمجرى الانهار، والوديان الكبرى منطقة القرى الآهلة بالسكان وبساتين لزراعة التفاح ومراكز للاصطياف ولممارسة رياضة الشتاء.

تمتد بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والسلسلة الشرقية وهدة البقاع الطويلة الداخلية التي تؤلف سهلا ضيقا يتراوح عرضه ما بين ١٠ الى ١٥ كلم، ويبلغ متوسط ارتفاعه ٩٠٠ م.

وتشتد وعورة البقاع في طرفيه بينما تستوي ارضه بميل قليل نحو الجنوب بين بعلبك والقرعون. وبعد ان يستمر في الارتفاع حتى يبلغ علوه حوالي ١٠٠ ١م في منطقة بعلبك فإن الوهدة الوسطى تنخفض متسعة شمالا باتجاه بحيرة حمص. وينبع من هذا المنخفض نهر العاصي الذي يجري في واد متقطع وعميق. وتغلق سهل البقاع في الجنوب مرتفعات وهضاب الجبل العربي (١٥٠٨ م) وجبل بير الضهر التي تتخللها وديان عميقة وعرة يجري فيها نهر الليطاني.

وتؤلف سلسلة الجبال الممتدة شرقي سهل البقاع الحدود الطبيعية مع الجمهورية العربية السورية، وتتألف في قسمها الشمالي من الجبل الشرقي الضخم الذي يبلغ أقصى ارتفاعه في طلعة موسى (٢٦٢٩ م) مكونا بذلك حاجزاً يبلغ متوسط الاتفاعه حوالي ٢٠٠٠ م، لا يجتازه أي ممر سالك. وتتوالى جنوبي هذا الجبل مجموعة وهاد ومنخفضات تمر فيها طريق دمشق ثم يرتفع بعدها هرم حرمون الشامخ الذي يبلغ ارتفاعه ٢٨١٤ م، وينحدر عاموديا على وادي نهر الحاصباني الذي يجري نحو الجنوب موازيا نهر الليطاني.

٢- الصخـور والتربـة

ان صخور لبنان، ما عدا الاراضي البركانية البازلتية في مرتفعات عكار، رسوبية في مجملها ويرجع أقدمها الى الطور الجيولوجي الثاني. وتشغل الصخور الكلسية مكانا كبيرا، اذ تغطي نحو ثلثي البلاد مما يفسر في الوقت ذاته قحولة السطح ووجود مخزونات واسعة وعميقة من المياه تجعل من لبنان خزانا طبيعيا هائلا.

تعتبر الصخور الكلسية الجوراسية أقدم الصخور المنظورة في لبنان ويبلغ سمكها نحو ١٥٠٠ م تقريبا. ويميل لون هذه الصخور الى الرمادي المزرق وتتخذ شكل الاطلال، كما هي الحال في كسروان. وهي تشكل النواة والاساس العميق لسلسلتي الجبال وتظهر على سطح الارض في بطون الاودية كما هي الحال في اودية نهري ابراهيم وقاديشا مثلا، كما ترتفع احيانا لتشكل حدبات ضخمة كسلسلة الباروك وجبل حرمون.

وترتكز على هذه الصخور الكلسية مجموعة من الطبقات كثيرة التنوع غير انها، على العموم، لينة وغير قابلة لتسرب الماء غالبا، مكونة من الصخور الطباشيرية الدنيا كالحوارة والصلصال والحث (gre's). تعرف هذه الصخور بسهولة من لون التربة الذي يكون عادة بلون المغرة ومن انحدار السفوح الهادىء. وتنمو أشجار الصنوبر المثمرة في الاراضي الحثية، وبفضل وجود ينابيع عديدة كقاديشا والعاقورة وأفقا وجزين، فقد تحولت سطوح هذه الصخور الطباشيرية الدنيا الى اراض مروية بحيث نشأ فيها عدد من القرى الكبيرة الجبلية. ويكثر وجود هذه الطبقات الى الشرق من بيروت، وقد تألفت منها سلسلة من المنخفضات العالية الخصبة والمأهولة بالسكان تتلاحق من لبنان الشمالي الى جنوبي جزين مارة ببشري واللقلوق وقرطبا وبسكنتا والباروك.

وتعود الى الظهور في الاعالي أساسات كلسية قوية منها الطباشيرية الوسطى والعليا (السنمانية والطورانية) التي يمكن ان يتراوح سمكها موضعيا بين ٨٠٠ و١٠٠٠ م. وتؤلف هذه الصخور الكلسية المصفرة قشرة السلسلتين اذ تغطي الجبل الشرقي وتشكل الكتل القممية لجبال لبنان الواقعة شمال ممر ضهر البيدر. وتبرز هذه الصخور بمساحات واسعة في المرتفعات الغربية لقضائي جبيل والبترون وفي لبنان الجنوبي. والطبقات الكلسية السنمانية والطورانية شديدة الرشح كالطبقات الجوراسية - الكلسية. وتندر الينابيع ويضعف صبيبها وتصبح الاراضي الزراعية متباعدة جدا. وتغطي الاراضي الواقعة جنوبي نهر الاولي خاصة ومنطقة شكا مجموعة من الطبقات الكلسية السميكة كلسية - وكلسية غرينية وطبشورية سنمانية ونومولتيكية (بداية الطور الجيولوجي الثالث).

وتظهر في البقاع والمناطق الساحلية طبقات ورواسب احدث عهدا تنتمي الى آخر الطور الجيولوجي الثالث او الطور الرابع، انها اكوام ترابية وصخرية، تجعل المنخفض الداخلي في شمالي بعلبك، قليل الخصوبة وقابلا لتسرب المياه فيه. وتتألف، في البقاع الاوسط والجنوبي، وفي سهل عكار الساحلي ومنطقتي صور وصيدا من أتربة وغرين متنوعة، خصبة اجمالا.

أخيراً ، تمتد على الساحل، في جنوبي بيروت وقرب طرابلس كثبان رملية مثبتة، في الاعماق، على أساس من الحجارة الرملية الصلدة.

٣- <u>مناطق لبنان الزراعية</u>

يقدم لبنان، رغم ضيق رقعة ارضه، اصنافا متعددة من المشاهد الزراعية ناتجة عن اختلاف المعالم الطبيعية وعن المناخ. ويمكن في بضع ساعات ان نجتاز على التوالي بساتين الحمضيات والموز في السهل الساحلي، وكروم الزيتون في المنطقة الوسطى وجنائن التفاح في الجبل ثم الاطلاع على حقول القمح وسهوب البقاع.

ويتمتع السهل الساحلي بثلاث فضائل : شتاء معتدل ، وتربة عميقة خصبة نسبيا، وامكانات كبيرة للري بفضل الانهار العديدة غير ان السهل ضيق ومتقطع، وتأكل المدن والمصانع وطرق المواصلات اراضيه الزراعية شيئا فشيئاً.

ويكاد هذا السهل ان يكون مرويا بصورة دائمة ماعدا المنطقة الواقعة بين جبيل والبترون ويناسب المزروعات الكثيفة والغنية: كزراعة البقول خاصة في ضواحي بيروت، وفي منطقة طبرجا، او سهل الجية، او بساتين الحمضيات والموز الموجودة بشكل رئيسي في لبنان الجنوبي الذي يتضمن نصف زراعة الحمضيات وافضل اصنافها. تكثر بساتين الموز في الجنوب والوسط، وتختفي في شمال البترون بسبب اضرار الجليد في فصل الشتاء.

أما سهل عكار الفسيح الذي تجتازه، او تحده اربعة انهار دائمة، فهو أقل تطورا من بقية السهل الساحلي وبعد ان ظل زمنا طويلا مخصصا لزراعة الحبوب، بدأ يتجه رويدا رويدا نحو زراعة الخضار والفستق السوداني والحمضيات، وينتظر عندما يتم ريه بأكمله ان يكون احد اغنى المناطق الزراعية في لبنان.

واما مناطق الجبل التي يتراوح علوها ما بين ١٠٠ و ٨٠٠ م وحتى ١٠٠٠ م فهي قليلة الامتيازات، فالتضاريس فيها وعره جدا والمنحدرات قاسية والطبقة الكلسية التي تكونها لا تعطي غير اراض متقطعة هيكلية تنقصها المياه نقصا يكاد ان يكون تاما، مما يحول دون أي ري فيها.

وهذه المنطقة اكثر من سائر المناطق اللبنانية اتصافا بخصائص البحر الابيض المتوسط، وهي تتعرض لموجة هجرة كبيرة من سكانها. وتزرع فيها الحبوب التي تعطي مردودا ضئيلا كما تكثر الاشجار لاسيما الزيتون والتين واللوز والكرمة. أما الزراعة الوحيدة المربحة حقا فهي زراعة التبغ التي تحتل مساحة كبيرة في جنوب البلد وشماله. وقد تحولت بعض القطاعات اكثر فاكثر نحو الزراعات السنوية كما هي الحال في سهل عكار ولبنان الجنوبي، بينما تعطي قطاعات أخرى أهمية أساسية للشجرة خاصة في الكورة وزغرتا حيث انتشرت كروم الزيتون الواسعة الجميلة وسيسمح الري، دون شك، يوما ما بالتحويل الجذري في الكورة وفي لبنان الجنوبي.

وتقع على علو يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٦٠٠ م منطقة ممتازة مأهولة غنية وقابلة لتغيرات سريعة. فالتضاريس فيها اكثر انفتاحا، واقل وعورة، والسفوح لطيفة، وتنبجس الينابيع بكثرة في الطبقات الطباشيرية السفلى. ويبدو المناخ ملائما لزراعة التفاح. وتهيء ليالي الصيف المنعشة والثلوج الكثيرة في الشتاء هذه المنطقة للاصطياف، ولممارسة الرياضات الشتوية، فهي تشكل اكبر منطقة للتفاح الذي ترافقه الخضار والكرمة والحبوب في الاراضي غير المروية. كما نجد في المنطقة بقعا من غابات جميلة لاسيما في اواسط لبنان.

وعلى العكس من ذلك اذا ما ارتفعنا، اذ تمتد مساحات كلسية واسعة عارية وكئيبة تجتازها قطعان الماعز الرحالة، وتبدو جبال لبنان الشرقية ايضا كانها منطقة خالية لا يجتازها غير الماعز. اما سفوح جبل حرمون فهي كلسية ولكنها مروية نسبيا. وهي على العكس تذكر بالمنطقة الوسطى من جبل لبنان.

ويثير سهل البقاع الانتباه بانبساطه ومناظره المكشوفة حيث تسيطر زراعة الحبوب. وحتى هناك تظهر الفروقات الزراعية بوضوح. اما وسط البقاع ذو التربة القائمة الخصبة والمروية جيدا فاقتصاده الزراعي يتنوع الى ابعد مدى. وتبقى زراعة القمح على رأس الدورة الزراعية، ترافقها زراعة الشمندر السكري والخضار. وتكثر الاشجار: لاسيما التفاح، والكرمة المرفوعة على العرائش لتلافي الجليد المتأخر. وتحتل تربية الابقار والدواجن بالطرق الصحيحة مركزا هاما.

ويقل الري، جنوبا في منطقة جب جنين، وشمالي بعلبك وتسيطر زراعة القمح الآلية.

وبين قب الياس وشمسطار على الهضاب الغربية لسفح جبل لبنان، تبدو ان الكرمة هي الزراعة الوحيدة الحقيقية، وفي اقصى الشمال، اخيرا، سهل نهر الهاصي الذي يقل فيه سقوط الامطار كثيرا (دون ٢٥٠ ملم في الغالب) وتعود التربة قليلة الخصب شديدة الرشح لا تتوافر فيها اعمال ري مهمة وتتحول الى منطقة من البراري تعيش فيها قطعان الماعز او الغنم وتزرع فيها بعض حقول الحبوب الهزيلة في حين يساعد الري بجوار الهرمل وعلى سفح الجبل الشرقي على ظهور شريط ضيق من زراعات اكثر غنى حيث تتجاور اشجار المشمش والتين مع الحبوب والخضار.

وتجدر الاشارة هنا الى ان السهل الساحلي والهضاب القريبة منه على رغم تقطعها وتآكلها بالعمران، تشهد مؤخرا استغلالاً زراعيا كثيفا بمزروعات محميّة بالخيم البلاستيكية ومروية بواسطة التنقيط او شبكات الرش الثابتة. وباتت تشكل هذه المزروعات قسما وفيرا من مواسم الخضار على صدار السنة.

٤- <u>الثروة المائية والري</u>

يعتبر لبنان غنيا بالمياه، على الرغم من فترة الجفاف الصيفية الطويلة التي تستمر طيلة خمسة أشهر ومن منظر المرتفعات الجافة والجبال الكلسية. وتشهد على ذلك ينابيعه المتعددة وشبكة أنهاره

الجدول ٦- الاستعمالات الحالية والممكنة للمساحات للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ولعام ٢٠٠٠

المساحات	الاستعمال الحالي ١٩٧٥ -١٩٨٥ هكتار	(النسبة المئوية)	الاستعمال الممكن تقنيا هكتار	(النسبة المئوية)	الاستعمال العقلاني عام ٢٠٠٠ هكتار	(النسبة المئوية)
- المساحة القابلة للزراعة	٢٧٥ ٠٠٠	٢٧	٣٦٠ ٠٠٠	٣٥	٣٤٥ ٠٠٠	٣٤
- مزروعة سنويا	٣١٥ ٠٠٠	٣١	٣١٠ ٠٠٠	٣٠	٣٤٥ ٠٠٠	٣٤
- مستحالة	٦٠ ٠٠٠	٦	٥٠ ٠٠٠	٥	-	-
- غابات	٥٠ ٠٠٠	٥	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠	٩٥ ٠٠٠	٩
- مراع واراض بور	٥٩٣ ٠٠٠	٥٨	٣٥٧ ٠٠٠	٣٥	٥٧٧ ٠٠٠	٥٧
- مساحات غير زراعية	١٠٠ ٠٠٠	١٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠
المساحة الاجمالية	١ ٠١٧ ٠٠٠	١٠٠	١ ٠١٧ ٠٠٠	١٠٠	١ ٠١٧ ٠٠٠	١٠٠
توزع المساحات المزروعة حسب أمكانيات أستعمالها:						
- اراض مسطحة ذات تربة سميكة قابلة للري والمكننة	١٠٠ ٠٠٠	١٠	١٣٠ ٠٠٠	١٣	١١٠ ٠٠٠	١١
- اراض ذات انحدار بسيط او جلول، متوسطة الانتاجية	٨٠ ٠٠٠	٨	١١٠ ٠٠٠	١١	٩٠ ٠٠٠	٩
- اراض ذات انحدار قوي وتربة خفيفة وحص، منخفضة الانتاجية	٩٥ ٠٠٠	٩	١٣٠ ٠٠٠	١٣	٤٥ ٠٠٠	٤
- الاراضي المروية						
- مروية دائمة	٦٧ ٠٠٠	٧	١٦٠ ٠٠٠	١٦	١١٣ ٠٠٠	١١
- مروية ربيعية	٣٠ ٠٠٠	٣	-	-	-	-

الدائمة. وبالفعل فان البلد مروي جيدا اجمالا، لاسيما في السفح الغربي من سلسلة جبال لبنان الغربية، وان المياه الهاطلة في الشتاء من جهة أخرى تتخزن في الجبال العالية بشكل ثلوج وان جميع الكتل الكلسية تبدو وكأنها خزانات طبيعية واسعة.

ويوجد في لبنان حوالي ١٥ نهراً دائماً، منها ١٢ نهراً ساحلياً تنبع من الجانب الغربي لسلسلة جبال لبنان الغربية ثم تجري رأسا نحو البحر مشكلة خطا عاموديا مع الساحل، متبعة أقصر مجرى. وهذه الانهر هي من الشمال الى الجنوب: النهر الكبير، ونهر الاسطوانه، ونهر عرقة، ونهر البارد، ونهر ابو علي، ونهر الجوز، ونهر ابراهيم، ونهر الكلب، ونهر بيروت، ونهر الدامور، ونهر الاولي، ونهر الزهراني، وكلها انهار قصيرة، فالنهر الكبير، وهو أطولها، لا يتجاوز ٥٨ كلم ويبلغ طول نهر البارد ٢٤ كلم فقط. وهي تجري في أودية ضيقة محصورة بين المرتفعات والجبال الكلسية متصفة بسرعة الانحدار. ويغلب نظام متقلب على كل هذه الانهر لاتكاد تخفف الامتصاصات الكلسية من حدته شيئا. وفي الشمال، حيث يتسع الجبل ويعلو، تتعدد الينا بيع وتقوى نسبيا.

تصبح الانهار اندر ولكنها أطول وأكثر اهمية بسبب وضعية التضاريس في المنخفض الداخلي الاقل إرواء بصورة محسوسة. ويجري نهر العاصي مسافة ٤٦ كلم في لبنان قبل ان يدخل الى الجمهورية العربية السورية، وهو ينبع من عين الزرقاء، اهم ينابيع لبنان وأكثرها انتظاما، اذ يبلغ معدل دفقها من ٧ الى ١٦ متر مكعب في الثانية، ويبلغ معدل دفقها السنوي ٤٥٨ مليون متر مكعب. اما في اقصى الجنوب، على سفوح جبل حرمون، فيتجه نهر الحاصباني جنوبا باتجاه البحر الميت حيث يؤلف أحد الفروع العليا لنهر الاردن. ونهر الليطاني، هو اطول انهار لبنان (١٦٠ كلم)، ينبع من البقاع على ارتفاع ١٠٠٠ متر ويجري اولا نحو الجنوب في وسط السهل، وانحداره ضعيف وتنضم اليه عدة روافد تنبع من سفح السلسلة الغربية (نهر البردوني) او من السلسلة الشرقية (نهر الغزيل). وابتداء من القرعون يدخل فجاة في الجبل الذي يجتازه في اودية موحشة قبل ان يميل بحدة نحو الغرب ليصب في البحر المتوسط حيث يعرف بإسم القاسمية. وتبلغ مساحة حوضه ١٦٧٠ كلم^2، تقع اربعة اخماسها في الجهة العليا من القرعون وفيها يبلغ متوسط ما يصبه من المياه سنويا ٤١٠ امتار مكعبة بينما يبلغ ما يصبه عند الخردلة ٦٥١ مليون متر مكعب بفضل ما تضفيه اليه الينابيع الغزيرة خاصة ينبوع عين الزرقاء التي تعطي مترا مكعبا في الثانية في فترة الشحة و ٧٠ مليون متر مكعب من المياه تقريبا في السنة.

ومن جراء طبيعة لبنان الجيولوجية المميزة ومناخه المتوسطي تكثر الينابيع وهي اكثر غزارة عند أسفل الطبقة الكلسية واحيانا في الطبقة الجوراسية العليا (ينابيع الفيض). وتوجد الينابيع الكبيرة اما على ارتفاع ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ متر (ينابيع أفقا والعاقورة) واما في قعر الاودية، كما هي الحال في جعيتا (منبع نهر الكلب) ونبع انطلياس. وتستغل أغلب هذه الينابيع الغزيرة الدائمة لتغذية شبكات مياه الشفة.

وتقدر كمية المياه التي تنساب في مجاري الانهار او تتسرب الى الخزانات الطبيعية الجوفية بحوالي ٤٫٨ مليارات متر مكعب سنويا. ولكن كميات المياه هذه غير مستقرة من سنة الى أخرى

وموزعة بشكل غير متساو على المناطق اللبنانية. ففي سنة الجفاف، لا تشكل كمية المياه السنوية الهاطلة سوى ٣٠ في المائة من معدلها السنوي ولا يتعدى نصيب المناطق ما قبل الصحراوية، كالبقاع الشمالي، عشر نصيب المناطق الاوفر حظا الواقعة في مرتفعات جبل لبنان. وتلطّف هذه الفوارق بين المناطق بفعل التغطية الثلجية الشتائية وقدرة التخزين الجوفية العالية وتسرب مياهها الى الانهار.

ويشكل مخزون سد القرعون في سهل البقاع الغربي (٢٢٠ مليون متر مكعب) المخزون الاصطناعي الوحيد المنظّم لتدفق المياه السطحية حاليا. ويستعمل هذا المخزون لتوليد الطاقة الكهربائية وهناك مشروع لوصله بشبكة ري لجنوب لبنان ولكن الاوضاع السياسية والامنية حالت دون تنفيذه.

وتقدر المساحات الزراعية المروية بواسطة شبكات ري دائمة بحوالي ٦٧ ألف هكتار وتستهلك حوالي ٦٧٠ مليون متر مكعب سنويا. وهنالك ٢٠ ألف هكتار اضافي مروية ربيعيا من هذه الشبكات ولكن بشكل غير منتظم تبعا لغزارة موسم المياه او شحّه.

الجدول ٧- توزّع المساحات المروية لعام ١٩٨٠[أ] (هكتار)

المنطقة	مياه سطحية	مياه جوفية	المجموع
لبنان الشمالي	١١ ٥٠٠	٣ ٤٠٠	١٤ ٩٠٠
جبل لبنان	٧ ٤٠٠	٢٠٠	٧ ٦٠٠
لبنان الجنوبي	٨ ١٠٠	٧ ٨٠٠	١٥ ٩٠٠
البقاع الاوسط	١٠ ٦٠٠	٧ ٥٠٠	١٨ ١٠٠
البقاع الجنوبي	٤ ٦٠٠	٥ ٨٠٠	١٠ ٤٠٠
المجموع	٤٢ ٢٠٠	٢٤ ٧٠٠	٦٦ ٩٠٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الموارد المائية والكهربائية، مصلحة الري، ١٩٨٠.

(أ) ان هذه المساحات لم تتعدل بشكل ملموس منذ هذا التاريخ باستثناء حفر بعض الآبار وربطها بشبكات خاصة او غير ذات شأن.

جيم- الناتج المحلي القائم في لبنان عام ١٩٨٧

من المعروف[١] ان أي حساب او تقدير رسمي للناتج المحلي القائم في لبنان لم يتحقق منذ عام ١٩٧٤. وقد جرى التعويض عن هذا النقص في السنوات الماضية عن طريق وضع تقديرات غير رسمية، أستند معظمها الى اسقاطات او الى علاقات رياضية مبنية على «معامل» (coefficient)، مستخلصة من المحاسبة الوطنية للسنوات السابقة على الحرب. غير ان التغييرات العميقة التي طرأت على تركيب الاقتصاد اللبناني خلال سنوات الحرب، الممتدة منذ عام ١٩٧٥، باتت تجعل أي اسقاط للاتجاهات السابقة عملية محفوفة بالاخطاء وبعيدة عن الواقع.

فمنذ عام ١٩٧٥، حصلت تعديلات كبيرة على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي: الهجرات الداخلية والخارجية الكثيفة، تدمير الموجودات ومخزون رأس المال، تعمق التفاوت في نمو القطاعات المختلفة، التدهور النقدي، خصوصا في السنوات الأخيرة ... وقد انعكست الاثار المتراكمة والمتفاعلة، المتولدة عن هذه التعديلات، على الانتاج والانتاجية. وقد اصبحت التغيرات أشد بروزا منذ عام ١٩٨٦، وترافقت مع العديد من التناقضات، حيث تزامن الارتفاع في الانتاج والصادرات، في القطاعين الزراعي والصناعي، مع انخفاض حاد في مستويات المعيشة. من هنا اصبحت مهمة وضع تقدير للناتج المحلي القائم، بشكل مستقل عن التقديرات السابقة، تشكل مهمة ملحّة. وسوف نحاول - في هذا الجزء من التقرير - الوصول الى مثل هذا التقدير للناتج المحلي. واذا كانت محاولتنا هذه لا تدعي أنها كاملة من الناحية الاحصائية، الا أنها على الاقل لا تستند حصرا الى اسقاط الاتجاهات السابقة، بل تستند الى معطيات ميدانية وأولية أمكن الحصول عليها لعام ١٩٨٧، وذلك بهدف الاحاطة ببعض جوانب التغييرات البنيوية التي طرأت على تركيب الاقتصاد اللبناني. واذ نقوم بهذه المحاولة، فانه لا بد لنا من أبداء تحفظ أساسي هو : ان المعيقات التي حالت في الوقت الحاضر دون الوصول الى المعطيات الاحصائية الكاملة، قد تؤدي في فترة لاحقة، اذا ما توفرت معطيات احصائية اكثر شمولا ودقة، الى تغيير او اعادة النظر في بعض ما توصلنا اليه من تقديرات في محاولتنا الراهنة.

١- المنهجية المعتمدة

ان المنهجية المعتمدة في تقدير الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧ قد انطلقت من «مقاربة الانتاج»، اضافة الى «مقاربة الكلفة» بالنسبة لفروع الخدمات العامة (الطاقة والمياه) والادارة العامة. وقد استخلصت القيمة المضافة القطاعية من الانتاج القائم والمدخلات الوسيطة او من هوامش القيمة المضافة المطبقة على التقديرات غير المباشرة للانتاج القائم. وقد جرى تسعير الانتاج باسعار السوق او بأسعار

---

(١) استند في اعداد هذا الجزء من التقرير - المتعلق بتقدير الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧ على دراسة غير منشورة يقوم باعدادها الاستاذ توفيق كسبار، رئيس مديرية الاحصاءات والدراسات الاقتصادية في مصرف لبنان المركزي - ولا يسعنا الا ان نشكر الاستاذ كسبار لتجاوبه معنا في الاسراع بانجاز أهم نتائج هذه الدراسة ووضعها تحت تصرفنا.

الشراء، مقوما بالدولار الاميركي. والمعروف ان الاقتصاد اللبناني شهد خلال عام ١٩٨٧ دولرة متزايدة، بعدما طغت المبادلات المحققة بالعملة الاميركية، سواء بشكل مباشر ام بشكل غير مباشر (من خلال ربط الاسعار بالليرة اللبنانية بتطور السعر اليومي للدولار تجاه الليرة). واضافة الى ذلك فإن المعطيات الأساسية التي أمكن تجميعها (الصادرات، والواردات، والانتاج والتصدير الصناعيين) كانت كلها مقدّرة بالدولار الاميركي. وعندما كانت المعطيات مقوّمة بالليرة اللبنانية، اعتمدنا السعر الوسطي السنوي للدولار تجاه الليرة عام ١٩٨٧ (٢٢٤،٧٤ ل.ل. للدولار الواحد) كأساس للتحويل. وقد أسقطنا من الحساب الضرائب والرسوم الحكومية، لاسيما وان الضرائب والرسوم، بما في ذلك المستحقات (fees & dues)، بلغ نحو ٢٢ مليون دولار. اما الضرائب والرسوم غير الشرعية المحققة، سواء عبر المرافئ غير المرخص بها او عبر الاشكال الأخرى المختلفة، فانه تمّ التعاطي معها بصفتها تحويلات تتم داخل القطاع الخاص. ومن جهة أخرى، ونظرا الى وجود عجز كبير - وبالتالي دعم موازٍ - في قطاع الطاقة، فقد افترضنا ان هذا الدعم ينبغي انقاصه من القيمة المضافة المحققة. ويتوافق هذا التصحيح مع المنهجية المعتمدة، هنا، طالما ان تقدير القيمة المضافة في قطاع الطاقة والمياه قد انطلق من «مقاربة الكلفة او الدخل» التي يفترض بها ان تأخذ في الاعتبار وجود عجز تشغيلي. وأخيرا، لابد من الاشارة الى ان الانتاج المخصص للتبادل والتسويق هو وحده الذي خضع للتقدير، اما الانتاج المستهلك ذاتيا فانه لم يؤخذ في الاعتبار.

وبعد التوصل الى تقدير مستوى الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧، جرى تقدير بنود الانفاق. وقد استندنا الى المعطيات المتاحة حول التجارة لاستخلاص الانفاق الخارجي الصافي. أما الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، فقد تمّ تقديره من خلال موازنات القطاع العام ومن خلال المعطيات حول واردات لبنان من بعض الدول الصناعية. ولم يؤخذ في الاعتبار التغير في المخزون، اذ افترض، ضمنا، انه سيكون مشمولاً في تقدير الاستهلاك الذي أمكن الحصول عليه كقيمة متبقية.

وبالنسبة لمصحّح الاسعار (Price deflator)، اعتمدنا على مؤشر اسعار الاستهلاك (CPI)[(١)] - وليس على مؤشر اسعار الجملة - لتقدير تطور الكليات الاقتصادية بالاحجام او بالاسعار الثابتة. ويعود سبب اختيار مؤشر اسعار الاستهلاك بدلا من مؤشر اسعار الجملة الى ان الأول قد ظلّ يحتسب بشكل دوري (فصلي واحيانا شهري) بواسطة استقصاءات ميدانية منذ عام ١٩٧٧ ولغاية الان في حين ان الثاني توقف احتسابه عام ١٩٧٤، واكتفي بعد ذلك بتقديره استنادا الى علاقة خطية تربطه بتطور مؤشر اسعار الاستهلاك. وبالرغم من ان مؤشر اسعار الاستهلاك هذا لا يزال مستندا الى تثقيلات لابواب الانفاق عائدة الى عام ١٩٦٦، الا انه ليست ثمة فروقات جوهرية بين النتائج التي يوفرها وبين تلك التي يوفرها مؤشر اسعار الاستهلاك الذي بدأ يصدر عن الاتحاد العمالي العام ابتداء من سنة ١٩٨٧ والذي يستند الى تثقيلات انفاق مستخلصة من دراسة ميدانية محققة عام ١٩٨٥. وعلى أي حال، فإن مقارنة المستويات المحتسبة لمؤشر اسعار الاستهلاك مع المستويات المقدرة لمؤشر اسعار الجملة تشير الى تقارب كبير بين المنحيين خصوصا في الثمانينات.

---

(١) اعتمدنا على مؤشر اسعار الاستهلاك الذي تنشره بشكل دوري مؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت.

٢- مصادر المعلومات

لقد استخدمنا في محاولتنا لتقدير الناتج المحلي لعام ١٩٨٧ التقديرات المختلفة المنشورة وغير المنشورة، الرسمية منها وغير الرسمية. وقد تمّ تعزيز هذه المصادر، على امتداد عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، بمقابلات أجريت مع العديد من الصناعيين والتجار والمزارعين والمصرفيين والمقاولين ومهندسي البناء ورجال الاعمال عموما ... وقد حاولنا أن نستعين بحصيلة هذه المقابلات المتنوعة لاستخلاص البارامترات التي اعتمدناها لتقدير القيم المضافة القطاعية. ويمكن بالتحديد الاشارة الى ما يلي:

- المؤشرات الصادرة عن الأمم المتحدة عموما ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) خصوصا، أستخدمت لتقدير الانتاج القائم والقيمة المضافة الزراعيين؛

- الانتاج الصناعي والصادرات الصناعية تمّ تقديرهما استناداً الى الاحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة والنفط التي تتابع نشاط القطاع، بعدما تمّ تصحيحها؛

- التقديرات الخاصة بقطاع الطاقة والمياه والادارة العامة استخلصت من الاحصاءات المنشورة وغير المنشورة المتاحة في اطار الموازنة العامة للدولة ومن التقديرات الموضوعة في اطار مصرف لبنان؛

- مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي القائم جرى تقديرها من خلال هوامش الربح التجاري المطبقة على العرض الاجمالي للسلع؛

- القيمة المضافة للخدمات غير المالية، بما في ذلك النقل والاتصالات قدرت استناداً الى حصة هذه الخدمات من اجمالي الانفاق (انفاق الأسر) الذي استخلص توزيعه المفصّل من دراسة عام ١٩٨٥ (دراسة الاتحاد العمالي العام في لبنان). أما القيمة المضافة في فرع الخدمات المالية فقد قمنا بتقديره بشكل مباشر؛

- الصادرات والواردات السلعية أخذت من «ادارة الاحصاءات التجارية» (DOT) التابعة لصندوق النقد الدولي. وقد اعيد النظر بارقام عام ١٩٨٧ بحيث تؤخذ في الاعتبار تدفقات السلع المهربة وغيرها من السلع غير المصرّح عنها. ويشار الى أن صندوق النقد الدولي قد أعطى موافقته على هذه التصحيحات، نظراً الى أنه استخدمها في تقاريره الأخيرة؛

- ان ارقام الناتج المحلي القائم واحصاءات الانفاق المرتبطة به من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٣، أخذت من مصادرها الرسمية، أي مديرية الاحصاء المركزي ووزارة التصميم في لبنان.

٣- الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧

يوجز الجدول ٨ النتائج التي توصلنا اليها بشأن القيم المضافة القطاعية والانتاج القائم خلال عام ١٩٨٧.

الجدول ٨- القيم المضافة القطاعية والانتاج القائم في عام ١٩٨٧

القطاع	الانتاج القائم (بملايين الدولارات)	القيمة المضافة (بملايين الدولارات)
الزراعة	٤٥٨	٢٩٨
الصناعة	١ ٣٨٠	٤٨٣
الطاقة والمياه	١٦٦	(٩٠)
البناء	٣٥٦	١٤٢
التجارة	١ ٢٩٦	١ ١٠٢
الخدمات	١ ٠٢٦	٨٧٢
غير المالية(أ)	٧٥٥	٦٤٢
المالية	٢٧١	٢٣٠
الادارة العامة	١٢٥	١٠٠
المجموع	٤ ٨٠٧	٢ ٩٠٧

(أ) بما فيها النقل والاتصالات.

٤- الناتج المحلي القائم حسب بنود الانفاق

تمّ تقدير قيم بنود الانفاق على الناتج المحلي القائم بشكل مستقل، باستثناء الانفاق على الاستهلاك الخاص النهائي (C) الذي أستخلص كقيمة متبقية (Residual).

(أ) الصادرات

سبق ان قدرنا قيمة الصادرات بنحو مليار دولار والواردات بنحو مليار ونصف المليار دولار خلال عام ١٩٨٧. وقد انطلقنا في تقديراتنا هذه من أحصاءات «ادارة الاحصاءات التجارية»

في صندوق النقد الدولي، بعدما أدخلنا تصحيحات كبيرة على هذه الاحصاءات في ضوء استقصاءاتنا الميدانية من جهة، والمناقشات التي أجريت مع صندوق النقد الدولي من جهة ثانية. وقد توصلنا، من خلال المعطيات المتاحة في القطاع المصرفي ومن معطيات أخرى مكملة، الى تقدير الصادرات الصافية من الخدمات بنحو ١٠٠ مليون دولار، مما يخفض العجز في مبادلات السلع والخدمات الى ٤٠٠ مليون دولار. ونشير هنا الى اننا لما كنا قد قدرنا قيمة الصادرات الصناعية بنحو ٧٠٠ مليون دولار، فإن ذلك يعني تقدير قيمة الصادرات الزراعية بنحو ٣٠٠ مليون دولار من أصل انتاج زراعي اجمالي قائم قدّر بنحو ٤٥٨ مليون دولار.

ويستدل من ذلك ان نسبة الصادرات الزراعية الى الانتاج الزراعي القائم تعتبر مرتفعة جدا نسبيا. ويعود ذلك أساسا الى ان جزءا غير قليل من هذه الصادرات الزراعية يمثل أصنافا من منتجات الحشيشة والمخدرات المصنعة محليا، وكان يفترض اعتباره كصادرات صناعية، ولكننا لم نقم بذلك في محاولتنا هذه.

(ب) <u>الاستهلاك العام النهائي</u>

أضافة الى انفاق الحكومة على الأجور والايجارات، الذي قدرناه بنحو ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧، تمّ تقدير قيمة استهلاك الادارة العامة من السلع والخدمات بنحو ٢٥ مليون دولار في العام نفسه، وذلك بالاستناد الى المعطيات الواردة في ميزانية الدولة. وهذا ما يرفع مجموع الاستهلاك العام النهائي الى نحو ١٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٧.

(ج) <u>الاستثمار القائم</u>

لقد عمدنا الى توزيع الاستثمار (القائم) بين استثمار عام (Ig) واستثمار خاص (Ip). وتمّ تقدير قيمة الاستثمار العام (Ig) بنحو ٥٣ مليون دولار، انطلاقا من موازنة الدولة ومن تقارير حول نشاطات مجلس الانماء والاعمار[1] الذي أخذ على عاتقه معظم الدور العائد الى الدولة في مجال مشاريع البنية التحتية.

واستنادا الى المعطيات التي أمكن تجميعها، قدّرت حصة مجلس الانماء والاعمار من مجموع الاستثمار العام بنحو ٤٠ مليون دولار فيما قدّرت قيمة النفقات الاستثمارية الأخرى للدولة بنحو ١٣ مليون دولار.

ان نسق تطور معامل رأس المال الى الانتاج (ICOR) يشكل واحدا من الطرق الحسابية المعتمدة لتقدير الاستثمار الخاص. ولكن الأخذ بهذه الطريقة ليس سهلا، طالما اننا لا نملك معطيات موثوقة حول معدل نمو الانتاج. يضاف الى ذلك ان جملة من المؤشرات تشير الى ارتفاع استثنائي في معدل النمو في

---

(١) مؤسسة حكومية انشئت عام ١٩٧٧ بعد حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٧)

عام ١٩٨٧ (ارتفاع الانتاج الصناعي بنسبة تزيد عن ٤٤ في المائة والانتاج الزراعي بنسبة ٩ في المائة)، في الوقت الذي استفادت الصناعة من الفائض في طاقة انتاجها لتحقق نهوضا ملحوظا في الانتاج انطلاقا من استثمارات جديدة ضئيلة نسبيا.

لهذه الاسباب لجأنا الى طرق أخرى لتقدير الاستثمار الخاص. فالمعروف ان هذا الاستثمار ينحصر في معظمه في قطاع البناء وفي شراء الالات والمكائن والمعدات. لقد سبق ان قدرنا قيمة الانتاج القائم في قطاع البناء بنحو ٣١٥ مليون دولار. أما الاستثمار في الالات والمكائن فقد جرى تقديره بنحو ١١٨ مليون دولار، انطلاقا من تركيب الواردات الاتية من عدد من البلدان الصناعية. وبالفعل فان واردات الالات والمكائن والمعدات من فرنسا والولايات المتحدة بلغ عام ١٩٨٧ نحو ٣٥ مليون دولار. وقد استخدمنا هذه المعطيات، اضافة الى تقديرنا لقيمة الانتاج المحلي من المنتجات الرأسمالية، للوصول الى القيمة الاجمالية للاستثمار الخاص التي قدرناها بنحو ٤٣٣ مليون دولار، من بينها ١١٨ مليونا انفقت على الالات والمكائن والمعدات. وبذلك يكون مجموع الاستثمار، العام والخاص، عام ١٩٨٧ في حدود ٤٨٦ مليون دولار. وتنبغي الاشارة الى ان حصة الالات والمكائن هذه في اجمالي الاستثمار قد انخفضت من ٣٧ في المائة قبل عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٤ في المائة عام ١٩٨٧. ويعود السبب الأساسي في انخفاض هذه الحصة، الى بروز فائض مرتفع نسبيا في طاقة الانتاج، في معظم فروع النشاط الاقتصادي وبخاصة في القطاع الصناعي، بعد الركود الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥.

(د) الانفاق على الاستهلاك الخاص

بعد أن قدرنا الناتج المحلي القائم والانفاق على الاستهلاك العام النهائي والانفاق على الاستثمار وصافي رصيد المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، أصبح في الامكان استخلاص قيمة الانفاق على الاستهلاك الخاص الذي قدّر بنحو ٢ ٦٩٦ مليون دولار كما يلي:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

$$C = GDP - [I + G + (X - M)]$$

$$C = 2\ 696 \text{ million.}$$

٥- تطور الناتج المحلي منذ عام ١٩٧٠

سجّل الاقتصاد اللبناني على امتداد الستينات نمواً بارزاً، بالرغم من الأزمة التي تعرض لها في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بسبب انهيار بنك «انترا» من جهة ونتائج حرب حزيران من جهة ثانية. وقد استمر هذا النمو في النصف الأول من السبعينات حيث بلغ معدله الوسطي (بالليرات اللبنانية الثابتة) بين عامي ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ نحو ٧ر٣ في المائة سنوياً، هذا مع الاشارة الى ان معدل نمو هذا الناتج، مقوّما بالدولار الاميركي، قد حقق خلال الفترة نفسها مستويات أعلى نظراً الى التحسن الملموس الذي

طرأ على سعر صرف الليرة اللبنانية في النصف الأول من السبعينات، ولكن مع اندلاع الحرب الاهلية في البلاد عام ١٩٧٥، تعرض الاقتصاد اللبناني لتراجع كبير، تفاوتت حدته من عام الى عام، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول ٩- تطور الناتج المحلي القائم في لبنان

السنة	بالاسعار الجارية (بملايين الليرات اللبنانية)	بالاسعار الجارية (بملايين الدولارات)	بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤ (بملايين الليرات اللبنانية)
١٩٧٠	٤ ٨٦٦	١ ٤٨٩	٦ ١٣١
١٩٧١	٥ ٣٩٩	١ ٦٧٣	٦ ٦٦٩
١٩٧٢	٦ ٣٦٥	٢ ٠٨٦	٧ ٤٩٥
١٩٧٣	٧ ١٠٣	٢ ٧٢١	٧ ٩٢٠
١٩٧٤	٨ ١٣٧	٣ ٤٩٦	٨ ١٣٧
١٩٧٥	٦ ١٥٠	٢ ٦٧٦	٥ ٥٣٥
١٩٧٦	٤ ٠٩٩	١ ٤٢٧	٣ ٣٧٦
١٩٧٧	٨ ٢٠٠	٢ ٦٧٢	٤ ٨٢٧
١٩٧٨	٨ ٧٩٩	٢ ٩٧٧	٤ ٦٩٨
١٩٧٩	١١ ١٥٠	٣ ٤٣٨	٤ ٨٢٨
١٩٨٠	١٥ ٠٠٠	٤ ٣٦٦	٥ ٢٤٥
١٩٨١	١٦ ٨٠٠	٣ ٨٩٤	٤ ٩٢٣
١٩٨٢	١٢ ٥٩٩	٢ ٦٥٦	٣ ٠٨٢
١٩٨٣	-	-	-
١٩٨٤	-	-	-
١٩٨٥	-	-	-
١٩٨٦	-	-	-
١٩٨٧	٦٥٣ ٣١٩	٢ ٩٠٧	٧ ٥٤٧

المصدر:

(أ) للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ : الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي.

(ب) لعام ١٩٧٥ - احمد ستيتية، تقدير اضرار حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ (بيروت، غرفة التجارة والصناعة).

(ج) لعام ١٩٨٠ : دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (بيروت، ١٩٨٠)، دراسة أجراها روبير كسباريان.

(د) لباقي السنوات: تقديرات مصرف لبنان المركزي

ويستدل من هذا الجدول أن أكبر انخفاض نسبي هو ذلك الذي تحقق عام ١٩٧٦، في البدايات الأولى للحرب، حيث بلغت النسبة السنوية لانخفاض الناتج (بالليرات الثابتة) نحو ٣٩ في المائة. غير ان الاقتصاد اللبناني اتجه بعد عام ١٩٧٦ نحو استعادة بعض عافيته، حيث مال الناتج المحلي القائم - المقوّم سواء بالدولار الاميركي ام بالليرات الثابتة - الى الارتفاع بشكل عام وذلك حتى عام ١٩٨٠. وقد جاء هذا التحسن تعبيرا عن تزايد أهمية التحويلات الواردة من الخارج وعن تدفق المال السياسي - لاسيما الفلسطيني - الى لبنان، اضافة الى الاثار الايجابية التي نتجت عن اتساع نطاق اللامركزية الاقتصادية بسبب الحرب. وقد استفاد الاقتصاد اللبناني خلال النصف الثاني من السبعينات بأشكال شتى من «الطفرة» النفطية التي شهدتها بلدان الخليج العربي، بعد التحسن الكبير الذي حققته اسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٣. غير أن بوادر عودة العافية الى الاقتصاد اللبناني تلاشت في اوائل الثمانينات وبخاصة عام ١٩٨٢، حيث أدى الغزو الاسرائيلي للبنان في ذلك العام الى تدهور قياسي جديد في الناتج المحلي، كاد يوازي التدهور الذي حصل عام ١٩٧٦. وقد انخفض الناتج المحلي (بالاسعار الثابتة) بنسبة ٣٨ في المائة عام ١٩٨٢، ووصل الى أدنى مستوى له، من حيث قيمته المطلقة. أما بعد عام ١٩٨٢ وخصوصا مع بدء هبوط سعر صرف الليرة الخارجي وتفاقم معدلات التضخم عام ١٩٨٤، فإن تقديرات الناتج المحلي - الصادرة عن بعض الهيئات الاقتصادية - لم تعد تحظى بقدر مقبول من المصداقية. ولكن يستدل من خلال تقارير مصرف لبنان المركزي السنوية ومن بعض المؤشرات الاحصائية المتاحة في تلك الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦، ان الازمة الاقتصادية في البلاد قد بلغت ذروة جديدة عام ١٩٨٥، ممهّدة لبداية مرحلة جديدة من النهوض ابتداء من عام ١٩٨٦ بعدما نجحت معظم قطاعات وفروع الاقتصاد اللبناني في التكيف مع ظاهرة انهيار الليرة واستفحال التضخم، وفي استخدام هذه الظاهرة كاداة لتحفيز الارباح الرأسمالية. وقد جاءت تقديرات الانتاج والناتج المحليين لعام ١٩٨٧ - المبنية على المحاولة التي قمنا بها في اطار هذه الدراسة - لتؤكد معالم هذا النهوض الاقتصادي بشكل واضح، حيث استعاد الناتج المحلي القائم (بالاسعار الثابتة) جزءاً كبيراً من المستوى المحقق عام ١٩٧٤ (نحو ٩٣ في المائة).

دال- <u>الاسعار والتضخم</u>

توقفت مديرية الاحصاء المركزي في لبنان التابعة لوزارة التصميم العام عن احتساب تطور مؤشر اسعار الاستهلاك (في مدينة بيروت وضواحيها) في آذار/مارس ١٩٧٥ بسبب تفجر الحرب الأهلية في البلاد. وقد عمدت «مؤسسة البحوث والاستشارات» - وهي مؤسسة لبنانية خاصة انشأت في بداية عام ١٩٧٧ - الى اعادة احتساب ارتفاع أسعار الاستهلاك ابتداء من شهر آذار/مارس عام ١٩٧٧، وهي ما تزال تحتسبه الى الان، معتمدة سلة الاستهلاك نفسها وطريقة لاسبير الاحصائية ذاتها اللتين كانت تعتمدهما مديرية الاحصاء المركزي. وقد شكل مؤشر الاسعار المحتسب من قبل مؤسسة البحوث والاستشارات على امتداد هذه الفترة، أساسا لتصحيح الأجور في البلاد[1]، اضافة الى مؤشرات أخرى للاسعار، لاسيما المؤشر الذي عادت مديرية الاحصاء المركزي الى احتسابه ابتداء من اوائل الثمانينات، وكذلك المؤشر

---

(١) تعاقد الاتحاد العمالي العام وعدد من المؤسسات اللبنانية والمنظمات الدولية مع مؤسسة البحوث للحصول على مؤشر الاسعار الصادر عنها.

الصادر عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت ابتداء من الفترة ذاتها[1] وقد ارتأينا اعتماد مؤشر «مؤسسة البحوث والاستشارات» كأساس لمتابعة ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم خلال الفترة المحددة في الدراسة، وذلك لانه المؤشر الوحيد الذي تتوافر سلسلة زمنية منسجمة من الاحصاءات بصدده في الفترة المشار اليها (١٩٧٥ - ١٩٨٨). هذا مع العلم بأن نتائج هذه المؤشرات المختلفة متقاربة الى حد كبير ولا تنطوي الفروقات بينها على دلالات احصائية، لاسيما ان أسعار الاستهلاك شهدت خصوصا بعد عام ١٩٨٥ ارتفاعات وتقلبات اعتباطية وعشوائية، نظرا لارتفاع وتقلب اسعار صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الاجنبية من جهة ولتفاوت ردود فعل البائعين على هذه الارتفاعات والتقلبات من جهة ثانية.

ومما يجدر ذكره ان سلة الاستهلاك التي يغطيها مؤشر الاسعار تتوزع على ابواب الانفاق الرئيسية كالآتي:

- ٤٢ر٨ في المائة من مجموع انفاق الأسرة مخصص للمواد الغذائية؛

- ٨ر٥٥ في المائة من مجموع انفاق الأسرة مخصص للملابس والبياض؛

- ٢٤ر٤٥ في المائة من مجموع انفاق الأسرة مخصص للسكن؛

- ٢٥ر٢ في المائة من مجموع انفاق الأسرة مخصص للمصاريف الأخرى.

ويبين الجدول ١٠ تطور الارقام القياسية التفصيلية لابواب الانفاق الرئيسية هذه، اضافة الى تطور الرقم القياسي للمؤشر العام للاسعار، خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨ (١٩٧٤ = ١٠٠) (الجدول ١١).

١- <u>مراحل التضخم</u>

ان تحليل أبرز ما توصلت اليه الدراسات المختلفة التي وضعت حول ظاهرة التضخم في لبنان، يسمح بتمييز ثلاث مراحل أساسية في تطور هذه الظاهرة:

- ان التضخم يعود في مرحلته الأولى الى ما قبل الحرب. فمنذ اوائل السبعينات مالت اسعار الاستهلاك الى الارتفاع، وقد بلغت نسبة هذا الارتفاع ١١ر٩ في المائة عام ١٩٧٤، مقابل ٥ر٥ في المائة، في المتوسط خلال كل من عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١ر٨ في المائة في المتوسط في السنة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧١. وقد ارتبطت عوامل التضخم في تلك الفترة بالخصائص التي كانت تميز التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية آنذاك، والتي تناولناها بالتحليل في القسم الأول من هذه الورقة وهي : ضعف القاعدة الانتاجية، والانفتاح الشديد على السوق العالمية، وتعاظم الاتجاهات الاحتكارية، والخلل بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية، وما الى ذلك ...

---

(١) توقف احتساب هذا المؤشر في العامين الماضيين.

الجدول ١٠- تطور الارقام القياسية لاسعار الاستهلاك في بيروت منذ عام ١٩٧٤
(المتوسطات السنوية)
(١٩٦٦ = ١٠٠)

ابواب الانفاق	التثقيل	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
المواد الغذائية	٤٣ر٨	١٥٨ر٤	٢٨٨ر٦	٢٩٥ر١	٣٧٥ر٣	٤٦١	٥٨٣ر٤	٦٧٦	٦٩٣ر٩	٨٢١ر٩	١ ٤٢٥	٣ ٠١٥	١٦ ٣٠٤	٣٩ ٤٠٧
الملابس والبياض	٨ر٥٥	١٦٥ر٤	٢٩٧ر٣	٣٨٠ر٩	٤٨٧ر٥	٥٨٥ر٣	٧٠٤ر٤	٧٩١ر٤	٨٩٥ر٧	٩٥٣ر٦	١ ٥٣٨ر٣	٣ ٤٠٩	١٧ ٥٩٦	٥٣ ٣٩٣
السكن	٣٣ر٤٥	١٠٦ر٦	١٤٣ر٦	١٥٨ر٨	١٧٦ر٣	٢٠٠ر٤	٢٢٠	٢٥٦ر١	٣٦٤ر٥	٣٩٠	٣٨٦ر٨	٧٤٦	٣ ٤٧٤	٦ ٧٤٦
مصاريف أخرى	٢٥ر٣	١١٣ر٣	١٨٩ر٧	٢٢٨ر٣	٢٧٣ر٧	٣٣٧ر٩	٤٠٥ر١	٥٤٧ر٣	٦١٩ر٦	٧٦٦ر٦	١ ٢١٦ر٧	٣ ٢٨٦	٩ ٧٣٧	٣٧ ٧١٩
المجموع العام	١٠٠ر٠٠	١٣٥ر٣	٢٣٠ر٣	٢٥٣ر٧	٣١٣ر٩	٣٨٧ر٧	٤٦٣ر١	٥٥٥ر٠	٥٩١ر٧	٦٩٤ر٤	١ ١٤٠ر٣	٣ ٣٣٣	١١ ٧٤٨	٣٩ ٩٠٤

الجـدول ١١- تطور مؤشـر أسعـار الاستهلاك في بيـروت
(١٩٧٤ = ١٠٠)

ابواب الانفـاق	التثقيل	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
المواد الغذائية	٤٢ر٨	١٠٠	١٨٢	١٨٦	٢٧٣	٢٩١	٣٦٨	٤٢٧	٤٣٨	٥١٩	٩٠٠	١ ٩٠٣	١٠ ٢٩٣	٢٤ ٨٧٨
الملابس والبيـاض	٨ر٥٥	١٠٠	١٨٠	٢٣٠	٢٩٥	٣٥٤	٤٢٦	٤٧٨	٥٤٢	٥٧٦	٩٣٠	٢ ٠٦١	١٠ ٦٣٨	٣١ ٦١٦
السـكـن	٣٣ر٤٥	١٠٠	١٣٤	١٤٩	١٦٥	١٨٨	٢٠٦	٢٤٠	٢٤٨	٢٧٢	٣٦٣	٧٠٠	٣ ٢٥٩	٦ ٣٢٨
مصاريـف اخرى	٢ر٣٥	١٠٠	١٦٩	٢٠٣	٢٤٤	٢٩٢	٣٦١	٤٨٨	٥٥٢	٦٨٣	١ ٠٨٤	٢ ٠٣٧	٨ ٦٦٩	٢٤ ٧٠٥
المجمـوع العـام	١٠٠ر٠٠	١٠٠	١٧٠	١٨٧ر٦	٢٣٢	٢٨٧	٣٤٣	٤١١	٤٣٨	٥١٤	٨٤٣	١ ٧٢٦	٨ ٦٨٩	٢٢ ١١٨

مع تفجر الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥، ابتدأت مرحلة ثانية من التضخم وامتدت لغاية عام ١٩٨٢، تاريخ الغزو الاسرائيلي. وقد ترسخت ظاهرة التضخم في هذه المرحلة، حيث برزت، اضافة الى عوامل التضخم السابقة، عوامل مرتبطة بما افرزته الحرب من نتائج : الخسائر في رأس المال وفي الدخل، انخفاض مؤشرات النشاط الاقتصادي، تفكك الدولة وظهور عجز في المالية العامة، وتشتت الاسواق، وبروز معايير غير اقتصادية في عملية تخصيص الموارد، اضافة الى التأثيرات المتعددة الجوانب للطفرة البترولية في بلدان الخليج على بنيات الانتاج والاستهلاك في لبنان. وقد بلغ معدل التضخم السنوي خلال هذه المرحلة، نحو ١٩ر٣ في المائة في المتوسط مع تفاوتات ملحوظة من عام الى آخر.

- المرحلة الثالثة من التضخم بدأت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. واذا كان المنحى التصاعدي في حركة الاسعار قد تأخر في الظهور حتى عام ١٩٨٤، فان هذه المرحلة التضخمية كانت اشد عمقا وجذرية وخطورة. وقد اضاف الغزو، الى عوامل التضخم السابقة، عوامل جديدة، أهمها القلق على المستقبل السياسي للبلاد وعلى وحدة الشعب والارض، وتعاظم عملية تفكك الدولة وأجهزتها ومرافقها، والهبوط الحاد الاضافي في المؤشرات الاقتصادية، وانهيار سعر العملة اللبنانية، فضلا عن تفاقم عجز الدولة وميزان المدفوعات وهروب الرساميل وتقلص الدور الاقليمي للاقتصاد اللبناني في اطار المحيط العربي. وهكذا دخل لبنان، في هذه المرحلة، عصر التضخم الذي تصعب السيطرة عليه، فارتفع معدل التضخم الوسطي الى ٦٤ في المائة عام ١٩٨٥ ثم الى ١٠٤ر٧ في المائة عام ١٩٨٦ ليتجاوز ٤٠٤ في المائة عام ١٩٨٧ و ١٥٤ر٥ في المائة عام ١٩٨٨. اما متوسط نسبة ارتفاع مؤشر الاسعار خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ فقد بلغ ٩٤ر٣ في المائة سنويا.

٢- <u>في تفسير ظاهرة التضخم وانخفاض سعر العملة اللبنانية:</u>

لقد أثبت العديد من الدراسات[1] بشكل قاطع، ان العوامل الداخلية هي التي كانت المولّد الأساسي للتضخم في المراحل الثلاث المتعاقبة. وهذا يعني ان مقولة التضخم المستورد التي جرى ترويجها في النصف الثاني من السبعينات لا تنطبق على الواقع اللبناني. ولكن حتى لو اتفقت معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم على هذا الاستنتاج، الا ان تباينات كبيرة نشأت حول الدور النسبي الذي اعطته

---

(١) يمكن الاشارة في هذا المجال الى ثلاث دراسات:

- الدراسة الأولى احصائية الطابع، نفذت باشراف الدكتور محمود حكم عام ١٩٧٨ وتناولت علاقة التضخم بتطور الكتلة النقدية واسعار الواردات خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

- الدراسة الثانية كانت ذات طابع اقتصادي - قياسي، قام بها الدكتور روبير كسباريان وتناولت الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ ونشرت في النشرة الفصلية الصادرة عن مصرف لبنان المركزي في بيروت، (الفصل الثاني، ١٩٨٢).

- والدراسة الثالثة نفذتها مؤسسة البحوث والاستشارات ، واستندت فيها الى النموذج المعتمد من قبل الدكتور كسباريان، ولكن للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤، وقد أنجزت هذه الدراسة بطلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اللبنانية عام ١٩٨٥.

لكل عامل من العوامل الداخلية في توليد ظاهرة التضخم او في تفاقمها. فالمعروف ان استفحال التضخم في لبنان قد تزامن على امتداد سنوات الحرب مع تطور الكتلة النقدية (M_1 , M_2)، كما تزامن خصوصا منذ اوائل الثمانينات مع ارتفاع العجز المالي السنوي للدولة، ثم تزامن بشكل أخص مع تدهور سعر صرف الليرة ابتداء من عام ١٩٨٤. وقد درست بشكل مبسّط ومن قبل العديد من الاقتصاديين علاقات الارتباط (Rapports de correlation) بين كل من هذه المتغيرات من جهة وبين تطور التضخم من جهة ثانية، واتضح وجود «معامل ارتباط» مرتفع بينها. ولكن علاقات الارتباط هذه لا تقدم، بالرغم من مدلولاتها القياسية، تفسيرات حاسمة ومحددة لظاهرة التضخم واسبابها. انها تشير الى تلازم ظاهرتين - او اكثر - وتطورهما خلال فترة معينة في الاتجاه ذاته ولكنها لا تحدّد بشكل حاسم العلاقة السببية بين هاتين الظاهرتين. فعلاقة الارتباط القوية بين تطور مؤشر الاسعار وبين تطور مؤشر الكتلة النقدية - على سبيل المثال - لا تعني بالضرورة ان السبب الرئيسي للتضخم هو سبب نقدي، بل ربما كانت هذه العلاقة تعبيرا عن ان الظاهرتين المشار اليهما تعودان الى مجموعة الاسباب والاليات ذاتها. وهذا ينطبق ايضا على علاقة التضخم بالمتغيرات الأخرى التي تشدّه اليها درجة ارتباط قوية. وحتى لو انطلقنا من وجود علاقات الارتباط هذه بين التضخم من جهة والمتغيرات الأخرى المشار اليها من جهة ثانية، فانه لا يمكن تعميم وسحب هذه العلاقات على مراحل الحرب كافة. فالتضخم مثلا كان سباقا على بروز ظاهرة العجز المالي للدولة، اذ حتى اواخر السبعينات (وتحديدا حتى عام ١٩٧٩) لم تكن هذه الظاهرة قد تحولت الى عامل رئيسي في الوضع الاقتصادي، في حين كان معدل التضخم السنوي يقارب العشرين في المائة في تلك الفترة. وهذا ينطبق ايضا على ظاهرة الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة التي لم تبدأ الا في عام ١٩٨٤، فيما كانت مسيرة التضخم قد قطعت اشواطا طويلة قبل هذا التاريخ. ويلاحظ في هذا الاطار أنه خلال السنوات الـ ١٠ الأولى من الحرب (١٩٧٤ - ١٩٨٤) ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة تجاوزت ٤٠٠ في المائة، في حين لم يرتفع سعر الدولار الوسطي تجاه الليرة في الفترة ذاتها الا بنسبة ١٨٠ في المائة. ان المجال لا يتسع - في هذه الورقة - للتوسع في النقاش حول أسباب التضخم، وهو نقاش اضافة الى ارتباطه بخصوصية الوضع اللبناني، لا ينفصل قط عن ذلك الجدل الاعم والاشمل الدائر منذ سنوات حول مشكلة التضخم الركودي، بين الكينزيين من جهة، والتيارات الجديدة لاسيما النقديين (مدرسة شيكاغو) من جهة ثانية. ولكن مع ذلك فان عاملا اساسيا من عوامل التضخم في لبنان قد جرى تغييبه، عن قصد او من غير قصد، في معظم الادبيات التي تناولت بالتحليل ظاهرة التضخم. وقد لعب هذا العامل، المتمثل في «نمط تشكيل الاسعار»[(١)] أي في سلوك العملاء الاقتصاديين (Comportements des agents economiques) دورا أساسيا في تسعير حدة التضخم، على امتداد مراحل الحرب، لاسيما في السنوات الثلاث الماضية التي شهدت هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية. صحيح ان الحرب، بكل ما افرزته من نتائج وتحولات على الصعيدين الاقتصادي - الاجتماعي، تتحمل مسؤولية رئيسية في تفاقم ظاهرة التضخم. ولكن من المشروع التساؤل: هل يعود الى الحرب وحدها ما شهدته معدلات التضخم من ارتفاعات حادة في الفترة الأخيرة؟ بالطبع لا، فقد كان لاستراتيجيات ومواقف وردود فعل القوى والفعاليات الاقتصادية اللبنانية المختلفة، نصيبها من تشجيع - او عدم تشجيع - هذه الظاهرة. ويمكن من خلال حساب الربح والخسارة فرز هذه المواقف والاستراتيجيات.

---

(١) يعود للاقتصادي الفرنسي المعروف جيرار دي برنيس فضل أساسي في تطوير هذه النظرية كأداة من أدوات تفسير التضخم.

٣- استخدام التضخم وانهيار النقد كأداة لتسريع استقطاب الثروة والدخل

ان القطاع الخاص، في حلقاته الأساسية، قد عمل على التكيّف باشكال ونسب متفاوتة، مع استفحال ظاهرة التضخم، وحاول ان يستفيد منها وان يوظفها في خدمة مصالحه. لنأخذ القطاع المصرفي: فمن المعروف ان هذا القطاع كان بُعيد الغزو الاسرائيلي ينوء تحت ثقل الاوضاع السياسية والاقتصادية، خصوصا بعدما شحّت التحويلات وتقلصت فرص التوظيف. كما انه كان يعاني بشكل خاص من وطأة الديون المشكوك في تحصيلها التي قدّرت عام ١٩٨٤ بنحو ٤٠ في المائة من مجموع الديون المصرفية على القطاع الخاص[١]. اما في الوقت الحاضر، فقد تجاوزت المصارف الى حد كبير أزمة الديون المشكوك في تحصيلها، اذ لم تعد هذه الديون تشكل الا نسبة هامشية من مجموع التسليفات المصرفية. فقد عمدت المصارف، في ظل الضمور النسبي في التسليفات الجديدة وانخفاض قيمة الاعتمادات المستندية المستعملة للاستيراد[٢]، الى التعويض عن التراجع في فرص التوظيف الملائمة عن طريق تبني «استراتيجية المضاربة» ضد الليرة مما اتاح لها، دون أدنى شك، تحقيق ارباح طائلة. وقد استخدمت المصارف هذه الارباح في مضاعفة قيمة رأسمالها الخاص ومؤوناتها المختلفة، بما في ذلك المؤونات الخاصة بالتسليفات المشكوك في تحصيلها بالعملات الاجنبية. وقد تنوعت اشكال المضاربة وتعددت وتعقدت، تبعا لتتابع التعاميم التي كان يصدرها مصرف لبنان المركزي للحد من هذه المضاربة. واستخدم رأس المال المصرفي، لتغطية المضاربة، «زبائن وهميين» كما دخل في شراكة مع زبائن حقيقيين وتوسط في مرحلة لاحقة أكثر من زبون وهمي للتسليف الواحد، بحيث حوّل الحسابات الدائنة الى حسابات مدينة، وحال بالتالي دون اخضاعها للجنة الرقابة على المصارف. كما لجأ الى تدويل الليرة وفتح سجلات غير نظامية للحسابات الدائنة وتلاعب بها بيعا وشراءً للدولار والعملات الأخرى. ويطول الحديث في الواقع عن اشكال المضاربة التي لجأ اليها رأس المال المصرفي وعن الاساليب التي توسلها حتى لا يقع في شرك التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان المركزي[٣]. وما من شك في ان هذه المضاربة تحملت وتتحمل قسطا كبيرا مهما من مسؤولية تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية - التي تراجعت بنسبة ٩٦ر٦ في المائة بين نهاية عام ١٩٨٥ ونهاية عام ١٩٨٨[٤] - وبالتالي من تفاقم التضخم الداخلي في بلد شاءت بنياته الاقتصادية التقليدية القائمة على الخدمات والشديدة الانفتاح على الخارج ان يكون مستوردا، بالعملات الصعبة، لمعظم حاجاته الاستهلاكية والرأسمالية.

---

(١) فريدي باز، مجلة Ecochiffres (اللبنانية)، ١٩٨٥.

(٢) انخفضت قيمة هذه الاعتمادات من ١٧٢٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٩٢١ مليون دولار عام ١٩٨٦ حسب التقرير السنوي لمصرف لبنان المركزي عام ١٩٨٦.

(٣) نذكر منها التعميم رقم ٢٩٧ المعدل بالتعميم ٥٣٨ الذي يمنع المصارف من الاحتفاظ بصافي مراكز قطع مدينة تتجاوز ١٥ في المائة من رأسمالها المحرر، ثم التعميم ٢٢٠ الذي يفرض احتياطا الزاميا على التسليفات بالليرة اللبنانية مقابل شراء عملات اجنبية، اضافة الى التعميم الذي يمنع المصارف من قبول ودائع بالليرة لغير المقيمين، والى التعاميم التي قضت برفع الاحتياط الالزامي وزيادة نسب الاكتتاب بسندات الخزينة وغير ذلك من التعاميم.

(٤) انخفض سعر الليرة من ١ر١٨ ل.ل. للدولار الواحد في نهاية عام ١٩٨٥ الى ٨٧ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٦ ثم الى ٤٥٥ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٧، ثم الى ٥٣٠ ل.ل. في نهاية عام ١٩٨٨.

ان ما قيل عن المصارف ينطبق، وان باشكال وآليات أخرى، على الصناعيين والتجار. فقد أفاد الصناعيون عموما من ظاهرة انخفاض سعر الليرة وتفاقم التضخم، وعملوا هم ايضا على استخدامها وتوظيفها في خدمة مصالحهم. فالحد الأدنى للأجور الذي كانوا يشترونه ويصدرونه (في شكل سلع ومنتجات) قبل سنوات[1]، بما يراوح بين ١٨٠ و ٢٥٠ دولارا في الشهر، باتوا يشترونه بعد انخفاض سعر الليرة باسعار أقل بكثير، بلغت على سبيل المثال في نهاية عام ١٩٨٨ نحو ٤٧ دولارا للعامل الواحد شهريا. صحيح ان الصناعة المحلية تستورد جزءاً من مدخلات الانتاج الصناعي، وينعكس عليها بالتالي نسبيا ارتفاع سعر العملات الاجنبية، الا انها تستفيد من هامش منافسة مرتفع جدا، اذ ان البلدان المنافسة للبنان، في اسواق التصدير نفسها، تعتمد حدا أدنى للأجور يتراوح بين ٤٠٠ و ١٠٠٠ دولار شهريا (قبرص، واليونان، و ايطاليا، وفرنسا) وهذا ما يفسّر في الوقت الحاضر انتعاش صناعات التصدير اللبنانية المستفيدة أساسا من رخص اليد العاملة، كما يفسّر الى حد معين تحسن اوضاع الصناعات المحلية البديلة للواردات التي توطدت فرص التسويق الداخلي امامها بعدما تقلصت غالبية الواردات اللبنانية من الخارج بسبب انهيار سعر صرف الليرة. وينطبق هذا التحليل الى حد كبير على القطاع الزراعي، لاسيما فروعه التصديرية المتركزة بين أيدي عدد من الشركات، التي أسهم انخفاض سعر الليرة، وبالتالي استفحال التضخم، في انعاش ارباحها. وليس صدفة ان تتحول هذه الشركات محفوزة بعوامل الربح الى تصدير الجزء الاكبر من انتاج لبنان الزراعي الى الخارج، فيما ترتفع اسعار المنتجات الزراعية في السوق اللبنانية الداخلية بنسب تفوق نسب الارتفاع المواد الاستهلاكية الأخرى كافة، نتيجة لانحسار العرض المحلي من هذه المنتجات. أما القطاع التجاري فإن حلقاته الرئيسية قد نجحت هي الأخرى، في التكيف مع ظاهرة الانهيار النقدي والتضخم واستخدمتها كأداة لزيادة الارباح. فناهيك عن انخفاض نسبة نفقاتهم التشغيلية (مقومة بالليرة اللبنانية باستثناء ثمن البضاعة) من مجموع رقم اعمالهم، فانهم استفادوا من فروقات القطع، وباعوا منتجاتهم على اساس السعر الاعلى للدولار والعملات الاجنبية، ومارسوا سياسة «الاسناد» (Indexation) شبه اليومي لاسعار منتجاتهم، بل ان بعضهم توقف عن التعامل، على نطاق واسع، بالليرة اللبنانية، واستبدلها بالدولار او بعملات اجنبية أخرى. بالطبع ان هذا لا يعني ان جميع فروع القطاع الخاص ومؤسساته قد استفادت من التضخم، اذ ان العديد من صغار ومتوسطي التجار والصناعيين والحرفيين والمزارعين دفعوا غاليا ثمن هذا التضخم وانتهى بهم المطاف الى الافلاس او التوقف عن العمل او الى تصفية بعض موجوداتهم. ويعتبر قطاع الدولة، في معنى ما، بين المستفيدين ايضا، اذ ان الدولة مثلها مثل القطاع الخاص، هي من كبار المقترضين من المصارف، وبالتالي فإن لها مصلحة موضوعية في تخفيف العبء الفعلي لهذا الدين العام (الداخلي)، وقد وجدت في هبوط سعر الليرة وفي التضخم الفرصة المناسبة لبلوغ هذا الغرض، طالما انها لاتملك - او ليس متاحا لها ان تملك - الامكانات الفعلية الكفيلة بوقف التدهور الاقتصادي وبايجاد حلول ناجعة له. وهي تستفيد من التضخم لتخفيض القيمة الفعلية للأجور، عاما بعد عام. وبهذا المعنى، يمكن القول ان التضخم المفرط، خصوصا في السنوات الأخيرة، قد شكل أداة لتمويل الانفاق العام، وبديلا لموارد الدولة ومصادر دخلها التقليدية التي انهارت او صودر معظمها من قبل الميليشيات.

---

(١) بالتحديد خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

هاء الأجـــور

يفتقر لبنان الى احصاءات دقيقة وموثوقة حول مستويات الأجور وتطورها في لبنان. وباستثنـــاء المعطيات المتاحة حول تطور الحد الأدنى للأجور الذي يجري تحديده بمراسيم صادرة عن الحكومة، وتلـــك المتاحة حول تطور سلسلة الرتب والرواتب في مؤسسات القطاع العام، ليست ثمة معطيات موثوقة حـــول تطور الأجور في القطاع الخاص، او حول تطور الحجم الاجمالي للأجور في البلاد.

لذلك ارتأت الدراسة، انطلاقا من المعطيات والاحصاءات والتقديرات المتاحة، مقاربة موضـــوع الأجور استنادا الى تحليل اقتصادي كلي مبني على عدد من الفرضيات، والهدف منه قياس تطور القـــوة الشرائية للأجور خلال الفترة موضع البحث.

وقد عيّنت الدراسة لنفسها هدفا محددا، وهو بناء مؤشر يقيس تطور القوة الشرائية للأجـــور. وليس المقصود بذلك الكتلة الاجمالية للأجور التي يرتبط تطور حجمها بعوامل عدة - يستحيل اخضـــاع آثارها للقياس الكمي في ظل القاعدة الاحصائية الراهنة المتاحة في البلاد - من بينها تطور العـــدد الاجمالي للأجراء وتطور بنيتهم العمرية والمهنية وتعدد آليات تصحيح الأجر (غلاء معيشة، وانتاجيـــة مواصفات العرض والطلب في وظائف ومهن محددة). كما انه لا يقصد بمؤشر الأجور متابعة تطور أجـــور مجموعة معينة من الأجراء التي تطرأ على أجورهم تعديلات بسبب الاقدمية او الانتاجية او تغير الحالـــة الزواجية والعائلية. بل ان المقصود هو قياس تطور الأجور، بما هو تعبير عن قيمة قوة عمل محددة وثابتـة المواصفات، عن طريق اعتماد توزع نسبي ثابت للاجراء حسب فئات الأجر، وافتراض ان تطور سلاســـل الأجور او أسس الرواتب، استنادا الى تصحيحات غلاء المعيشة فقط، يعبر عن تطور أسمي للأجور عائـــدة الى قوة عمل ذات مواصفات ثابتة.

١- المنهجيـة العامـة المعتمـدة

انطلق التحليل الكلي من اربع فئات للأجور الشهرية عائدة الى عام ١٩٧٤، ومحدّدة بموجـــب مرسوم تصحيح الأجور في ذلك العام. وهذه الفئات هي:

- الفئة الأولى : الحد الادنى للأجور ٢٧٥ ل.ل. (١٩٧٤)؛

- الفئة الثانية : شريحة الأجور بين ٢٧٥ و ٥٠٠ ل.ل. (١٩٧٤)؛

- الفئة الثالثة : شريحة الأجور بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ل.ل. (١٩٧٤)؛

- الفئة الرابعة: شريحة الأجور بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ ل.ل. (١٩٧٤).

وقد عمدت الدراسة من جهة الى متابعة تطور المستويات التي كان يفترض ان تبلغها فئات الأجـور هذه، عاما بعد عام، خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٧، فيما لو تمّ تصحيحها استنادا الى مؤشـــر

اسعار الاستهلاك، وبما يتيح لها الاحتفاظ بقوتها الشرائية. ثم عمدت من جهة ثانية الى احتساب تطور المستويات الفعلية لفئات الأجور هذه، بعدما طبقت عليها مراسيم تصحيح الأجور (تعويضا عن غلاء المعيشة) الصادرة عن الدولة تباعا خلال الفترة ذاتها، مع الاشارة الى ان هذه المراسيم قد تضمنت تصحيحات متفاوتة لشرائح الأجور المختلفة، كما تضمنت حدا أعلى وحدا أدنى للزيادات المقرّة على الأجور.

وبمقارنة المستويات النظرية التي كان يفترض ان تبلغها الأجور - فيما لو صححت استناداً الى معدلات التضخم المحققة - مع المستويات الفعلية التي بلغتها استنادا الى مراسيم تصحيح الأجور، أمكن استخلاص نسب تدهور القوة الشرائية لفئات الأجور الاربع المعتمدة، كما هو مبيّن في الجدول ١٢.

الجدول ١٢- تدهور القوة الشرائية لشرائح الأجور نسبة لمستواها عام ١٩٧٤ (النسبة المئوية)

السنة	فئات الأجر			
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
١٩٧٥	٥ر٥	٥ر٥ الى ٧ر٠	٧ر٠ الى ٧ر٠	٧ر٠ الى ٧ر٩
١٩٧٦	٢٠ر٩	٢٠ر٩ الى ٢٢ر٢	٢٢ر٢ الى ٢٢ر٢	٢٢ر٢ الى ٢٢ر٨
١٩٧٧	١١ر٣	١١ر٣ الى ١٢ر٦	١٢ر٦ الى ١٦ر٩	١٦ر٩ الى ٢٦ر٦
١٩٧٨	١٨ر٩	١٨ر٩ الى ٢٠ر٠	٢٠ر٠ الى ٢٤ر٠	٢٤ر٠ الى ٣٢ر٨
١٩٧٩	١٧ر٣	١٧ر٣ الى ٢١ر٥	٢١ر٥ الى ٢٧ر١	٢٧ر١ الى ٣٨ر٤
١٩٨٠	١٣ر٩	١٣ر٩ الى ١٨ر٠	١٨ر٠ الى ٢٦ر٢	٢٦ر٢ الى ٤١ر٤
١٩٨١	١٤ر٥	١٤ر٥ الى ٢١ر١	٢١ر١ الى ٢٨ر٩	٢٨ر٩ الى ٤٤ر٦
١٩٨٢	١٦ر٦	١٦ر٦ الى ٢٢ر١	٢٢ر١ الى ٣٠ر٠	٣٠ر٠ الى ٤٦ر٩
١٩٨٣	٨ر٦	٨ر٦ الى ٢١ر٠	٢١ر٠ الى ٢٨ر١	٢٨ر١ الى ٤٨ر٢
١٩٨٤	١٣ر٦	١٣ر٦ الى ٢٧ر٨	٢٧ر٨ الى ٣٤ر٤	٣٤ر٤ الى ٥٣ر٢
١٩٨٥	٣٧ر٨	٣٧ر٨ الى ٤٧ر١	٤٧ر١ الى ٥٢ر٠	٥٢ر٠ الى ٦٦ر٣
١٩٨٦	٣٤ر١	٣٤ر١ الى ٤٩ر٤	٤٩ر٤ الى ٥٤ر٢	٥٤ر٢ الى ٧٠ر٠
١٩٨٧	٦٥ر١	٦٥ر١ الى ٧٠ر٨	٧٠ر٨ الى ٧٣ر٦	٧٣ر٦ الى ٨٤ر٠
١٩٨٨	٥٩ر٨	٥٩ر٨ الى ٧٠ر٥	٧٠ر٥ الى ٧٤ر٧	٧٤ر٧ الى ٨٥ر٣

ان قراءة هذا الجدول ينبغي ان تتم على النحو الآتي:

لو أخذنا على سبيل المثال فئة الأجور الثانية عام ١٩٨٠، لوجدنا ان هذه الأجور قد تدهورت، بنسبة تتراوح بين ١٣ر٩ في المائة و ١٨ في المائة، عما كانت عليه عام ١٩٧٤، بينما تصل نسب التدهور عام ١٩٧٤ الى ما يتراوح بين ١٣ر٦ في المائة و ٢٧ر٨ في المائة بالمقارنة مع سنة الاساس (اي عام ١٩٧٤).

ان متابعة تطور نسب التدهور من فئة أجور الى أخرى ومن عام الى آخر، تسمح باستخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- يلاحظ مع الانتقال من فئة أجور محددة الى فئة أجور اعلى، ان نسبة تدهور الأجور تميل الى الارتفاع. وهذا يعني ان ظاهرة التضخم قد اصابت، بنسبة اكبر، فئات الأجور العليا، وهذا امر مفهوم من الوجهة الاقتصادية. فالفئات الدنيا من الأجور هي من التدني الى درجة انه يصعب اجراء تخفيضات حادة اضافية عليها، نظرا الى ان هذه التخفيضات محكومة بسقف ادنى لايمكن تجاوزه، وهو سقف محدد بالشروط اللازمة لاعادة تجديد قوة العمل. أما فئات الأجور العليا فإنها تبقى اكثر قابلية للضغط.

- يتضح مما سبق ان مجال التباين بين فئات الأجور يميل، تحت وطأة التضخم وتأثيراته المتفاوته، الى الانحسار المتزايد، الامر الذي يعكس انهيار مواقع فئات اجتماعية متوسطة واسعة في اتجاه مواقع الفئات الاجتماعية الدنيا. وما يؤكد ذلك ان الأجر الوسطي في فئة الأجور الاعلى، أي الفئة الرابعة، الذي كان يساوي نحو ٦ر٤ أضعاف الحد الادنى للأجور عام ١٩٧٤، لم يعد يساوي سوى ٣ر٤ أضعاف الحد الادنى عام ١٩٨٧.

- يلاحظ ايضا ان تدهورا اضافيا حادا قد حصل لكافة فئات الأجور في عام ١٩٨٤، ثم في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ بصفة خاصة، مما يعكس تفاقم الأزمة الاجتماعية في البلاد.

فالتصحيحات التي أقرت على الأجور تلك الاعوام لم تكن تتناسب مع الارتفاع الحاصل في مؤشر الاسعار. وعلى سبيل المثال، فإن الحد الأدنى للأجور، الذي لم يكن يقل عام ١٩٨٣ الا بنسبة ٦ر٨ في المائة عن مستواه عام ١٩٧٤، انخفض بنسبة ٨ر٣٧ في المائة عام ١٩٨٥ و ١ر٦٥ في المائة عام ١٩٨٧. وهذا التدهور الحاد الاضافي اصاب، بنسبة او أخرى، مختلف فئات الأجور.

٢- <u>نسب التدهور الوسطية في القوة الشرائية لفئات الأجور منذ عام ١٩٧٤</u>

وانطلاقا مما سبق، جرى احتساب نسب التدهور الوسطية في القوة الشرائية للأجور منذ عام ١٩٧٤، بعدما أخذ المتوسط الحسابي للحد الادنى والحد الاعلى لنسب التدهور في كل فئة من فئات الأجور الاربع. يبين الجدول ١٣ تطور نسب التدهور الوسطية هذه.

الجدول ١٣- نسب التدهور الوسطية في القوة الشرائية للأجور
منذ عام ١٩٧٤

فئة الأجور	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الفئة الأولى	٥ر٥	٣٠ر٩	١١ر٣	١٨ر٩	١٧ر٣	١٣ر٩	١٤ر٥	١٦ر٦	٨ر٦	١٣ر٦	٣٧ر٨	٣٤ر١	٦٥ر٣	٥٩ر٨
الفئة الثانية	٦ر٢٥	٣١ر٦	١١ر٩٥	١٩ر٤٥	١٩ر٤	١٥ر٩٥	١٧ر٨	١٩ر٤	١٤ر٨	٣٠ر٧	٤٢ر٥	٤١ر٨	٦٨ر٠	٦٥ر٣
الفئة الثالثة	٧ر٠٠	٣٢ر٣	١٤ر٧٥	٢٢ر٠	٢٤ر٣	٢٢ر١	٢٥ر٠	٢٦ر١	٢٤ر٦	٣١ر١	٤٩ر٥	٥١ر٨	٧٢ر٣	٧٢ر٦
الفئة الرابعة	٧ر٤٥	٣٢ر٥	٢١ر٧٥	٢٨ر٤	٣٢ر٨	٣٣ر٨	٣٦ر٨	٣٨ر٥	٣٨ر٣	٤٣ر٨	٥٩ر٣	٦٣ر١	٧٨ر٨	٨٠ر٠

٣- مؤشر القوة الشرائية للأجور

أما مؤشر تطور القوة الشرائية للأجور منذ عام ١٩٧٤، فقد تمّ بناءوه استنادا الى تقديرات حول التوزع النسبي للأجراء عام ١٩٨٤ حسب فئات أجر تتماثل من حيث قوتها الشرائية مع فئات الأجور الاربع المعتمدة (والعائدة لعام ١٩٧٤). وقد تمّ الوصول الى هذه التقديرات بالاستناد الى نتائج دراستين ميدانيتين نفّذتا عام ١٩٨٤. وهاتان الدراستان هما:

- «دراسة مقارنة حول تطور الاسعار والأجور في لبنان، ١٩٧٤ - ١٩٨٤» من اعداد مؤسسة البحوث والاستشارات، ١٩٨٥؛

- «دراسة الأسر والمؤسسات في بيروت الكبرى» من اعداد مؤسسة «ماس» (MASS)، ١٩٨٤.

واستنادا الى النتائج المصححة لهاتين الدراستين والى الحسابات المبنية على اساسهما، تمّ تقدير التوزع النسبي للأجراء عام ١٩٨٤ حسب فئات الأجر الاربع المعتمدة أعلاه، على النحو المبيّن في الجدول ١٤.

الجدول ١٤- التوزع المقدّر للأجراء حسب فئات الأجر الاربعة المعتمدة في الدراسة (١٩٨٤) بيروت وضواحيها

فئات الدخل (بالليرة اللبنانية)	النسب المئوية لعدد الأجراء	النسب المئوية التراكمية
الأولى : اقل من ١ ٢٥٠	١٢	١٢
الثانية : ١ ٢٥٠ - ١ ٩٠٠	٣٠	٤٢
الثالثة : ١ ٩٠٠ - ٣ ٤٥٥	٣٤	٧٦
الرابعة : ٣ ٤٥٥ وأكثر	٢٤	١٠٠
المجموع	١٠٠	-

الفئة الأولى، عام ١٩٧٤: ٢٧٥ ل.ل. (الحد الادنى).
الفئة الثانية، عام ١٩٧٤: ٢٧٥ - ٥٠٠ ل.ل.
الفئة الثالثة، عام ١٩٧٤: ٥٠٠ - ١ ٠٠٠ ل.ل.
الفئة الرابعة، عام ١٩٧٤: ١ ٠٠٠ - ٢ ٥٠٠ ل.ل.

٤- نسب تدهور مؤشر القوة الشرائية للأجور منذ عام ١٩٧٤

وقد انطلقت الدراسة في احتسابها لنسب تدهور مؤشر القوة الشرائية للأجور من هذا التوزع النسبي للأجراء حسب فئات الأجر[(١)]، ومن الأجر الوسطي في كل فئة من فئات الأجر هذه. استنادا الى توزع الأجور الاجمالية في مؤشر القوة الشرائية للأجور (منذ عام ١٩٧٤)، بعدما أخذ في الاعتبار الوزن النسبي للأجور في كل فئة من فئات الأجر ونسب التدهور في كل من هذه الفئات[(٢)].

وهذا ما سمح باحتساب توزع الأجور النسبي حسب فئات الأجور المختلفة. ولما كان قد سبق تقدير نسب التدهور الوسطية في القوة الشرائية للأجور عاما بعد عام، أمكن في ضوء ذلك كله احتساب نسب تدهور مؤشر القوة الشرائية للأجر الوسطي منذ عام ١٩٧٤، اضافة الى نسب تدهور القوة الشرائية للحد الادنى، وفق ما هو في الجدول (رقم ١٥).

---

(١) جرى تقدير التوزع النهائي للأجراء حسب فئات الأجر في الفقرة الأولى من هذا الفصل.

(٢) اعتمدت الدراسة في حسابها مؤشر تطور القوة الشرائية للأجور المعادلة التالية:

$$\sum_{i=1}^{4} \frac{Q_o^i \; S_t^i}{\sum_{i=1}^{4} Q_s^i \; S_t^i} \times \left(1 - \frac{S_t^i}{S_t^{*i}} \right) \times 100$$

حيث:

Q_o^i تمثل عدد الأجراء في سنة الأساس لفئة الأجر (i) (٤ فئات أجر).

S_t^i تمثل متوسط الأجر في السنة (t) لفئة الأجر (i).

S_t^{*i} تمثل المستوى المفترض لمتوسط الأجر في السنة (t) لفئة الأجر (i) والذي يحافظ على القوة الشرائية لشريحة الأجر المحققة عام ١٩٧٤ وذلك نسبة لمعدلات التضخم المحتسبة.

الجدول ١٥- نسب التدهور السنوية في مؤشر القوة الشرائية للأجور
منذ عام ١٩٧٤

السنوات	النسبة المئوية لتدهور الأجور منذ عام ١٩٧٤	
	الحد الادنى	الأجر الوسطي
١٩٧٥	٥ر٥	٧ر١
١٩٧٦	٢٠ر٩	٢٢ر٢
١٩٧٧	١١ر٣	١٧ر٥
١٩٧٨	١٨ر٩	٢٤ر٥
١٩٧٩	١٧ر٣	٢٧ر٢
١٩٨٠	١٣ر٩	٢٦ر٠
١٩٨١	١٤ر٥	٢٨ر٥
١٩٨٢	١٦ر٦	٣٠ر٠
١٩٨٣	٨ر٦	٢٧ر٩
١٩٨٤	١٣ر٦	٣٣ر٧
١٩٨٥	٣٧ر٨	٤٨ر٣
١٩٨٦	٣٤ر١	٥٣ر١
١٩٨٧	٦٥ر٢	٧٣ر٣

ويمكن ان نستخلص من هذا الجدول الاستنتاجات الأساسية التالية:

- ان استفحال التضخم على امتداد سنوات الحرب قد التهم جزءا كبيرا من القوة الشرائية للأجور. سواء الحد الادنى للأجور ام الأجر الوسطي. ففي عام ١٩٨٧ بلغت نسبة تدهور الحد الادنى للأجور ٢ر٦٥ في المائة والأجر الوسطي ٣ر٧٣ في المائة وذلك بالمقارنة مع مستواهما عام ١٩٧٤.

- ان نسب تدهور الأجور الفعلية، اذ تفاوتت من عام الى آخر، الا انها قد ظلت حتى عام ١٩٨٤ تتقلب ضمن هوامش قابلة للاحتمال نسبيا. ولكن بعد عام ١٩٨٤، تفاقمت نسب تدهور القوة الشرائية للأجور بشكل خطير، وذلك في الوقت الذي اتجه فيه سعر صرف الليرة تجاه العملات الاجنبية للانهيار وتعاظمت فيه بالتالي معدلات التضخم السنوية.

- يستفاد مما سبق ان الحد الادنى للأجور لم يعد يمثل عام ١٩٨٧، من حيث قوته الشرائية، الا نحو ٣٥ في المائة مما كان عليه، في حين ان الأجر الوسطي انخفض الى نحو ٢٧ في المائة من مستواه السابق.

٥- نسب ارتفاع مؤشر الأجور الاسمية

ان تطبيق مراسيم تصحيح الأجور الصادرة عن الدولة على فئات الأجور الاربع المعتمدة، يسمح انطلاقا من التوزع النسبي للأجور حسب الفئات هذه، باحتساب مؤشر لتطور الأجور الاسمية[(١)]. وقد اظهرت الحسابات التفصيلية ان نسب الارتفاع السنوية في مؤشر الأجور الاسمية قد بلغت الآتي:

الجدول ١٦- نسب الارتفاع السنوية في مؤشر الأجور الاسمية
١٩٧٤ - ١٩٨٧

السنة	نسبة الارتفاع السنوية
١٩٧٥/١٩٧٤	١٠ر٦
١٩٧٦/١٩٧٥	صفر
١٩٧٧/١٩٧٦	٢٠ر٢
١٩٧٨/١٩٧٧	صفر
١٩٧٩/١٩٧٨	١٨ر٦
١٩٨٠/١٩٧٩	٢٣ر٩
١٩٨١/١٩٨٠	١٤ر٧
١٩٨٢/١٩٨١	١٥ر٩
١٩٨٣/١٩٨٢	١٠ر٣
١٩٨٤/١٩٨٣	١٠ر٠
١٩٨٥/١٩٨٤	١٩ر٤
١٩٨٦/١٩٨٥	٩٤ر٦
١٩٨٧/١٩٨٦	١٨١ر٥

(١) مؤشر الأجر الاسمي للسنة الحالية نسبة للسنة السابقة يساوي:

$$\sum_{i=1}^{4} W_i \left(\frac{S_t}{S_{t-1}} \right) \times 100$$

حيث:

(W_i) يمثل الوزن النسبي لأجور الفئة (i)

(S_t) يمثل متوسط الأجر في السنة الحالية

(S_{t-1}) يمثل متوسط الأجر في السنة السابقة.

٦- تطور الكتلة الاجمالية للأجور

ليست ثمة بيانات متاحة حول اجمالي الأجور المدفوعة في لبنان. وحتى في القطاع العام فإنه من الصعب في الكثير من الحالات تقدير القيمة الفعلية للأجور نظرا لتعدد تصحيحات الأجور من جهة ولعدم صدور أي قطع حساب للموازنات العامة منذ اواخر السبعينات من جهة ثانية. وبسبب هذا النقص الفادح في البيانات، اكتفينا بتقدير تطور الكتلة الاجمالية للأجور دون الغوص في توزع هذه الكتلة حسب القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة. وقد بنينا تقديراتنا لتطور اجمالي الأجور، الاسمية والفعلية، المدفوعة استنادا الى فرضيات عدة أهمها:

- تطور الاجر الوسطي الذي أمكن استخلاصه من النموذج الاقتصادي - الرياضي الذي اعتمدناه في الفقرات السابقة لتبيان التدهور الذي أصاب القوة الشرائية للأجور خلال سنوات الحرب؛

- تطور حجم العمل المأجور في سنوات مختارة، انطلاقا من تقديراتنا لتطور حجم القوى العاملة في لبنان[1] ولتطور نسبة العاملين بأجر من مجموع هذه القوى.

وقد أتاحت هذه الفرضيات الوصول الى تقديرات للكتلة الاجمالية للأجور كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول ١٧- تطور الكتلة الاجمالية للأجور

	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧
- الأجر الوسطي/ل.ل.	٨٥٠	١ ٣٤٦	٢ ٦٨٦	١٧ ٥٠٠
- مجموع القوى العاملة/ألف نسمة	٧٤٤	٦١١	٦٧٩	٨٥٥
- نسبة الأجراء من القوى العاملة/النسبة المئوية	٥٧ر٥	٥٥	٥٥	٥٧ر٥
- اجمالي الأجور/بملايين ل.ل. وبالاسعار الجارية	٤ ٣٦٣	٥ ٤٢٦	١٢ ٠٣٧	١٠٣ ٢٤٢
- اجمالي الأجور (بالاسعار الثابتة) (مليون ل.ل. لعام ١٩٧٤)	٤ ٣٦٣	٢ ٣٤٩	٢ ٣٤٢	١ ١٩٣
- نسبة الأجور من الناتج المحلي الاجمالي/النسبة المئوية	٥٣ر٦	٤٨ر٧	-	١٥ر٨

(١) سوف تتم دراسة موضوع العمالة بشكل مستقل في فقرة لاحقة من هذا التقرير.

ويستدل من هذا الجدول ان انخفاضا حادا قد اصاب الكتلة الاجمالية للأجور، اذ تراجع مجموع هذه الأجور (باسعار عام ١٩٧٤) من ٣٦٣ ٤ مليون ل.ل. عام ١٩٧٤ الى ١٩٣ ١ مليونا عام ١٩٨٧. أي ان الأجور الاجمالية لم تعد تمثل عام ١٩٨٧ الا ٣ر٢٧ في المائة من مستواها عام ١٩٧٤. كذلك انخفضت الحصة المقدرة للأجور من اجمالي الناتج المحلي القائم من نحو ٦ر٥٣ عام ١٩٧٤ الى نحو ٨ر١٥ في المائة عام ١٩٨٧. وتعكس هذه التقديرات تفاقما خطيرا في الخلل الذي أصاب توزع الدخل في البلاد، حيث يرجح ان تكون الارباح قد أزدادت بصورة مطردة على حساب تقلص الأجور، خلال سنوات الحرب، وبخاصة بعد بداية هبوط سعر الليرة وتفاقم معدلات التضخم عام ١٩٨٥.

واو- العمالة

لا تشذ دراسة موضوع العمالة في لبنان عن غيرها من المواضيع، من حيث عدم توافر المعطيات الاحصائية الموثوقة بصددها. فمنذ ان نفذت دراسة القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠ لم يجر وضع أي دراسة احصائية شاملة حول هذا الموضوع. وتقتصر مصادر البحث المتاحة في هذا المجال، خصوصا بالنسبة لفترة ما قبل عام ١٩٨٧، على معطيات جزئية او تقديرات أولية مبنية على اسقاطات او على دراسات ميدانية غير شاملة. أما بالنسبة لعام ١٩٨٧، فإن المعطيات المتاحة تتسم بقدر مقبول من الدقة، اذ هي مستخلصة من نتائج أولية لدراسة أحصائية ميدانية شاملة[(١)] غطت جميع الاراضي اللبنانية.

١- توزع العاملين حسب الجنس والفئات الاجتماعية - المهنية

لقد أمكن بالاستناد الى نتائج هذه الدراسة تقدير اجمالي عدد الناشطين اقتصاديا في لبنان عام ١٩٨٧ بنحو ٠٠٠ ٨٥٥ نسمة، في مقابل نحو ٤٠٠ ٥٣٨ نسمة عام ١٩٧٠[(٢)]. واذا كانت تلك النتائج لا تبين بالتحديد توزع القوى العاملة حسب فروع النشاط الاقتصادي، الا انها تتيح، في المقابل، الاحاطة بتوزع العاملين حسب الفئات الاجتماعية - المهنية المختلفة. ويبّين الجدول ١٨ توزع القوى العاملة في لبنان عام ١٩٨٧ حسب الفئات الاجتماعية - المهنية.

وتنبغي الاشارة الى ان عدد غير الناشطين قد قدّر استنادا الى الدراسة الميدانية، بنحو ٠٠٠ ١٧٧ ٢ نسمة (راجع الفصل الخاص بالسكان في هذه الدراسة).

---

(١) «دراسة بالعينة حول السكان في لبنان»، ١٩٨٧، (دراسة غير منشورة)، من إعداد مركز أبحاث خاص.

(٢) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، دراسة القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠، (بيروت، ١٩٧٠).

الجدول ١٨- توزع العاملين حسب الجنس والفئات المهنية في لبنان عام ١٩٨٧(f)

	ذكور	اناث	المجموع	النسبة المئوية
- مزارعون وعمال زراعيون	٩ ٤٥٠	٨٥٠	١٠ ٣٠٠	١٢ر٠
- ارباب عمل وعاملون مستقلون	٢٣ ٣٤٠	١ ٧٦٠	٢٥ ١٠٠	٢٩ر٤
- مهن حرة وكوادر عليا	٣ ١٣٥	٤٦٥	٣ ٦٠٠	٤ر٢
- كوادر وسطى	٤ ٩٦٠	٤ ٢٤٠	٩ ٢٠٠	١٠ر٨
- موظفون عاديون وبادئعون	٦ ٤٩٢	٢ ٩٠٨	٩ ٤٠٠	١١ر٠
- عمال	١٣ ٤٤٢	١ ٦٥٨	١٥١ ٠٠٠	١٧ر٧
- عمال خدمات وقوى أمن	٤ ٣٦٠	١ ٦٤٠	٦ ٠٠٠	٧ر٠
- الفئات الاجتماعية - المهنية الناشطة الأخرى بما فيها العسكريين	٦ ٤٤٢	٣٥٨	٦ ٨٠٠	٧ر٩
المجموع	٧١ ٦٢١	١٣ ٨٧٩	٨٥ ٥٠٠	١٠٠ر٠٠

(f) صححت نتائج الدراسة الميدانية المشار اليها كالآتي:

- تمت زيادة عدد «المزارعين والعمال الزراعيين» بنسبة ١٠ في المائة، بسبب النقص في التصريح الذي غالبا ما يرافق عمليات احصاء الاناث العاملات في الزراعة.
- قدّرت البطالة بنحو ٥ في المائة من القوى العاملة عام ١٩٨٧. وقد قمنا في ضوء ذلك بتصحيح نتائج الدراسة للوصول الى اعداد الناشطين فعلا كما هي مبينة في الجدول اعلاه

٢- توزع العاملين حسب الجنس والعمر

أمكن تقدير نسبة النشاط حسب العمر والجنس لعام ١٩٨٧، استنادا الى الدراسة الميدانية، بالمقارنة مع نتائج «احصاء القوى العاملة لعام ١٩٧٠» كما في جدول ١٩.

٣- توزع العاملين المقدر حسب نوع النشاط الاقتصادي

إن تطور عدد العاملين وتوزعهم حسب النشاط الاقتصادي في لبنان خلال سنوات الحرب لم يخضع لدراسات احصائية شاملة، كما سبقت الاشارة الى ذلك. وكل ما هو متاح من معطيات احصائية موثوقة ينحصر في الآتي:

- الاحصاءات المتاحة حول اجمالي عدد العاملين وتوزعهم حسب فروع النشاط عام ١٩٧٠ والمستخلصة من دراسة القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠ التي أعدتها مديرية الاحصاء المركزي التابعة لوزارة التصميم العام.

- الاحصاءات المتاحة حول اجمالي عدد العاملين وتوزعهم حسب الفئات المهنية - الاجتماعية عام ١٩٨٧ (نتائج الدراسة الميدانية حول السكان عام ١٩٨٧).

الجدول ١٩- نسبة النشاط حسب العمر والجنس (النسبة المئوية)

الفئات العمرية	الذكور		الاناث	
	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧
٠ - ٩	٠ر١	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
١٠ - ١٤	٦ر٠	٦ر٠	٦ر٦	١ر٦
١٥ - ١٩	٣٨ر٠	٣٣ر٤	١٥ر٨	٧ر٨
٢٠ - ٢٤	٧٢ر٧	٦٦ر٠	٢٣ر٨	١٨ر٠
٢٥ - ٢٩	٩٢ر٦	٨٧ر٨	٢٠ر٢	٢٤ر٣
٣٠ - ٣٩	٩٧ر٠	٩٦ر١	١٥ر٣	١٩ر٤
٤٠ - ٤٩	٩٥ر٣	٩٣ر٧	١٢ر٩	١١ر٦
٥٠ - ٥٩	٨٤ر٤	٨٦ر٥	٩ر٢	٧ر٦
٦٠ - ٦٤	٦٩ر٥	٧١ر٨	٨ر٣	٤ر٥
٦٥ وأكثر	٤١ر٩	٤٢ر٥	٤ر١	٢ر٧
المجموع	٤٣ر٨	٤٧ر٨	٩ر٥	٩ر٥(f)

(f) تنبغي الاشارة الى ان هذه النسبة غير مصححة من حيث الأخذ في الاعتبار التقدير المنخفض للعمالة النسائية في الريف، والمرجح ان تكون هذه النسبة أقرب الى ١٠ في المائة.

لقد انطلقنا من مجموع عدد العاملين المتاح لعامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧، وقمنا في ضوء ذلك بتقدير عدد العاملين الاجمالي في سنوات مختارة، وذلك بالاستناد الى عدد من المراجع والفرضيات أهمها الآتي:

- بالنسبة لعام ١٩٧٥ اعتمدنا نتائج دراسة يوسف كرباج وفيليب فارغ[1]، من حيث تقدير اجمالي عدد العاملين. أما توزع العاملين حسب النشاط فقد تمّ تقديره على أساس تطور منحى الاتجاهات السابقة ابتداء من عام ١٩٧٠.

(١) يوسف كرباج وفيليب فارغ، الوضع السكاني في لبنان (بيروت ، ١٩٧٣).

- بالنسبة لعام ١٩٧٩، أعتمدنا نتائج دراسة نديم خلف[١]، بعدما قمنا بتقدير حجم العمالة الزراعية - التي لم تكن مشمولة في دراسة الباحث - بنحو ٠٠٠ ١٢٥ مشتغل.

- وبالنسبة لباقي السنوات، احتسبنا معدل النمو السنوي الوسطي لاجمالي عدد العاملين بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٧، وقد بلغ هذا المعدل نحو ٤ر٦ في المائة سنويا. وقد افترضنا استناداً الى مؤشرات اقتصادية عامة، ان المدة الزمنية المشار اليها (١٩٧٩ - ١٩٨٧) تنقسم الى مرحلتين، المرحلة الأولي تمتد بين ١٩٧٩ و ١٩٨٤ وقد اعتبرنا ان معدل نمو القوى العاملة فيها قد بلغ وسطيا نحو نصف المعدل السنوي الوسطي المحتسب، والمرحلة الثانية تمتد بين عامي ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧ وقد اعتبرنا ان معدل نمو القوى العاملة فيها قد بلغ وسطيا نحو ضعفي المعدل المحتسب. وقد استندنا في اعتماد هذه الفرضيات على اتجاهات تطور الناتج المحلي وصافي حركة الهجرة، اضافة الى اتجاهات تطور عدد السكان.

- بالنسبة للتوزع النسبي للعاملين على فروع النشاط الاقتصادي عام ١٩٨٤، استندنا الى اتجاهات تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك - وان بصورة جزئية - الى بعض التقديرات الصادرة حول الموضوع[٢]، بعدما صححنا حجم العمالة الصناعية بحيث تؤخذ أعداد العاملين في المؤسسات الصناعية الحرفية في الاعتبار.

- أما بالنسبة للتوزع النسبي للعاملين عام ١٩٨٧، فقد أمكن تقديرة كالآتي: حجم العمالة الزراعية قدّر استنادا الى «دراسة بالعيّنة حول السكان في لبنان ١٩٨٧» التي تمت الاشارة اليها في فقرة سابقة. وقدّر حجم العمالة الصناعية استنادا الى المعلومات الصادرة عن المسح الصناعي لعام ١٩٨٥، بعدما جرى تصحيح هذه المعلومات[٣].

اما حجم العمالة في قطاع البناء فقدّر استنادا الى تطور عدد ومساحات رخص البناء. وقد أمكن في ضوء ذلك تقدير وزن العمالة في فروع قطاع الخدمات عموما.

انطلاقا من هذه المعطيات والفرضيات، تم التوصل الى الجدول الجامع التالي (الجدول ٢٠):

---

(١) نديم خلف، أحداث لبنان وتحركات اليد العاملة، مصرف لبنان المركزي، النشرة الفصلية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

(٢) راجع فريدي باز، المصدر نفسه.

(٣) قدرت العمالة الصناعية في ذلك المسح بنحو ٠٠٠ ٦٤ مشتغل. ولكن المسح لم يغط الا نحو ٨٠ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية في البلاد ولم يشمل العاملين في مؤسسات دون الخمسة عمال. وكذلك فإن الفورة الصناعية في البلاد قد تحققت في الأساس بعد عام ١٩٨٥. وقد تمّ تقدير المشتغلين في الصناعة عام ١٩٨٧ بنحو ٠٠٠ ١٤٠ مشتغل.

الجدول ٢٠- التوزع القطاعي للعاملين في سنوات مختارة (النسبة مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧
- الزراعة	١٨ر٩	١٩ر٨	٢٠ر٤	١٦ر٥	١٢ر١
- الصناعة (بما فيها الصناعة الاستخراجية)	١٧ر٧	١٨ر٨)	)		١٦ر٥
- الطاقة والمياه	١ر٠	٠ر٩)	١٩ر٦)	١٩ر٢	٠ر٨
- البناء	٦ر٥	٦ر٤)	)		٥ر٣
- النقل والاتصالات والتخزين	٧ر١	٦ر١)	)	)	
- التجارة والفنادق والمطاعم	١٧ر١	١٧ر٤)	٦١ر٨)	٦٤ر٣)	٦٥ر٣
-الخدمات (بما فيها الاسكان والادارة)	٣١ر٧	٣٠ر٦)	)	)	
المجموع (بالالاف)	٥٣٩	٧٢٩	٦١٠ر٧	٦٧٩	٨٥٥

واستنادا الى ما هو وارد في هذا الجدول، يمكن التوقف عند النتائج والاستنتاجات الأساسية الآتية:

- ان التوزع القطاعي للناشطين اقتصاديا بعد عام ١٩٧٠ هو بمثابة تقدير مبني على فرضيات محددة، والفائدة الأساسية المتوخاة منه تنبع من كونه يعطي فكرة عامة عن اتجاه تطور العمالة قطاعيا، أكثر من كونه يحدد بدقة كبيرة الاحجام المطلقة والنسبية لهذه العمالة.

- ان ازدياد العمالة الزراعية، نسبيا، بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ تفسّر جزئيا، خصوصا بعد عام ١٩٧٥، بتوسع اللامركزية الاقتصادية وبالتغيرات الديموغرافية والسكانية التي تلت تفجر الحرب. ولكن ظاهرة ازدياد العمالة الزراعية عادت الى الانحسار مجددا بدءا من أوائل الثمانينات.

- ان مختلف المؤشرات تؤكد عودة انتعاش العمالة الصناعية مجددا في أواسط الثمانينات بعد التقلص النسبي الملحوظ الذي اصاب هذه العمالة ابتداء من أواسط السبعينات. ويلتقي هذا الاستنتاج مع ما سجل من تحسن بارز، مؤخرا في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي.

- يستدل من الجدول ٢٠ ايضاً وجود ارتفاع شبه تدريجي في حصة قطاع التجارة والخدمات من اجمالي عدد الناشطين اقتصاديا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧. ويمكن تفسير ذلك الى حد كبير بتبعثر الاسواق التجارية (بعد تعطيل السوق التجارية المركزية في وسط العاصمة) وبتنامي ظاهرة اللامركزية الاقتصادية خلال سنوات الحرب.

الفصل الثاني

بنية القطاع الصناعي ونموه

ألف- دور الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

١- المساهمة الضعيفة للصناعة اللبنانية في النشاط الاقتصادي اللبناني

لا تزال الصناعة اللبنانية، رغم انطلاقتها ونموها السريعين منذ أوائل الستينات، تساهم بنسبة منخفضة نسبيا في النشاط الاقتصادي اللبناني. ويمكن تلمس هذا الضعف النسبي للقطاع الصناعي من خلال ثلاثة مؤشرات: الناتج والعمالة والواردات.

(أ) مساهمة الصناعة في الناتج المحلي

لقد وضع أول تقدير احصائي جدي لقيمة الناتج المحلي الصناعي عام ١٩٦٤ عندما نفذت مديرية الاحصاء المركزي الاحصاء الصناعي الشامل وحددت إطارا للمحاسبة الوطنية أمكن بواسطته الوصول الى تقدير جدي للكليات الاقتصادية. وقدرت نسبة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية والحرفية بـ ١٢ر٨ في المائة[(١)] من الناتج المحلي القائم لعام ١٩٦٤. ورغم النمو السريع لهذا القطاع في سنوات ما قبل الحرب الأهلية، لم ترتفع نسبة مساهمته في الناتج إلا لمستوى ١٥ر٠ في المائة، في حين ظل قطاع الخدمات والتجارة مهيمنا على الاقتصاد اللبناني حيث بقيت نسبة مساهمته في الناتج المحلي القائم تقارب ٧٠ في المائة.

ويبين الجدول (٢١) تطور النسب العائدة للقطاعات الثلاثة الأساسية منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٨٧.

وتشهد الصناعة اللبنانية منذ ثلاث سنوات عصرها الذهبي الثاني بعد الانحسار الشديد الذي أصابها خلال سنوات الحرب العشر الأولى. فلقد قدر الناتج الصناعي القائم في عام ١٩٨٧ (صناعة وحرف) بـ ٢٥٦ ١ مليون ل.ل. بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤ بعد أن كان قد تدنى الى مستوى ٦٢٩ مليون ل.ل. عام ١٩٧٧ و ٧١٣ مليون ل.ل. عام ١٩٨٠ (أنظر الجداول المرفقة). ولقد استعاد الناتج الصناعي ٩٣ في المائة من حجمه المحقق قبل الحرب عام ١٩٧٤. ولكن رغم هذا التطور الصناعي الهام، لم ينم الناتج الصناعي بذات الوتيرة التي استعاد بها الناتج الاجمالي مستويات ما قبل الحرب، لقد قدر الناتج الاجمالي القائم لعام ١٩٨٧ بـ ٣٦٤ ٨ مليون ل.ل. (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)، أي بزيادة نسبتها ٢ر٨ في المائة عن مستوى عام ١٩٧٤.

---

(١) شكلت الصناعات التحويلية (مؤسسات تضم ٥ عمال وأكثر) نسبة ٩ر٨ في المائة من الناتج المحلي القائم - المحاسبة الوطنية اللبنانية - وزارة التصميم العام ، مديرية الاحصاء المركزي.

الجدول ٢١- الناتج المحلي القائم حسب القطاعات الأساسية (النسبة المئوية)

القطـــــاع	١٩٦٤	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٧
الزراعـــــــة	١١ر٩	٩ر٣	٩ر٢	٨ر٥	٩ر٣
الصناعات التحويلية والحرفية	١٢ر٨	١٤ر٤	١٦ر٦	١٣ر١	١٥ر٠
بناء وماء وطاقـة	٧ر٨	٦ر٤	٦ر١	٨ر٨	١ر٦(*)
تجارة ومال وخدمات	٦٧ر٥	٦٩ر٩	٦٨ر١	٦٩ر٦	٧٤ر١
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: (أ) للأعوام ١٩٦٤-١٩٧٤: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي.

(ب) لعـــام ١٩٨٧: روبير كسباريان، مجلس الانماء والاعمار.

(ج) لعـــام ١٩٨٧: توفيق كسبار، مدير الاحصاء والدروس الاقتصادية في مصرف لبنان المركزي، الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧ (دراسة قيد النشر).

(*) منها ٤ر٤ في المائة للبناء والتشييد وناتج سلبي (٢ر٨٠ في المائة) للكهرباء والماء.

والسبب الرئيسي لهذا التطور الصناعي الهام هو المستوى البالغ الانخفاض للأجر الحقيقي لليـــد العاملة والذي تحقق بفعل التضخم المستفحل في أسعار الاستهلاك وعدم تطور الأجور الاسمية تبعا لهـــذا التضخم في حين أن السلع المصدرة كانت تباع بأسعارها العالمية. ولقد أدى ذلك الى زيادة بنسبة ٤٤ فـــي المائة لقيمة الانتاج الصناعي خلال عام ١٩٨٧. في حين ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بحوالي ٤٧ فـــي المائة وقدرت بحوالي ٦٩٠ مليون دولار أي ما يوازي ٥٠ في المائة من قيمة الانتاج[1].

ويمكن أن نخلص الى أن الصناعة اللبنانية، رغم استعادة مستويات مساهمتها السابقة في الناتـــج المحلي الاجمالي، لم تتحول الى القطاع ذي القيمة المضافة الأعلى في الاقتصاد اللبناني وذلك لعدم ولوجهـــا المنحى الرأسمالي والتكنولوجي الحديث وإتكالها أساسا، خصوصا في السنوات الأخيرة، على العمالـــة والأجور المنخفضة.

(١) توفيق كسبار، (مدير الاحصاء والدروس الاقتصادية في مصرف لبنان المركزي)، الناتج المحلـــي القائم لعام ١٩٨٧ (دراسة قيد النشر)؛ وتقرير مصرف لبنان المركزي لعام ١٩٨٧.

(ب) العمالة الاجمالية والعمالة الصناعية

لقد اتسم الاقتصاد اللبناني على الدوام، بضعف مساهمة الصناعية التحويلية والحرفية في العمالة الاجمالية، إذ لم تتجاوز نسبة العمالة الصناعية ١٩ في المائة من مجمل العمالة وذلك في بداية عام ١٩٧٥ قبل بدء الحرب الأهلية (أنظر الجداول المرفقة)، في حين كانت العمالة الزراعية تشكل حوالي ٢٠ في المائة. وانخفضت نسبة العمالة الصناعية الى حوالي ١٢ في المائة في عام ١٩٧٩ ولم يتجاوز تقديرها عام ١٩٨٧ ١٦ر٥ في المائة.

وهناك مؤشر ضعف آخر برز في تركيبة العمالة الصناعية اللبنانية، يتصل باتجاه سلبي في تركز العمالة الصناعية. ففي حين كانت المؤسسات الصناعية الصغيرة (٥ الى ٩ عمال) تشكل ٦٧ في المائة من اجمالي المؤسسات في الصناعة التحويلية في عام ١٩٧١ وتشمل ٢٠ في المائة من اجمالي العاملين في الصناعة[(١)]، ارتفعت نسبة هذه المؤسسات الى ٧١ في المائة عام ١٩٨٥[(٢)] وشكل عمالها ٣٥ر٨ في المائة من اجمالي العاملين في الصناعة اللبنانية. أما المؤسسات الكبرى والتي يفوق عدد عمالها ١٠٠ عامل، فلم تعد تشكل عام ١٩٨٥ سوى ٢ في المائة (مقابل ٣ في المائة عام ١٩٧١) من العدد الاجمالي للمؤسسات وانخفضت نسبة العاملين فيها الى ٢٤ في المائة من مجموع عمال الصناعة التحويلية مقابل ٤٣ في المائة عام ١٩٧١.

لقد كانت الاحصاءات المتاحة قبل عام ١٩٧٥ تشير الى تركز مطّرد في الصناعة اللبنانية. والواضح من خلال ما سبق أن هذا المنحى ارتد جذريا بفعل تأثيرات الحرب الأهلية وما أفرزته من هروب الرساميل الكبيرة وأحجامها عن التوسع في التوظيفات الثابتة والاستفادة فقط من تدني الأجور الفعلية، مما يحمل على الاعتقاد أن وضع الصناعة التحويلية وان دلت بعض المؤشرات على استعادة موقعها في الاقتصاد اللبناني، يبقى غير ثابت وغير مؤهل ليلعب دور «القطاع الدافع» للاقتصاد.

(ج) استيراد المواد المصنّعة والانتاج الصناعي

لقد كانت الواردات الصناعية في لبنان قبل الحرب الأهلية تشكل على الدوام نسبة عالية جدا من الانتاج الصناعي الداخلي وتراوحت هذه النسبة ما بين ٨٨ في المائة عام ١٩٦٦ و ٨١ في المائة عام ١٩٧٠[(٣)]. وكان هذا المؤشر يدل، رغم انخفاضه التدريجي خلال هذه الفترة، على ضعف القطاع الصناعي اللبناني حيال تلبية حاجات الاستهلاك الداخلي. وتفاقم هذا الضعف البنيوي في سنوات الحرب ما بين

---

(١) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، النتائج الأولية للاحصاء الصناعي ولاحصاء المؤسسات (١٩٧١).

(٢) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي (١٩٨٥)، و تقدير على أساس الجداول المنشورة.

(٣) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، الحسابات الوطنية.

١٩٧٤ و ١٩٨٦، كما هو مبين في الجدول (٢٢) حيث أمكن تقدير هذه النسبة للسنوات ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧، استنادا الى الاحصاءات المتاحة[١]. ففي حين تعدّت نسبة الاستيرادات الصناعية من الانتاج الصناعي ١٠٠ في المائة في العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ نتيجة الركود في الانتاج والتصدير وثبات نسبي للاستيرادات انخفضت هذه النسبة الى ٧٥ في المائة في العام ١٩٨٧. ويعود تصحيح الخلل الكبير هذا الى الانكماش الحاد الذي أصاب الاستهلاك الداخلي من جراء الانخفاض القوي في القوة الشرائية للأجور خلال هذه السنة والى الانتعاش السريع للانتاج الصناعي بفعل تشغيل طاقات الانتاج المتوافرة غير المستعملة وتوجه الانتاج أساسا نحو التصدير (٥٠ في المائة من الانتاج) لما أتاحته الأجور المنخفضة من هوامش ربح عالية وهوامش تنافسية واسعة في السوق الخارجي.

الجدول ٢٢- الاستيرادات الصناعية والانتاج الصناعي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الانتاج الصناعي(أ)	٩٣٠	٩٥٦	١٣٨٠
واردات الصناعات التحويلية(ب)	١٤٤٠	١٢٤٠	١٠٤٠
نسبة الاستيرادات من الانتاج	٪١٥٥	٪١٣٠	٪٧٥

المصادر:

(أ) تقرير مصرف لبنان المركزي لعام ١٩٨٧، وتوفيق كسبار، الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧ (دراسة غير منشورة).

(ب) تقديرات مبنية على منشورات الأونكتاد مع تقديرات الباحث حول الواردات الزراعية والحيوانية وواردات المحروقات.

باء - دور الصناعة التحويلية واتجاهاتها

ان الاحصاءات الوحيدة المتوفرة في لبنان حول الصناعة التحويلية في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٧ هي تلك التي وفرها الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ والتي نفذته ونشرت نتائجه مؤسسة دراسات خاصة بتكليف من وزارة الصناعة اللبنانية. وتحصر الاحصاءات اللبنانية للصناعة التحويلية بالمؤسسات التي تضم ٥ عاملين وأكثر. ان الاحصاءات الوحيدة، القابلة للمقارنة مع نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ فيما يخص تقديرات الناتج المحلي حسب فروع الصناعة (بغية تلمّس اتجاهات تطور هذه الفروع)، هي تلك

(١) تقرير مصرف لبنان المركزي لعام ١٩٨٧ واحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول واردات لبنان.

العائدة للاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤[١]. أما تقديرات المحاسبة الوطنية اللبنانية للناتج المحلي لفروع الصناعة فهي تشمل جميع المؤسسات الصناعية والحرفية وهي غير قابلة للمقارنة مع تقديرات ناتج فروع الصناعة التحويلية كما وردت في نتائج الاحصاء لعام ١٩٨٥. ولكن، وفي مقاربة أولى لتحليل اتجاهات مساهمة الفروع الصناعية في الناتج الصناعي الاجمالي أوردنا في الجدول (٢٣) نسب مساهمة الفروع الصناعية لعام ١٩٧٠ كما قدرتها حسابات المحاسبة الوطنية اللبنانية بعد تعديلها بحيث تأخذ في الاعتبار القيمة المضافة لمنتجات البترول التي قدرت بحوالي ٦٠ مليون ل.ل. لعام ١٩٧٠ بالأسعار الجارية.

١- <u>اتجاهات الناتج الصناعي حسب الفروع الصناعية الرئيسية</u>

استنادا الى نسب مساهمة فروع الصناعة التحويلية في الناتج الصناعي الاجمالي، يمكن تأكيد الاستنتاجات الثلاثة التالية حول اتجاهات الناتج الصناعي وبنيته:

- ان فروع الصناعة «التقليدية» الأربعة (القطاعات ١ و٢ و٣ و٦ في الجدول ٢٣) لا تزال مهيمنة في الصناعة اللبنانية (الجدول ٢٤). لقد كانت هذه الفروع تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من ناتج الصناعات التحويلية في أواسط الستينات مع ميل الى انحسار تدريجي لمساهمتها النسبية. وتراوحت نسبة مساهمتها في بداية السبعينات حول ٦٠ في المائة من الناتج الصناعي.

الجدول ٢٣- نسب مساهمة فروع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي القائم
(النسبة المئوية)

الفروع الصناعية	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٨٥
١- صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٣٢ر٤	٢٤ر١	١٧ر٤	٢٨ر٧
٢- منسوجات وملابس وأحذية وجلود	١٧ر٣	١٨ر٧	١٧ر٣	٢٨ر٢
٣- خشب وموبيليا وأثاث	٨ر١	٦ر٦	١٠ر٢	٨ر٨
٤- ورق وطباعة ونشر	٩ر٨	٥ر٠	٧ر٧	٨ر٠
٥- كيماويات ومنتجات بترولية	٩ر٠	١٩ر٧	٢٠ر٨	(٣ر٧)-
٦- منتجات منجمية غير معدنية	١٣ر٧	١٣ر٧	١٢ر٤	١٠ر٣
٧- منتجات معدنية أساسية	١ر٣		١ر٤	١ر٨
٨- منتجات معدنية مصنّعة وآلات	٧ر٤	١٢ر٢	١٢ر٢	١٧ر١
٩- منتجات متنوعة	١ر٠	-	٠ر٦	٠ر٨
المجموع في المائة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
مليون ل.ل. بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤	٤٤٦	٩٧٤[٢]	١٠٣٤	٦٨٠
(مؤشر أسعار الاستهلاك (١٠٠ = ١٩٧٤)	٧٠	٧٤	٣٤١	٨٤٣

(١) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي.

(٢) بما فيها المؤسسات الحرفية، تقدّر الصناعات التحويلية بحوالي ٧٧ في المائة منها، أي ٧٥٠ مليون ل.ل.

الجدول ٢٤- نسب مساهمة الفروع التقليدية في الصناعة
(النسبة المئوية)

السنة	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٨٥
الفروع التقليدية	٧٢	٦٣	٥٧	٧٦

وتشير التقديرات المبنية على الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ الى أن عودة الصناعة اللبنانية الى الانتعاش في أواسط الثمانينات قد تحقق أساسا بإعادة تشغيل مؤسسات هذه الفروع وبالتوظيف أساسا فيها. ولقد أدى هذا النوع من التوظيف الى ارتفاع ملحوظ في نسب مساهمة فروع المواد الغذائية والملبوسات والمصنوعات الجلدية، والى نمو كبير جدا في عدد المؤسسات الصغيرة، كما سبق أن بيّنا. وقد تكون النسبة المقدّرة لمساهمة الفروع الصناعية التقليدية مبالغا فيها بسبب وجود ناتج سلبي للصناعات الكيماوية والبترولية[1]. ولكن حتى ولو صححت هذه النسب باعتبار أن الناتج غير سلبي فإن تقدير نسبة مساهمة الفروع التقليدية يبقى في حدود ٦٥ في المائة من الناتج الصناعي الاجمالي.

ان هذه البنية للصناعات التحويلية اللبنانية، التي تتسم بهيمنة قطاعات قليلة «الديناميكية» وغير «دافعة» sans effet d'entrainement لباقي القطاعات والتي أدت تأثيرات الحرب الأهلية الى إعادة بروزها وترسيخها، تشكل مؤشر ضعف في تركيبة الصناعة اللبنانية. ويتأتى هذا الضعف من كون منتجات أغلب مؤسسات هذه الفروع قريبة جدا من الاستهلاك النهائي.

- ان أحد الفروع «المفاتيح» (secteurs - cles) المتمثل في المنتجات المعدنية المصنعة والميكانيكية والكهربائية قد شهد منذ أواسط الستينات، ورغم الانخفاض الحاد في مستويات انتاجه خلال سنين الحرب الأهلية، ارتفاعا ملموسا في نسبة مساهمته في الناتج الصناعي. وقدرت هذه النسبة بحوالي ١٧ في المائة عام ١٩٨٥ مقابل ١٢ في المائة في بداية السبعينات. ومع ذلك تبقى نسبة مساهمة هذه «الفروع المفاتيح» ضعيفة، لاسيما أن فرع الصناعات الكيماوية لا يمكن أن يتطور في ظروف لبنان في الوقت الذي تتوسع فيه المشاريع العملاقة المماثلة في البلدان العربية.

- لا تتيح الاحصاءات المتوفرة في لبنان تقديرا مقبولا لتوزع الانتاج الداخلي حسب استعمالاته النهائية والوسيطة ولاتجاهات هذه الكليات الاقتصادية. وقد سبق أن قدرت «الاستعمالات الداخلية» للمنتجات الصناعية في المحاسبة الوطنية عام ١٩٧٠ بحوالي ٣٥ في المائة للاستعمالات الوسيطة و ٥٥ في المائة للاستعمالات النهائية. أما في الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ فقد قدرت مبيعات المؤسسات الصناعية

(١) بسبب تشغيل المصافي بخسارة ودعم الدولة للمنتجات البترولية.

للاستهلاك النهائي بحوالي ٩٦ في المائة من المبيعات الاجمالية. ورغم تحفظنا على هذه النتيجة[١] من الممكن الاستنتاج ان علاقات التبادل ما بين فروع وقطاعات الانتاج تقلصت، رغم الهشاشة التي كانت تتميز بها أصلا قبل عام ١٩٧٤ وان الصناعة اللبنانية تتسم أكثر فأكثر بطابع الصناعة المحكومة بأولوية احلال الواردات. وما التوجه الأخير الى التصدير الذي أشرنا اليه سابقا (٥٠ في المائة من الانتاج الصناعي صدر عام ١٩٨٧) إلا تصدير لمنتجات استهلاك نهائي متأتية من فروع تقليدية تعززت قوتها التنافسية بفعل التدني الحاد للأجور الفعلية في لبنان.

٢- مساهمة الفروع الصناعية الرئيسية في الناتج الصناعي

لقد أتاح الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٦٤ وضع تقدير احصائي ميداني لهيكل الصناعة التحويلية في لبنان. لقد قامت مديرية الاحصاء المركزي عام ١٩٧٢ باحصاء صناعي لكن حالت الحرب الأهلية اللبنانية دون نشر نتائجه التي تعرضت للتلف بسبب الأعمال العسكرية.

لقد جاءت نتائج الاحصاء الصناعي فيما يخص توزع الناتج الصناعي حسب الفروع مشوّهة بسبب بروز ناتج سلبي لفرع الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية. ومرد ذلك الناتج السلبي بيع منتجات المصافي في لبنان بأسعار جد منخفضة عن أسعار كلفتها ودعم الدولة لهذه المنتجات خلال عام ١٩٨٥ أدى الى تخفيض قيم المدخلات من الطاقة في الفروع الصناعية مما ضخّم بشكل استثنائي القيمة المضافة في عمليات الانتاج.

الجدول ٢٥- هيكل الصناعة التحويلية لعام ١٩٨٥ ونسبة الناتج من الانتاج حسب الفروع

فروع الصناعة	الناتج (بالنسبة المئوية)	الناتج / الانتاج (بالنسبة المئوية)
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٢٨ر٧	٣٣
منسوجات وملابس وأحذية وجلود	٢٨ر٢	٦٢
خشب وموبيليا وأثاث	٨ر٨	٣٦
ورق وطباعة ونشر	٨ر٠	٣٢
صناعات كيماوية ومنتجات بترولية	(٣ر٧)-	(٨)-
منتجات منجمية غير معدنية	١٠ر٣	٤١
منتجات معدنية أساسية	١ر٨	١٧
المنتجات المعدنية المصنّعة والآلات	١٧ر١	٤٠
منتجات متنوعة	٠ر٨	١٩
المجموع	١٠٠ر٠	٣٢ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥.

(١) الظاهر أن مفهوم الاستهلاك النهائي والوسيط لم يطبق بشكل جدي من قبل محققي المؤسسة الخاصة التي أنجزت الاحصاء الصناعي لصالح وزارة الصناعة.

ويبين الجدول (٢٥) مساهمة فروع الصناعة التحويلية في الناتج الصناعي الاجمالي. وتشكل الصناعات الغذائية والتبغ والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية حوالي ٥٧ في المائة من الناتج الاجمالي. وقد تكون هذه النسبة مضخمة نتيجة خسائر قطاع البترول والطاقة. ولكن حتى لو افترضنا عدم دعم الدولة لهذا القطاع وقدرنا نسبة مساهمته بحوالي ١٥ في المائة، فإن نسبة مساهمة هذين الفرعين التقليديين تبقى في مستوى ٥٠ في المائة. ويتميز فرع المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية بأعلى مستوى في تحقيق القيمة المضافة، إذ تشكل هذه الأخيرة حوالي ٦٢ في المائة من قيمة الانتاج مقارنة مع ٣٢ في المائة للصناعات التحويلية ككل. ويمكن تفسير هذه النتيجة بتحول هذا الفرع الى التوسع في التصدير قبل غيره من الفروع في بداية مرحلة التدني السريع لقيمة صرف الليرة اللبنانية وتدني الأجور الفعلية وتحقيق أرباح استثنائية عالية في الأسواق الخارجية. وعلى الأرجح أن أسعار مدخلاته من الانتاج المحلي أو من المخزون المستورد توفرت له خلال عام ١٩٨٥ بأسعار منخفضة لم يتكن قد تجانست بعد مع مستويات التضخم.

ويأتي في المرتبة الثانية القيمة المضافة - من حيث تحقيقه معدلات عالية - قطاع المنتجات المنجمية غير المعدنية والذي تقدر نسبة مساهمته في الناتج الصناعي بحوالي ٣ر١٠ في المائة. ويمكن تفسير النسبة العالية للقيمة المضافة في انتاج هذا الفرع والمقدرة بحوالي ٤١ في المائة، بالوضع شبه الاحتكاري في السوق الداخلي لمصانع الاسمنت وباستفادة هذه المصانع القصوى من دعم الدولة للمحروقات والتي تشكل نسبة عالية من مدخلات هذه الصناعة مما يخوّلها تحقيق أرباح وافرة في السوقين الداخلي والخارجي.

أما المستوى الأشد انخفاضا في تحقيق القيمة المضافة نسبة للانتاج فيعود الى فرع المنتجات المعدنية الأساسية (صفائح وقضبان الحديد والألومنيوم) وقدرت بحوالي ١٧ في المائة لعام ١٩٨٥. لقد حافظ هذا الفرع على نسبة مساهمته المعهودة في الناتج الصناعي (حوالي ٢ في المائة)، ويفسر انخفاض مستوى تحقيقه للقيمة المضافة بالدرجة العالية التي تستهلك بها منشآته رأس المال وكذلك بالمنافسة الشديدة التي تواجهه في أسواقه التقليدية الخارجية (بلدان الخليج العربي) وبانكماش السوق الداخلية مما أدى الى تقليص هوامش أرباحه.

٣- العمالة في الصناعة التحويلية

ان المصدر الوحيد لدراسة العمالة في الصناعة التحويلية وفروعها في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٧ هو التقرير حول الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥، ولقد قدر العدد الاجمالي للعاملين في المؤسسات الصناعية التحويلية (٥ عمال وأكثر) بحوالي ٦٣ ألف عامل. وبما أن هذا الاحصاء لم يشمل سوى ٣ر٨٣ في المائة من المؤسسات الصناعية التحويلية العاملة، فإن التقدير الأولي والتقريبي لحجم العمالة الاجمالية يكون بحوالي ٧٥ ألف عامل.

بغية قياس تطور عدد العمال في الصناعة التحويلية، أوردنا في الجدول (٢٦) تقديرات لسنين مختلفة تتوفر لها معطيات أو تقديرات موثوقة للعمالة الصناعية في لبنان.

الجدول ٢٦- تطور توزع العاملين في الصناعة (بالآلاف)

فرع النشاط	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٧
الصناعات التحويلية والحرفية والاستخراجية	-	٩٦(أ)	١٠٠(ب)	١٣٧(ج)	-	١٤١(د)
الصناعات التحويلية	٤٥(هـ)	-	٦٠(ب)	-	٧٥(د)	٨٨(د)
القوى العاملة لكافة فروع النشاط	-	٥٣٨(أ)	٥٦٥(و)	٧٢٩(ج)	-	٨٥٥

المصادر:

(أ) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان، ١٩٧٢.

(ب) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، النتائج الأولية لاحصاء المؤسسات لعام ١٩٧١.

(ج) كرباج وفارغ، الوضع الديموغرافي في لبنان، ١٩٧٤ (بيروت، ١٩٧٤).

(د) تقديرات مبنية على النتائج الأولية لدراسة ميدانية (نتائج غير منشورة بعد) وعلى نتائج الاحصاء الصناعي ١٩٨٥ في الجمهورية اللبنانية.

(هـ) تقدير الباحث.

(و) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤.

ويتبين من التقديرات الواردة في الجدول ٢٦ أن عدد العمال في قطاع الصناعة ارتفع ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٧ بنسبة ٤١ في المائة في حين قدّرت نسبة زيادة العمالة في مؤسسات الصناعة التحويلية بحوالي ٤٥ في المائة واستقرت نسبة عمالة هذه المؤسسات من اجمالي العمالة في القطاع حول ٦٠ في المائة. أما القوى العاملة في الاقتصاد اللبناني فشهدت ارتفاعا في عددها ما بين ١٩٧١ و ١٩٨٧ بنسبة أعلى من الصناعة وقدرت بحوالي ٥١ في المائة.

(أ) العمالة حسب فروع الصناعة التحويلية

لم يطرأ أي تعديل ملموس على حصة العمالة في القطاعات التقليدية (الصناعات الغذائية، الملبوسات والجلديات، والخشب، والأثاث، والمنتجات المنجمية غير المعدنية) من اجمالي العمالة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٥ حيث شكلت على التوالي ٧٠ في المائة و ٧٢ في المائة من المجموع، في حين كانت نسبة ما تنتجه هذه العمالة من اجمالي الناتج الصناعي تقارب ٦٣ في المائة عام ١٩٧١ و ٧٦ في المائة عام ١٩٨٥. مما يشير الى ارتفاع ملحوظ في انتاجية العمل لهذه الفروع التقليدية.

لقد شهد فرع صناعات المنسوجات والملابس والأحذية والمصنوعات الجلدية انخفاضا ملحوظا لمساهمته في عمالة الصناعات التحويلية (٣ر٥ في المائة ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٥) في حين شهدت نسبة مساهمته في الناتج الصناعي ارتفاعا ملحوظا مما يشير الى مكننة حديثة في هذا القطاع أدت الى تحسن ملموس في الانتاجية.

ان الفروع التي سجلت ارتفاعا في مساهمتها النسبية في عمالة الصناعة التحويلية، هي فرع المصنوعات الخشبية والأثاث وفرع المنتجات المنجمية غير المعدنية. أما باقي الفروع، فلم تسجل نسبة مساهمتها تغير ذي دلالة في تركيبة العمالة خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٥، كما يبين الجدول (٢٧).

الجدول ٢٧- العمالة في الصناعة التحويلية ١٩٧١-١٩٨٥

فروع الصناعة	١٩٧١(أ)	١٩٨٥(ب)
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٢٢ر٦	٢٣ر٩
منسوجات وملابس وأحذية وجلود	٢٧ر٢	٢١ر٩
خشب وموبيليا وأثاث	١٠ر٢	١٣ر٦
ورق وطباعة ونشر	٧ر٨	٦ر٦
كيماويات ومنتجات بترولية	٥ر٥	٦ر٠
منتجات منجمية غير معدنية	١٠ر٢	١٢ر٤
منتجات معدنية أساسية	٢ر٦	٢ر٤
منتجات معدنية مصنّعة وآلات	١٢ر٣	١١ر٦
منتجات متنوعة	١ر٦	١ر٦
المجموع	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
	١٩٤ ٦٠ عاملا	٢٩٤ ٦٢ عاملا (*)

(أ) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، النتائج الأولية لاحصاء المؤسسات لعام ١٩٧١.

(ب) الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥.

(*) ٣ر٨٣ من مؤسسات القطاع.

(ب) انتاجية العمل في الصناعات التحويلية

بغية دراسة تطور انتاجية العمل في الصناعات التحويلية - كما أمكن تقديرها استنادا الى نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ - لا يسعنا إلا مقارنتها مع نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤ إذ لا يوجد بين هاتين السنتين أي مرجع موثوق به لمعالجة موضوع انتاجية العمالة الصناعية وتطورها.

لقد قدّر متوسط القيمة المضافة لكل عامل في عام ١٩٦٤ (الناتج الصناعي للصناعات التحويلية مقسما على عدد العمال في مؤسسات هذه الصناعات) والذي اعتمد كمؤشر للانتاجية، بحوالي ٢٢١٦ دولارا أمريكيا في حين أفضت نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ الى انتاجية تقارب ٥٩٠ ٥ دولارا أمريكيا لكل عامل أي بزيادة قدرها ١٥٢ في المائة. ان نسبة التطور هذه غير مصححة بمؤشر التضخم ولا تعبر فعلا عن تطور انتاجية العمل في الصناعة.

وبمقاربة أخرى يمكن قياس تطور انتاجية العمل، ولو بشكل تقريبي، باعتماد مؤشر أسعار الاستهلاك كمصحح أسعار (Deflator) للناتج المحلي القائم إذ لا يتوفر في لبنان أي مؤشر آخر يفي بالغرض. لقد قدرت انتاجية العمل بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ بحوالي ٩٠٠ ١٠ ل.ل.، مقارنة مع ٢٠٠ ١٠ ل.ل. لعام ١٩٦٤ أي بزيادة مقدارها ٦ر٩ في المائة[(١)]. وإذا كان لا يسعنا مقارنة هذا التطور للانتاجية في لبنان بما حقق في البلدان الأخرى من حيث عدم دقة تقديره بالأسعار الثابتة، فمن الممكن مقارنة هذا التطور بالقوة الشرائية للأجور. وتشير الدراسات المتعلقة بتطور القوة الشرائية للأجور في لبنان[(٢)] الى أن القوة الشرائية للحد الأدنى للأجر في لبنان ارتفعت ما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤ بنسبة ٤٠ في المائة وتدهورت ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ بحوالي ٣٨ في المائة، أي أن القوة الشرائية للحد الأدنى تدهورت بنسبة ١٣ في المائة تقريبا في الفترة ١٩٦٤-١٩٨٥ مقابل تحسن في الانتاجية قارب ٦ر٩ في المائة.

وقد بيّنا في فصل سابق أن تدهورا إضافيا حادا قد طرأ على الأجور الفعلية بعد عام ١٩٨٥، وبخاصة عام ١٩٨٧، عندما صحح الأجر الاسمي وسطيا بنسبة ٢٥٠ في المائة في مقابل ارتفاع وسطي في الأسعار بلغ نحو ٤٢٥ في المائة في حين، كما يستدل من بعض المؤشرات المتاحة، ان انتاجية العمل واصلت تحسنها بعد عام ١٩٨٥.

من المؤسف أن تكون وزارة الصناعة قد أعتمدت عام ١٩٨٥ في احصائها الصناعي لعام ١٩٨٦ إذ من الواضح لكل المحللين الاقتصاديين ومن خلال المؤشرات الجزئية الصادرة عن مصرف لبنان المركزي أن عام ١٩٨٥ كان الأسوأ منذ أعوام عديدة على صعيد الانتاج المحلي والانتاج والتصدير الصناعيين. ولم تبدأ القطاعات الانتاجية تشهد تحسنا واضحا في حركة الانتاج والتصدير واستعمال الطاقة الانتاجية غير المستخدمة إلا مع بداية عام ١٩٨٦ حيث أعطى التدهور الحاد في القوة الشرائية للأجور دفعا ملحوظا للانتاج والتصدير.

---

(١) الجداول المرفقة بالدراسة.

(٢) دراسات مؤسسة البحوث والاستشارات، بطلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اللبنانية وبعض منظمات الأمم المتحدة.

وقد يكون الاستناد الى مستويات الناتج الصناعي لعام ١٩٨١ (كما ورد في احصاء ١٩٨٦) أفضل من التقديرات المبنية على نتائج عام ١٩٨٥ من حيث مقاربة موضوع تطور الانتاجية في الصناعة. وفي تقدير أولي للانتاجية (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤) يمكن تقدير الناتج القائم لكل عامل عام ١٩٨١ بحوالي ١٦ ألف ل.ل./عامل أي بزيادة ٥٧ في المائة بالأسعار الثابتة عن مستويات عام ١٩٦٤.

ويبين الجدول (٢٨) المستويات المقدرة لانتاجية العمل في فروع الصناعات التحويلية كما أمكن تقديرها من المسحين الصناعيين لعامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥ وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤.

الجدول ٢٨- تطور انتاجية العمل في فروع الصناعة التحويلية
(بأسعار عام ١٩٧٤ وبآلاف الليرات اللبنانية)

فروع الصناعة	١٩٦٤	١٩٨٥	النسبة المئوية للتطور
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	١٤ر٦	١٣ر٢	-١١ر٦
منسوجات وملابس وأحذية وجلود	٧ر٢	١٤ر٠	٩٤ر٤
خشب وموبيليا وأثاث	٦ر٣	٧ر٠	١١ر١
ورق وطباعة ونشر	١٠ر٠	١٣ر٣	٣٣ر٠
كيماويات ومنتجات بترولية	١٦ر٦	(٦ر٨)-	-
منتجات منجمية غير معدنية	١١ر٠	٩ر١	-١٧ر٣
منتجات معدنية أساسية	٦ر٣	٨ر٥	٣٤ر٩
منتجات معدنية مصنّعة وآلات	٨ر٨	١٦ر٢	٨٤ر١
منتجات متنوعة	٨ر٤	٥ر٥	-٣٤ر٥
المجموع	١٠ر٢	١٠ر٩	٦ر٩

تقدم فرع المنتجات المعدنية المصنّعة والالات على باقي الفروع في مستوى انتاجية العمل لعام ١٩٨٥، ولقد حقق هذا الفرع تحسنا فاقت نسبته ٨٤ في المائة منذ عام ١٩٦٤. ويأتي في المرتبة الثانية فرع المنسوجات والملابس والأحذية والجلود، والذي تحسنت انتاجية العمل فيه بحوالي ٩٤ في المائة. أما باقي الفروع فقد تراوحت مستويات الانتاجية فيها عام ١٩٨٥، حول المعدل العام لقطاع الصناعة، ما عدا قطاع الكيماويات والمنتجات البترولية حيث أدت سياسة الدولة الى تحقيق ناتج سلبي فيه نتيجة بيع المنتوجات البترولية بأسعار رخيصة مقابل دعم الدولة للمصافي.

اننا إذ تحفظنا لدى تقدير انتاجية العمل لعام ١٩٨٥ في قطاع الصناعة ككل، وبخاصة نسب تطورها بالأسعار الثابتة، فإننا أكثر تحفظا حيال التقديرات التفصيلية الخاصة بالفروع. فاحتساب الناتج والمنتج بالأسعار الثابتة (بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك) يدخل أخطاء كثيرة ومتفاوتة كثيرا لدى تطبيق طريقة تصحيح الأسعار هذه (Price deflation) لكل قطاع على حدة. وان نسب التطور السلبية أو المنخفضة جدا للانتاجية في بعض فروع الصناعة، كما قدرت لعام ١٩٨٥ مقارنة مع المستويات الوحيدة المتاحة لعام ١٩٦٤، لا تنطوي على دلالة بسبب الحالة الاستثنائية التي تميزت بها سنة ١٩٨٥ وبسبب استعمال مؤشر أسعار الاستهلاك في احتساب الأسعار الثابتة وكذلك بسبب تباعد الفترتين الزمنيتين في محاولة المقارنة.

٤- حجم المنشآت الصناعية

تتميز الصناعة التحويلية اللبنانية بصغر حجم منشآتها إذا قورنت بأحجام المنشآت الصناعية في البلدان المجاورة. لقد بيّنت الدراسة في فصل سابق ان ضعف بنية الصناعة التحويلية من حيث قدرة المنافسة، سواء في السوق الداخلية المفتوحة على الخارج أو في الأسواق الخارجية، يتمثل أساسا في هذا «التبعثر» في عوامل الانتاج. وقد أشارت الدراسات السابقة حول حجم المنشآت الصناعية الى أن ميلا واضحا نحو التركز في المنشآت الصناعية كان قائما قبل عام ١٩٧٤، سواء ما يخص اليد العاملة أم القيمة المضافة. وجاءت نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦ لتبين ان هذا الميل نحو التركز قد ارتد بشكل عكسي بفعل تأثيرات الحرب الأهلية وان الانتعاش الذي شهدته الصناعة اللبنانية يتأتى أساسا من نشوء مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم وذلك في كافة فروع الصناعة التحويلية.

ويبين الجدول (٢٩) ان أكثر من ٧٠ في المائة من مؤسسات الصناعة التحويلية في عام ١٩٨٥، هي ذات حجم صغير جدا ولا يتعدى عدد عمالها الوسطي خلال السنة تسعة عمال. أما المؤسسات الكبرى التي يتعدى عدد عمالها المئة فهي لا تشكل سوى ١ر١ في المائة من اجمالي عدد المؤسسات، ويبلغ عددها ٥٤ مؤسسة فقط.

ان النتائج الخاصة بعام ١٩٨١، والواردة في الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦، تشير ظاهريا الى أن هناك تباطؤا في الارتداد عن تركز العمالة في الصناعة التحويلية، ولكن يجب الملاحظة أن هذه النتائج لا تخص إلا المنشآت الصناعية التي كانت ناشطة منها خلال عام ١٩٨٥. وبما أن المؤسسات التي توقفت عن الانتاج ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ هي على الأرجح صغيرة الحجم، فإنه يمكن الاستنتاج بأن الميل نحو «التبعثر» في حجم المؤسسات الصناعية هو أقوى مما تبينه نتائج الاحصاء الصناعي.

ان ظاهرة ارتداد ميل التركز في قطاع الصناعة التحويلية بعد عام ١٩٧٤ تبدو جلية بمقارنة النتائج الأولية للاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٢ ونتائج عام ١٩٨٥. ففي حين كان عدد المؤسسات الكبيرة (١٠٠ عامل وأكثر) بحدود ١٠٠ مؤسسة عام ١٩٧١، لم يتم احصاء سوى ٥٤ مؤسسة من الحجم المماثل عام ١٩٨٥. وفي حين كانت المؤسسات الصغيرة (أقل من ١٠ عمال) تشكل ٦ر٦٦ في المائة من اجمالي المؤسسات عام ١٩٧١ أصبحت تشكل عام ١٩٨٥ نسبة ٥ر٧٠ في المائة.

الجدول ٢٩- توزع مؤسسات الصناعة التحويلية حسب حجم العمالة

فئات حجم العمالة	عدد المؤسسات ١٩٨٥(١)	النسبة المئوية	عدد المؤسسات ١٩٨١(أ)	النسبة المئوية	عدد المؤسسات ١٩٧١(ب)	النسبة المئوية
أقل من ١٠ عمال	٣ ٥٨٦	٧٠ر٥	٢ ٧١٤	٦٨ر٧	١ ٩٨٤	٦٦ر٦
١٠ - ٢٠	٩٩٤	١٩ر٦	٨٠٧	٢٠ر٤		
٢٠ - ٣٠	٢٢٥	٤ر٤	١٨٦	٤ر٧		
٣٠ - ٤٥	١١٦	٢ر٣	١٠٢	٢ر٦	٨٩٨	٣٠ر١
٤٥ - ٧٠	٦٤	١ر٣	٥١	١ر٣		
٧٠ - ١٠٠	٤٢	٠ر٨	٤٠	١ر٠		
١٠٠ - ٢٠٠	٣٦	٠ر٧	٣٥	٠ر٨		
٢٠٠ وأكثر	١٨	٠ر٤	١٨	٠ر٥	٩٨	٣ر٣
المجموع	٥ ٠٨١	١٠٠ر٠٠	٣ ٩٥٣	١٠٠ر٠	٢ ٩٨٠	١٠٠ر٠

(أ) بما فيها مؤسسات انتاج الكهرباء والغاز والماء لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨١ وبدونها لعام ١٩٧١.

(ب) الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي، النتائج الأولية للاحصاء الصناعي لعام ١٩٧١.

٥- الاستثمار وتمويل الصناعة التحويلية

(أ) الاستثمار

ان الأرقام الوحيدة المتاحة حول الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية في نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦ تتعلق بقيمة الموجودات الثابتة الصافية لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨١. أما الأرقام العائدة لعام ١٩٨١ فهي تتعلق بالمؤسسات التي كانت ناشطة عام ١٩٨١ وظلت كذلك حتى عام ١٩٨٥. أما تلك التي توقفت عن العمل منذ عام ١٩٨١ فلم تقدر قيم موجوداتها الثابتة. وبالرغم من هذا النقص في الاحصاءات، نورد في الجدول (٣٠) قيم هذه الموجودات الثابتة بأسعار عام ١٩٨١ ولا يجب تفسير نسب تطور الموجودات الثابتة بصفتها تعكس اتجاهات عامة تقريبية.

الجدول ٣٠- الموجودات الثابتة (بعد الاستهلاك) لفروع الصناعة التحويلية
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١

فروع الصناعة	١٩٨١ (بملايين الليرات اللبنانية)	١٩٨٥ (بملايين الليرات اللبنانية	النسبة المئوية للتطور
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	١ ١٥٨	١ ٤٣٣	٢٣ر٧
منسوجات وملابس وأحذية وجلود	٧٠١	٧٢٩	٤ر٠
خشب وموبيليا وأثاث	٤٧٩	٥٨٠	٢١ر٠
ورق وطباعة ونشر	٥٥٩	٧٠٧	٢٦ر٥
كيماويات ومنتجات بترولية	٦٩١	١ ١٨٥	٧١ر٥
منتجات منجمية غير معدنية	٩٢٠	٨١٩	-١١ر٠
منتجات معدنية أساسية	١٨١	١٩٩	٩ر٩
منتجات معدنية مصنّعة وآلات	٦٩٩	٧٩٢	١٣ر٣
منتجات متنوعة	٨٣	٨٨	٦ر٠
المجموع (أ)	٥ ٤٧١	٦ ٥٣٢	١٩ر٤

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦.

(أ) ٨٣ر٣ في المائة من مؤسسات القطاع.

قدرت الموجودات الثابتة لعام ١٩٨٥ بحوالي ١٦ر١ مليار ليرة لبنانية، أي ما قدره ٩٨٢ مليون دولار أمريكي، وذلك لنحو ٨٣ر٣ في المائة من مؤسسات القطاع مما يقود الى تقدير مصحح لتوظيفات القطاع الصناعي ككل بحوالي ١ ١٨٠ مليون دولار.

وبالمقارنة مع قيم الموجودات الثابتة لعام ١٩٨١ تقدر نسبة تطور هذه الموجودات (بعد حسم الاستهلاكات) بحوالي ١٩ر٤ في المائة خلال أربع سنوات. ومن الواضح أنه لا يمكن الاستنتاج من قيم الموجودات الثابتة المقدرة ونسبة تطورها أي تقدير للقيم الوسطية السنوية للاستثمار في القطاع الصناعي وفروعه، وذلك بسبب استحالة تقدير الاستهلاكات الدفترية السنوية ونسبها واستحالة معرفة تواريخ انشاء المؤسسات الجديدة وعدم شمول المقارنة بالمؤسسات التي توقفت عن العمل بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥.

ان نسب تطور الموجودات الثابتة لكل فرع في قطاع الصناعات التحويلية والواردة في الجدول (٣٠) تشير، مع الابقاء على التحفظات الواردة أعلاه الى أن قطاع المنتجات البترولية والكيميائية شهد

أكبر تطور نسبي في موجوداته الثابتة ويعود ذلك أساسا الى الترميمات الكبيرة التي حصلت لمصفاتي طرابلس والزهراني وبعض معامل الكيماويات بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بها من جراء الأعمال الحربية في بداية الثمانينات. وجاء في المرتبة الثانية قطاع الورق والطباعة والنشر حيث اضطرت غالبية المؤسسات الى تحديث آلاتها تماشيا مع التطور التكنولوجي السريع في هذه الصناعة. أما بالنسبة لقطاعي المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس، اللذين شهدا تطورا في موجوداتهما الثابتة فاق ٢٠ في المائة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٥، فيعود ذلك الى نشوء مؤسسات عديدة صغيرة الحجم في هذين القطاعين.

(ب) التمويل والمديونية

يقتصر تحليلنا لموضوع تمويل الصناعة ومديونيتها حسب الفروع على ما أفضت اليه نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦، وذلك لعدم توفر أية معلومات ثانية موثوق بها في هذا المجال منذ بداية السبعينات. وسنعالج هذا الموضوع من خلال بعض مؤشرات (Ratios) المديونية بغية القاء ضوء على درجة الارتباط بالجهات المموّلة وعلى قدرة الاستيدان والتسديد. ويفصل الجدول (٣١) مستويات هذه المؤشرات حسب فروع الصناعة كما احتسبت لعام ١٩٨٥.

ويتبين من هذا الجدول أن مؤشري «المديونية الاجمالية» اجمالي الديون / رأس المال الخاص و اجمالي الديون / مجموع الميزانية يظهران أن نسبة عالية للديون الاجمالية الى رأس المال الخاص أو مجموع الميزانية في فرعي «المنتجات المنجمية غير المعدنية» و «الصناعات المعدنية الأساسية» في حين تبقى هذه المديونية في الفروع الأخرى منخفضة نسبيا. والجدير بالاشارة هنا الى تعدي مؤشر المديونية الاجمالية مستوى ٢٠٠ في المائة في فرع المنتوجات المعدنية الأساسية، وهذا ما يتنافى مع الأصول المصرفية في هذا المجال.

أما مؤشر «المديونية لأجل» ديون طويلة ومتوسطة الأجل / رأس المال الخاص و ديون طويلة ومتوسطة الأجل / رؤوس الأموال الدائمة فإنهما يدلان على مستوى منخفض نسبيا لهذه الديون التحويلية إلا في فرع الصناعات المعدنية الأساسية حيث تشكل هذه الديون ١٤٨ في المائة من رؤوس الأموال الخاصة.

في مجال تمويل رؤوس الأموال التشغيلية، يتبين أن ٥٦ في المائة منها فقط مموّل من قبل البنوك (للصناعة ككل) مما يشير الى بقاء هامش ملموس في هذا المجال لطلبات التمويل المصرفية لرأس المال التشغيلي في أغلب الفروع إلا في فرع الصناعات المنجمية غير المعدنية حيث تعدت هذه المديونية ١٠٠ في المائة.

فيما يخص مؤشرات تغطية الديون، والتي تبين قدرة المؤسسات الصناعية على تسديد ديونها والفوائد المتأتية عنها، فإن نتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ تشير الى أن هذه القدرة سلبية للقطاع الصناعي ككل بسبب الهوامش السلبية للأرباح القائمة في فرعي المنتوجات الكيميائية والبترولية والصناعات المعدنية الأساسية. أما القدرة الأعلى في مجال تغطية الديون فتعود لفرعي المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس والجلود.

الجدول ٣١- مؤشرات المديونية والتغطية الخاصة بفروع الصناعة التحويلية
في نهاية عام ١٩٨٥

فروع الصناعة	مؤشرات المديونية				مؤشرات التغطية	
	اجمالي الديون / اجمالي الميزانية	اجمالي الديون / رؤوس الاموال الخاصة	ديون طويلة ومتوسطة الأجل / رؤوس الاموال الدائمة	ديون طويلة ومتوسطة الأجل / رؤوس الاموال الخاصة	الديون المصرفية القصيرة الأجل / رأس المال التشغيلي	الهامش القائم للتمويل الذاتي / الديون الطويلة والقصيرة الأجل	طاقة تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (عدد الايام)
صناعات غذائية ومشروبات وتبغ	٠ر٣٣	٠ر٣١	٠ر١٣	٠ر١٤	٠ر٦٩	٥ر٨	١٨٩
منسوجات وملابس وأحذية وجلود	٠ر٣٤	٠ر٦٤	٠ر٣٦	٠ر٤٠	٠ر٢٣	٣ر٠	٨٥٩
خشب وموبيليا وأثاث	٠ر٢١	٠ر٢٧	٠ر١٣	٠ر١٥	٠ر٤٣	٠ر٤	٦٣٠
ورق وطباعة ونشر	٠ر١٤	٠ر١٨	٠ر٠٩	٠ر١٠	٠ر٣٧	٠ر٩	٤٠٤
كيماويات ومنتجات بترولية	٠ر٣	٠ر٦	٠ر١٦	٠ر٢٢	٠ر٨	-٣٦	-
منتجات منجمية غير معدنية	٠ر٤٣	١ر٦٣	٠ر٣٧	٠ر٤٧	١ر٣	٠ر٣	١ ٢٦٢
منتجات معدنية أساسية	٠ر٤٣	٣ر٠٣	٠ر٤١	١ر٤٨	١ر٠	-١ر٣	-
منتجات معدنية مصنّعة وآلات	٠ر٢٥	٠ر٤٠	٠ر١٥	٠ر١٨	٠ر٣٣	١ر٥	٣٣٩
منتجات متنوعة	٠ر١٩	٠ر٢٧	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر٣٣	-٠ر٠٨	-
كهرباء وغاز وماء	٠ر٤٧	١ر٤٣	٠ر٢٢	٠ر٢٩	١ر٣١	٣ر٤	٦ ٠٢٦
المجموع العام	٠ر٣٠	٠ر١٩	٠ر١٩	٠ر٣٥	٠ر٥٦	-١ر٣	١ ٣٨٥

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦.

ويشير مؤشر التغطية، المتمثل بعدد الأيام اللازمة لتغطية الديون المتوسطة والطويلة الأجل الى أن أغلبية فروع الصناعة قادرة على تسديد هذه الديون في أقل من سنتين ما عدا فروع المنتوجات المنجمية غير المعدنية. أما المدة الوسطية الاجمالية والبالغة ٣٨٥ ١ يوما للصناعة التحويلية ككل فهي مضخمة بسبب إدخال فرع الكهرباء في الحسابات والذي يعمل بخسارة بسبب دعم الدولة له.

جيم- التطورات والمشاريع الرئيسية التي أقيمت خلال السنوات الخمس الأخيرة

١- التطور الزمني لعدد المؤسسات الصناعية وأحجامها

قدّر الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦ عدد مؤسسات الصناعة التحويلية (خمسة عمال وأكثر) التي كانت ناشطة خلال عام ١٩٨٥ بـ ١٠٠ ٦ مؤسسة لم يتجاوب من أصلها في عمليات الاحصاء إلا ٠٨١ ٥ مؤسسة. وقدّر عدد المؤسسات الصناعية المتوقفة عن الانتاج بحوالي ٥٠٠ ٢، أي ما نسبته ٢٩ في المائة من مؤسسات القطاع.

وأبرز نتائج هذا الاحصاء فيما يخص تطور التوظيفات (أو إعادة تشغيل المؤسسات المتوقفة) ان حوالي ٧ر٦١ في المائة من المؤسسات الناشطة عام ١٩٨٥ بدأت نشاطها بعد عام ١٩٧٥ أي خلال سنوات الحرب الأهلية اللبنانية. وفي حين بلغ العدد الوسطي السنوي للمؤسسات الجديدة ٢٧٢ مؤسسة ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ ارتفع هذا العدد الى ٣٢٥ مؤسسة في بداية الثمانينات وفاق الـ ٤٠٠ مؤسسة عام ١٩٨٤. أما عام ١٩٨٥ فشهد ركودا حادا في عملية التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية، ولم يبلغ عدد المؤسسات الصناعية الجديدة خلاله إلا ٢٤ مؤسسة. ويعود ذلك الى الارباك الشديد الذي أصاب التوظيفات والانتاج بسبب انطلاقة موجة التضخم الكبيرة والانخفاض الحاد لسعر صرف الليرة اللبنانية. وبعد التكيّف مع واقع التضخم وتوافر الاستفادة من الانخفاض الحاد الذي أصاب الأجور الفعلية عادت حركة التوظيفات في القطاع الصناعي، وانطلقت من جديد، إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية الجديدة عام ١٩٨٦، ٧٥٠ مؤسسة.

ولكن، كما سبق وورد في هذا التقرير، تتسم غالبية هذه التوظيفات بالطابع الحرفي. ففي حين لا تشكل المؤسسات الكبيرة المستحدثة منذ ١٩٧٥ سوى ٤٠ في المائة من مجموع المؤسسات الكبيرة (أنظر الجدول (٣٢) تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة المستحدثة بعد عام ١٩٧٥ ٦٣ في المائة من مجموع فئتها. ومما يؤكد «الطابع الحرفي» لاتجاه التوظيفات في السنوات الأخيرة أن المؤسسات الصغيرة المستحدثة بعد عام ١٩٧٥ تشكل ٥٣ في المائة من مجموع المؤسسات الناشطة عام ١٩٨٥.

ان النتائج المنشورة للاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦ لا تتيح الفرصة للاحاطة بالتطور العددي للمؤسسات لكل فرع على حدة، ولكن يمكن الاستنتاج من تحليل تطور الموجودات الثابتة في الفقرة السابقة أن غالبية المؤسسات المستحدثة هي في فروع الصناعات التقليدية وفرع المصنوعات الورقية والنشر والطباعة. أما تدني نسبة تطور الموجودات الثابتة في فرع الملبوسات والجلود أو الملحوظة في الجدول (٣٢) فتعود الى أن غالبية المؤسسات المستحدثة في هذا الفرع لا يتعدى عدد عمالها الخمسة.

الجدول ٣٢- توزع المؤسسات الصناعية التحويلية لعام ١٩٨٥ حسب سنة البدء في النشاط وفئات قيمة المبيعات

تاريخ بدء النشاط	فئات حجم المبيعات (١٩٨٥)						المجموع	
	أقل من ٤ ملايين ل.ل.		٤ الى ١٦ مليون ل.ل.		١٦ مليون ل.ل. وأكثر			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قبل ١٩٦٥	٧٦٣	] ٣٧٫٤ [	١٠٦	] ٣٨٫٥ [	٥٤	] ٥٩٫٧ [	٩٢٣	] ٣٨٫٣ [
١٩٦٥ - ١٩٧٤	٨٤٧	[	١٢٧	[	٤٨	[	١٠ ٢٢٣	[
١٩٧٥ - ١٩٧٩	١ ١٣٤	[	١٩٤	[	٣٣	[	١ ٣٦١	[
١٩٨٠ - ١٩٨١	٥٧٠	[	٦٤	[	١٣	[	٦٤٨	[
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٦١٤	] ٦٢٫٦ [	٦٨	] ٦١٫٥ [	١٤	] ٤٠٫٣ [	٦٩٦	] ٦١٫٧ [
١٩٨٤	٣٥٩	[	٤١	[	٨	[	٤٠٨	[
١٩٨٥	١٨	[	٥	[	١	[	٢٤	[
المجموع	٤ ٣٠٥	١٠٠٫٠	٦٠٥	١٠٠٫٠	١٧١	١٠٠٫٠	٥ ٠٨١	١٠٠٫٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦.

٢- المشاريع الرئيسية خلال السنوات الأخيرة

لقد حال قيام مؤسسة خاصة بالاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٦ دون تمكننا من الحصول على لائحة اسمية بأهم المشاريع الصناعية التي نشأت ونشطت في السنوات الأخيرة. وتعود الصعوبات التي حالت دون ذلك الى عدم تجاوب المؤسسة الخاصة التي أشرفت على تنفيذ المسح الصناعي بحجة سرية المعلومات والى عدم تقيّد أصحاب المشاريع الصناعية الجديدة بموجبات تقديم المعلومات اللازمة التي تطلبها في العادة المصلحة التقنية التابعة لوزارة الصناعة، كما صرح لنا رئيس هذه المصلحة. إلا أن المصلحة التقنية في وزارة الصناعة زودتنا بلائحة اسمية بأهم المشاريع الصناعية التي تقدم أصحابها خلال السنوات الخمس الأخيرة بطلبات ترخيص لدى الوزارة، هذا مع ضرورة لفت الانتباه الى أنه ليس معلوما لدى الوزارة ما إذا كانت هذه المشاريع قد نفذت أم لا.

لقد أوردنا أسماء هذه المشاريع وخصائصها الأساسية في الجداول المرفقة بالدراسة. ويمكن الملاحظة أن هذه المشاريع العشرة الأكبر حجما من بين المشاريع المرخصة لا تعدو كونها مشاريع متوسطة أو صغيرة في المقاييس الخاصة بالتوظيفات الصناعية عموما. ويبدو أن المخاوف لاتزال كبيرة حيال توظيف رؤوس الأموال على نطاق واسع في مؤسسات ضخمة في الظروف الراهنة التي لاتزال تتميز بعدم استقرار سياسي وأمني. يضاف الى ذلك أن الهجرة الواسعة للمهارات الفنية العالية والمتوسطة التأهيل قد حدّت من إمكانات التوسع في انشاء مثل هذه المؤسسات الصناعية الضخمة.

الفصل الثالث

استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية والسياسات والمؤسسات

من المعروف أن الاقتصاد اللبناني يقدّم في العادة على أنه اقتصاد حر قائم، أساسا، على المبـــادرة الفردية وعوامل السوق. إلا أن اعتماد لبنان على الحرية الاقتصادية لا يعني الغياب التام لتدخّل الدولـــة في الحياة الاقتصادية. وفي هذا الإطار يمكن الملاحظة بأن الدولة اللبنانية قد سعت، خصوصا قبل الحـــرب الأهلية، الى اعتماد استراتيجيات وسياسات في المجال الصناعي. وسوف نحاول بايجاز استعراض هـــذه الاستراتيجيات والسياسات بصرف النظر عما آلت اليه عملية تطبيقها بعد اندلاع الحرب الأهلية عـــام ١٩٧٥.

ألف- استراتيجيات وخطط التنمية الصناعية

لا يمكن الحديث بشكل جدي عن وجود استراتيجيات أو خطط للتنمية الصناعية في لبنان، ذلـــك أن تجربة لبنان مع التخطيط الاقتصادي عموما لا تعتبر ذات شأن، نظرا لتوجهات النظام السياسي -الاقتصـادي الذي كان ولا يزال سائدا في البلاد. وبالرغم من أهمية الأعمال التأسيسية[1] التي أنجزت في عهـــد الرئيس الراحل فؤاد شهاب لدفع البلاد على طريق التخطيط والتنمية، إلا أن الانتهاء المبكر للعهـــد الشهابي والتطورات السياسية المتسارعة التي تلته قد أديا الى إجهاض المشاريع والتطلعات ذات الطابـــع الانمائي. وقد اقتصرت في ضوء ذلك، محاولات التخطيط والتنمية الصناعية على محاولات برمجة بعـــض جوانب الانفاق العام، وعلى تعيين توجهات عامة للنمو الصناعي في القطاع الخاص مع وضع بعض الأطـــر التنظيمية والتشريعية اللازمة لبلوغ هذه الأهداف. وهكذا نجد أن الخطة الخمسية للسنـــوات ١٩٦٥-١٩٦٩ قد أوصت بخلق مناطق صناعية، وبحفز مراكز الانتاج الصناعية والحرفية خارج المدن، فيمـــا دعت الخطة السباعية للسنوات ١٩٧٢-١٩٧٧ الى تحسين نوعية الانتاج وتشجيع المنافسة الصناعيـــة وتصحيح سياسة الحماية الجمركية وتدعيم المؤسسات ذات الانتاجية والقيمة المضافة العاليتين، إضافة الى تشجيع صناعات التصدير والصناعات القائمة في المناطق الريفية. إلا أن أية أهداف كمية لم تطرح فـــي أي من هاتين الخطتين، سواء فيما يتعلق بحجم الانتـــاج الصناعـــي أم بالعمالـــة الصناعيـــة أم برؤوس الأمـــوال الموظفـــة في هذا القطـــاع...

ومن هذا المنظار يمكن القول أنه ليست هناك استراتيجيات أو خطط للتنمية الصناعية، بالمعنى العلمـــي والدقيق للكلمة.

---

(١) نفّذت خلال حكم الرئيس اللبناني فؤاد شهاب سلسلة من الدراسات والمسوحات الاحصائيـــة الشاملة التي لاتزال تشكل مرجعا رئيسيا لفهم تاريخ لبنان الاقتصادي والاجتماعي الحديث.

بـاء - السياسات والحوافز المقدّمة للصناعة

إذا كان هناك مجال للحديث عن سياسات وحوافز مقدّمة للصناعة في لبنان، فإن معظم تلك السياسات والحوافز يعود الى ما قبل عام ١٩٧٥. وسوف نكتفي باستعراضها بصرف النظر عما إذا كانت قد وضعت موضع التنفيذ أم لم توضع، مع الاشارة الى أن غالبية السياسات الصناعية وغير الصناعية، قد جرى تعليقها بشكل عام، وان بدرجات متفاوتة، خلال مراحل الحرب المختلفة. وفيما يلي أبرز هذه السياسات والحوافز:

١- السياسة الضريبية

تحددت السياسة الضريبية للدولة، فيما يخص الصناعة، بالقانون رقم ٦٧/٣٨ الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٧، وبالمرسوم التنظيمي رقم ٣٠١٨ الصادر في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧١. وقد حدّدت هذه التشريعات شروط الاعفاء الضريبي (من حيث مكان انشاء المشروع الصناعي، وطبيعة انتاجه، وقيمة الموجودات الثابتة، وحجم كتلة الأجور، وفترة الانشاء). كما تحدد مدة سريان الاعفاء ومدى شموله لمجموع الأرباح أو لأجزاء محددة منه.

٢- السياسة الجمركية

يمتلك لبنان تشريعات متنوعة في مجال السياسة الجمركية. وتضم هذه التشريعات بيانا تفصيليا بمعدلات الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات، وبالقيود الادارية المفروضة على بعض أصناف هذه الواردات، إضافة الى نظام الاعفاءات والى التشريعات الخاصة بمكافحة الاغراق (المرسوم رقم ٣١ المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٧) وتلك الخاصة بدعم بعض أصناف الصادرات لا سيما صادرات النسيج (المرسوم رقم ٦٣ المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٧).

٣- سياسة التسليف

في مجال التسليف الصناعي، انحصر دور الدولة في انشاء مؤسستين مصرفيتين متخصصتين في التسليف الطويل والمتوسط الأجل. وهاتان المؤسستان هما بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الذي أنشىء عام ١٩٥٥ والمصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي الذي أنشىء عام ١٩٧١. وإضافة الى ذلك فإن المادة ١٠٢ من قانون النقد والتسليف سمحت لمصرف لبنان المركزي أن يقدّم تسهيلات مصرفية للصناعة لمدة لا تتجاوز السنة. كما نص القانون ٢٢ لعام ١٩٦٧ على تقديم حوافز ضرائبية للبنوك المتخصصة في التسليف الطويل والمتوسط الأجل، الأمر الذي شجع قيام عدد من المصارف في هذا المجال. ولكن ينبغي الاقرار بأن هذه المؤسسات والاجراءات كافة لم توفر حلولا جدية لمشكلة التسليف الصناعي، وقد ظلت الصناعة اللبنانية بشكل عام تعتمد بنسبة كبيرة على التمويل الذاتي، إضافة الى اعتمادها على التسليفات المصرفية التجارية العادية.

٤- السياسات المعتمدة في مجال التجارة الخارجية

تتمثل سياسات الدولة في هذا المجال في العديد من الاتفاقات التجارية الدولية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، وأهمها الاتفاقات الجماعية والموقعة في إطار جامعة الدول العربية، والاتفاقات الثنائية الموقعة مع عدد من الدول العربية، إضافة الى الاتفاقات الموقعة مع السوق الأوروبية المشتركة (١٩٧٢) ومع البلدان الاشتراكية المختلفة ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وثمة اجماع على أن الحرب الأهلية حالت دون وضع بعض هذه الاتفاقات موضع التنفيذ، كما حالت دون تطوير بعضها الآخر.

٥- اعطاء تفضيلات للصناعة المحلية في صفقات الدولة

أقر المرسوم رقم ٣٠ الصادر في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٧ والخاص بتشجيع الصناعة، في مادته التاسعة، تقديم تفضيلات بنسبة ٥ في المائة من السعر للمنتجات الصناعية المحلية حيال المنتجات الصناعية المستوردة. وقد رفعت هذه النسبة الى ١٠ في المائة عام ١٩٧٠ ثم الى ١٥ في المائة ابتداء من عام ١٩٧٧.

٦- سياسة الاعداد المهني

لقد حاولت الدولة تحقيق أهدافها في هذا المجال على مستويات أربعة هي:

- توسيع شبكة المدارس المهنية الرسمية، والتكميلية والثانوية والعالية، وتكييف برامجها بحيث تخدم حاجات الصناعة؛

- انشاء المركز الوطني للاعداد المهني، وهو مؤسسة مختلطة تابعة للدولة ولجمعية الصناعيين اللبنانيين، وذلك بهدف اعداد العمال المتخصصين؛

- انشاء المركز الوطني للاعداد الفني والعالي، في إطار كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية، بهدف الاعداد الفني العالي للأجراء في فروع صناعية محددة؛

- اشراف الدولة على التعليم الفني الخاص، قدر تعلق الأمر بتحديد البرامج ونظام الامتحانات والشهادات.

٧- سياسة الدولة في مجال البحث وتحديد المواصفات

عملت الدولة على تحقيق سياستها في هذا المجال بواسطة ثلاث مؤسسات هي:

- مؤسسة الأبحاث الصناعية، وهي مؤسسة مختلطة تقوم بتنفيذ أبحاث فنية واقتصادية خاصة بالصناعة؛

- المجلس الوطني للأبحاث العلمية الذي يوفر تمويلا جزئيا لبعض الأبحاث التي تهم القطاع الصناعي؛

- المعهد اللبناني للمقاييس والمواصفات.

وغني عن البيان أن جزءا كبيرا من الحوافز والسياسات التي وضعت لتشجيع الصناعة وتطويرها في مرحلة ما قبل الحرب، لم يأخذ طريقه الى التطبيق بعد تفجر الحرب، لا سيما بعدما تفككت مؤسسات الدولة ومرافقها وتدهور الوضع المالي للدولة عموما.

جيم - <u>المؤسسات الحكومية</u>

ان القطاع الصناعي في لبنان يتأثر بقرارات العديد من الوزارات وأهمها:

- وزارة الصناعة والنفط التي أنشئت عام ١٩٧٢ والتي تعتبر الهيئة الحكومية الأولى المعنية بالقطاع الصناعي بشكل عام، والتي تشرف بصورة مباشرة على مصفاتي النفط العاملتين في البلاد.

- وزارة الاقتصاد والتجارة التي تضبط معاملات التجارة الخارجية.

- وزارة المالية والمؤسسات التابعة لها التي تحدد الاجراءات الضرائبية والجمركية والتي تعنى بموضوع التمويل الصناعي.

- وزارة الأشغال العامة والنقل، التي يفترض بها أن تؤمن البنى التحتية اللازمة للنقل البري والجوي والبحري، والتي تنعكس قراراتها الخاصة بتنظيم المجال الحضري على توضع الصناعة.

- وزارة الموارد المائية والكهربائية والمؤسسات التابعة لها التي تموّن الصناعة بالمياه والطاقة الكهربائية.

- وزارة التربية الوطنية التي تتدخل على مستوى الاعداد المهني.

- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تتدخل في مجال تشريعات العمل والتحكيم في النزاعات الناشئة بين العمال وأرباب العمل.

- وزارة الداخلية التي تصدر شهادات الاستثمار للمؤسسات الصناعية.

- وزارة الصحة العامة التي يفترض أن تراقب آثار تشغيل المؤسسات الصناعية على الصحة العامة والبيئة.

- مجلس الانماء والاعمار، الذي أنشيء عام ١٩٧٧، والذي أنيطت به صلاحيات واسعة تطاول بشكل مباشر القطاع الصناعي.

دال - مشكلات الصناعة ومستقبل التنمية الصناعية

سوف نخصص هذه الفقرة لاستعراض أبرز المشكلات التي تواجه الصناعة والتي يتوقف على حلها مستقبل التنمية الصناعية في البلاد.

لقد انعكست الحرب الأهلية، في اتجاهات متناقضة، على القطاع الصناعي، وجاءت تضيف الى المشكلات المزمنة التي كان يعاني منها هذا القطاع قبل تفجر هذه الحرب، مشكلات جديدة مرتبطة بما نجم عن الحرب من نتائج وآثار بالغة العمق والشمول والتعقيد.

وباديء ذي بدء لا بد من أن نشير الى أن الانتاج (والناتج) الصناعي لايزال، بالرغم من الطفرة التي يشهدها منذ عام ١٩٨٦، دون المستوى الذي كان يفترض أن يبلغه لولا حصول الحرب. وقد أظهرت احدى الدراسات[1] ان الانتاج الصناعي كان مقدرا أن يبلغ عام ١٩٨٧ ضعفي المستوى الذي بلغه فعلا في ذلك العام، لو أنه ظل ينمو استنادا الى معدلات النمو الوسطية التي حققها، قبل الحرب، في النصف الأول من السبعينات. فقد عانى القطاع الصناعي على امتداد سنوات الحرب، وان بنسب وأشكال متفاوتة، من خسائر وأضرار ضخمة في رأس المال وفي الدخل. وقد تمت إعادة تموضع الصناعة، بسبب الحرب، بعدما دمرت مناطق صناعية عدة ونشأت مناطق صناعية بديلة، في غير منطقة من لبنان.

ان أبرز المشكلات والتحديات التي تعيق النمو الصناعي في المديين المتوسط والطويل تتمثل في الآتي:

(أ) ضرورة انهاء حالة الحرب وما يتفرع عنها من مشكلات، سواء من حيث تفتت السوق الداخلية وتشرذمها وصعوبة انتقال اليد العاملة والسلع، أم من حيث انعدام حماية القطاع الصناعي وتزايد الأعباء والضغط عليه من قبل قوى «الأمر الواقع» والنشاطات الاقتصادية «الموازية» وغير المشروعة، مع ما ينجم عن ذلك كله من مخاطر ضخمة تحيط بالتوظيف الصناعي عموما.

(ب) ضرورة إعادة صياغة إطار تدخّل الدولة في القطاع الصناعي، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة إعمال التشريعات والسياسات الصناعية السابقة ومن استحداث تشريعات وسياسات جديدة تأخذ في الاعتبار ما استجد من تطورات اقتصادية - اجتماعية في البلاد، خلال سنوات الحرب. وهناك جهد خاص مطلوب من الدولة أن تقوم به في مجال إعادة تجهيز البنى التحتية الأساسية، من طرقات ومرافيء واتصالات ومواصلات ومصادر طاقة وكهرباء ومناطق صناعية ومنشآت تخزين. وإضافة الى ذلك تبرز الحاجة الماسة لرسم توجهات للنمو الصناعي، بحيث يتجاوز هذا الأخير منطق «الطفرة» القصير الأجل، المحكوم فقط بالاعتبارات العفوية للعرض والطلب أو بهاجس التصدير، وصولا الى «إعادة توطين» القطاع الصناعي داخل البنية الاقتصادية اللبنانية.

---

(١) مؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت، أوائل عام ١٩٨٩.

(ج) تواجه القطاع الصناعي مشكلة كبيرة في مجال التمويل. وقد سبق أن بيّنا أن الدولة قد حصرت دورها في هذا المجال في انشاء مصرفين متخصصين في التسليف المتوسط والطويل الأجل، وان موارد هذين المصرفين قد تلاشت نسبيا خلال سنوات الحرب، الأمر الذي اضطر الدولة الى تأمين بعض القروض - المحدودة القيمة نسبيا - بواسطة مجلس الانماء والاعمار في مرحلة أولى ثم بواسطة مصرف لبنان المركزي في مرحلة ثانية. إلا أن حاجات القطاع الصناعي التمويلية تبقى أكبر بكثير مما تم تقديمه من تسهيلات وقروض عبر القنوات المذكورة أعلاه. ومما فاقم مشكلة تمويل الصناعة، ان السياسة النقدية التي اتبعت، بعد بدء انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية عام ١٩٨٥، قد أدت الى تقييد التسليف المصرفي للقطاعات الاقتصادية عموما، ولقطاعات الانتاج بشكل خاص، لا سيما أن المصارف اتجهت على نطاق واسع لتمويل المضاربات، خصوصا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، على حساب تمويل الاقتصاد المحلي، مستفيدة من ضعف الرقابة المصرفية عليها.

(د) تواجه الصناعة اللبنانية أيضا ما أظهرته سنوات الحرب - لا سيما بعد عام ١٩٨٢ - من ضعف شديد في الميل نحو الاستثمار والتوظيف. وما الانخفاض الحاد في حجم رؤوس الأموال الجديدة الموظفة في الصناعة وفي حجم واردات الالات والمعدات الصناعية سوى تعبير عن هذا الضعف. وتجد هذه الظاهرة تفسيرا لها على مستويات عدة، أولها، قلق المستثمرين من المناخ السياسي الراهن السائد في البلاد، ومن احتمالاته المستقبلية، وثانيها انهيار سعر صرف الليرة وما تلا ذلك من صعوبات تمويلية متزايدة حيال إمكان تجديد مخزون رأس المال من الالات والتجهيزات، وثالثها تفضيل الصناعيين الأرباح السهلة وميلهم لابقاء جزء كبير من أرباحهم خارج إطار الدورة الصناعية المحلية، بل خارج البلاد في معظم الأحيان، ورابعها وجود طاقة انتاج فائضة بسبب الانكماش الكبير الذي شهده الاقتصاد اللبناني في النصف الأول من الثمانينات بسبب انتهاء الطفرة النفطية في بلدان الخليج من جهة ونتائج الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ من جهة ثانية. وما من شك أن هذا الضعف الشديد في الميل نحو الاستثمار قد انعكس - وسوف ينعكس - على نوعية الانتاج اللبناني ومواصفاته وعلى قدرات الصناعة على التجديد والتطوير والابتكار والتقدم العلمي والفني، وعلى توطيد مواقعها في أسواق خارجية جديدة أكثر تطلبا لجهة مستوى الانتاج ومقاييسه. ولا نبالغ ان قلنا أن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يعمق «الفجوة التقنية» التي تواجه هذا القطاع.

(هـ) ان جزءا غير قليل من «الطفرة» التي شهدتها الصناعة اللبنانية، بعد عام ١٩٨٦ يعود، حسب ما بيّنا في فصول سابقة، الى انهيار الأجور الفعلية المدفوعة في هذا القطاع، أثر انخفاض سعر صرف الليرة وتفاقم معدلات التضخم. كما يعود، من جهة أخرى، الى عدم وجود أعباء ضرائبية جدية - في ظروف الحرب - على نشاط القطاع الخاص، والى استفادة الصناعة من رخص أسعار الكهرباء والطاقة والمنافع العامة الأخرى. ومن الثابت ان هذه كلها لا يمكن أن تشكل معطيات دائمة في المدى المتوسط والطويل. وبمجرد أن تنتهي حالة الحرب في البلاد، وأن تبدأ ورشة الانماء والاعمار، فإن من المرجح أن تتغير هذه المعطيات بشكل جذري. وينطبق هذا الوضع أيضا على التزامات الصناعة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذه الالتزامات التي لم يجر التقيد بها خلال سنوات الحرب، ولا بد من أن يعاد تثبيتها بعد انتهاء الحرب، ناهيك عن احتمال توسيعها وتطويرها. والقطاع الصناعي مطالب، من دون شك، بالاستعداد لهذه التغييرات المستقبلية المرجحة.

(و) لقد ازداد الطابع التصديري للصناعة اللبنانية خلال سنوات الحرب، لا سيما في السنوات الأخيرة، وقد يكون هذا التخصص قد حقق أرباحا طائلة للقطاع الصناعي، خصوصا بعد انخفاض سعر الليرة وتراجع الأجر الفعلي، كما أن ايجابيات أخرى ربما تكون قد تمخضت عنه. ولكن هذا التخصص التصديري المتزايد قد يطرح أكثر من مشكلة ومن علامة استفهام. أولها أن نمط التصدير قد جعل لبنان يزداد انكشافا فيما يتعلق بتأمين حاجاته الاستهلاكية الداخلية الأساسية، مما عمّق تبعيته للأسواق الخارجية. وثانيها ان نمط التصدير اللبناني - المستفيد من أوضاع ومزايا استثنائية مؤقتة - يبقى معرّضا لخضات خارجية لا طاقة له على تحمّلها، من سياسات اغراق وتقلبات في أسعار العملات وتغيّر في عادات الاستهلاك، وتفوّق لا يمكن مجاراته في مواصفات الانتاج الخارجية. والمشكلة تبدو أكبر بالنسبة للصناعة اللبنانية، نظرا الى أن نمط التصدير فيها كان وما يزال محكوما باعتبارات عفوية لم يجر التخطيط لها في إطار سياسات وبرامج حكومية محددة، كما هو واقع الحال في تجربة «البلدان النامية الجديدة التصنيع»، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من بلدان شرق آسيا. من هنا تبرز أهمية ترشيد وعقلنة هذا التخصص التصديري المتزايد الذي خضعت له الصناعة اللبنانية.

(ز) ان العديد من المشكلات الأخرى تواجه الصناعة اللبنانية حاضرا ومستقبلا، ونكتفي باستعراض بعض عناوينها، من هذه المشكلات ما خلفته هجرة اليد العاملة اللبنانية - لا سيما الموصوفة منها - الى الخارج، من اختناق في سوق العمل. ومن بينها أيضا تراجع مستوى التعليم عموما بما في ذلك التعليم والاعداد المهنيين. كذلك لا بد من الاشارة الى أن العقود التجارية التي سبق للبنان أن وقّعها مع الخارج باتت غير متلائمة مع التغيرات المستجدة داخل لبنان وخارجه. وتبرز أيضا قيود على مرور الانتاج اللبناني في بلدان الترانزيت، وتخلف في تشريعات ومؤسسات ضمان الصادرات الصناعية اللبنانية. وتكاد الأبحاث الصناعية تكون معدومة بشكل كامل. وإذ تشكل هذه المعطيات عوائق أمام النمو الصناعي، فإن العمل على تحقيق التنمية الصناعية المستقبلية للبلاد يفترض السعي الجاد الى توفير حلول ناجعة لهذه المشكلات كافة.

الفصل الرابع

التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية

تاثرت المبادلات التجارية اللبنانية مع الخارج بالأحداث التي عمت البلاد خلال سنوات الحرب الأهلية. والمعروف أن لبنان كان يتميز - ولا يزال - بانفتاح كبير على الخارج، سواء من حيث اعتماده الكبير على الاستيراد لتغطية حاجات الاستثمار والاستهلاك، أم من حيث تخصص بعض قطاعاته الاقتصادية الأساسية في نشاطات التصدير. ويمكن القول أن هذا الانفتاح الاقتصادي الشديد على الخارج قد جعل النمو الاقتصادي في لبنان مرتبطا الى حد كبير بعلاقة جدلية مع تطور التجارة الخارجية، لا سيما اذا ما أخذنا في الاعتبار صغر حجم الاقتصاد اللبناني عموما.

ألف- هيكل التجارة الخارجية

احتفظ لبنان على الدوام بشبكة واسعة ومتنوعة جدا من علاقات التبادل السلعي والخدمي والبشري والرأسمالي مع الأسواق العربية والعالمية. وقد أثرت علاقات التبادل هذه، وما رافقها من تدفقات تجارية وتحويلات مالية، في حجم وتركيب النشاطات الاقتصادية المحلية وفي عمليات تداول وتوزيع الدخل الوطني. وقد انعكس هذا التاثير ايجابا على تلك النشاطات في سنوات محددة وانقلب في اتجاه عكسي في سنوات أخرى. ويلاحظ أنه خلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية الممتدة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢ - وهو العام الذي حصل فيه الغزو الاسرائيلي للبنان - حافظت الواردات، من حيث قيمتها، على مستوياتها العالية نسبيا، بالرغم من انخفاض حجم النشاط الاقتصادي الداخلي وانخفاض المداخيل المتولدة منها، في حين اتجهت الصادرات نحو التراجع. وقد كان لهجرة اللبنانيين الواسعة الى الخارج في النصف الثاني من السبعينات دور أساسي في التعويض، من خلال تحويلاتهم الى لبنان، عن تراجع النشاط الاقتصادي الداخلي، وبالتالي في تمكين اللبنانيين من الحفاظ على مستوى مرتفع نسبيا للواردات. ولكن من المراحل اللاحقة للحرب، خصوصا بعد عام ١٩٨٤، تضافرت جملة من العوامل التي أثرت في اتجاهات تطور التجارة الخارجية اللبنانية، من بينها انخفاض أسعار النفط وانعكاس ذلك على تحويلات اللبنانيين العاملين في تلك الدول، وكذلك - بشكل خاص - بدء تراجع سعر الصرف الخارجي لليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية. وقد شكلت هذه العوامل ظرفا مناسبا لاحداث تغيير أساسي في هيكل التجارة الخارجية اللبنانية، حيث اتجهت الواردات الى التراجع بحدة عاما بعد عام، بسبب انهيار سعر صرف الليرة، فيما مالت الصادرات نحو الانتعاش مجددا مستفيدة من هذا الانهيار بالذات ومن هبوط القيمة الفعلية للأجور - مقوّمة سواء بالليرات الثابتة أم بسلة مثقلة من العملات الأجنبية - الأمر الذي أدى الى تحسن ملموس في أوضاع ميزان التبادل التجاري كما سنرى بالتفصيل في فقرة لاحقة.

ان البيانات المتاحة حول أرقام التجارة الخارجية اللبنانية تتسم بطابع جزئي ومتقطع، كما أن مصادرها ليست ثابتة على الدوام. وبسبب توقف مديرية الاحصاء المركزي عن العمل منذ عام ١٩٧٥، إضطررنا لجمع سلاسل زمنية حول تطور التجارة الخارجية من مصادر عدة، أهمها صندوق النقد الدولي والأونكتاد، إضافة الى غرفة التجارة والصناعة في بيروت ووزارة الصناعة في لبنان. وليس خافيا أن جزءا

كبيرا من البيانات المتاحة، عبر هذه المصادر، لا يعدو كونه مبنيا على تقديرات، وغالبا ما تجري إعادة النظر في هذه التقديرات، مع مرور الزمن بروز معطيات إضافية تفرض تصحيح هذا الجزء أو ذاك من الاحصاءات التي سبق نشرها من قبل. واذا كان عدم انسجام مصادر المعطيات في هذا المجال من شأنه أن يؤدي الى تباين كبير في تقدير قيمة الصادرات والواردات بالنسبة الى بعض السنوات، فإننا مع ذلك لا نجد بديلا عن الاستمرار في محاولة التوفيق، قدر المستطاع، بين مصادر المعلومات المختلفة هذه، طالما أن البلاد تفتقر الى قاعدة احصائية واضحة ومحددة. ومع ذلك فإن المعلومات الاحصائية التي أمكن جمعها - والتي سوف نشير الى مصدر كل منها عند استخدامه - تبقى صالحة لاعطاء فكرة عن الاتجاهات العامة الأساسية المتحكمة بتطور حركة الواردات والصادرات اللبنانية.

باء - اتجاهات الصادرات والواردات الكلية والميزان التجاري

تطورت الصادرات والواردات اللبنانية الكلية وفق ما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول ٣٣- الصادرات والواردات اللبنانية الكلية[1]
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصادرات	١ ١٢٤	٨٦٨	٨٣٦	٧٣٠	٦٩١	٦٠٠	٦٠٠	٧٠٠	١ ٠٠٠
المستوردات	١٩٠٢	٣ ٣٨٠	٣ ٢٤٠	٣ ١٥٠	٣ ٣٩٠	٣ ٠٠٠	٢ ٢٠٠	١ ٩٠٠	١ ٥٠٠
العجز التجاري	٧٧٨	٢ ٥١٢	٢ ٤٠٤	٢ ٤٢٠	٢ ٦٩٩	٢ ٤٠٠	١ ٦٠٠	١ ٢٠٠	٥٠٠
نسبة تغطية الصادرات للواردات في المائة	٥٩ر١	٢٥ر٧	٢٥ر٨	٢٣ر٢	٢٠ر٤	٢٠ر٠	٢٧ر٣	٣٦ر٨	٦٦ر٧

المصدر: احصاءات إدارة الاحصاءات التجارية، صندوق النقد الدولي، ١٩٨٧، بعد تصحيحها من قبل غرفة التجارة والصناعة في بيروت ومصرف لبنان المركزي.

ويمكن استنادا الى هذا الجدول استخلاص النتائج والاستنتاجات التالية:

- ان الصادرات اللبنانية الكلية بدأت تميل، خصوصا عام ١٩٨٧، لاستعادة مستوياتها السابقة للحرب، بعد تراجع شبه تدريجي وصل الى ذروته عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥. وقد بلغت نسبة ارتفاع هذه الصادرات، مقوّمة بالدولار الأمريكي، نحو ٤٣ في المائة خلال عام ١٩٨٧ وحده. وانه لذو دلالة أن يكون هذا الارتفاع قد تزامن مع تراجع قياسي في سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية خلال العام نفسه.

- ان الواردات اللبنانية الكلية قد ظلت حتى عام ١٩٨٤ تسجل مستويات مرتفعة نسبياء إذا ما قورنت بالتراجع الحاصل في حجم النشاط الاقتصادي الداخلي خلال تلك الفترة. وقد تجاوزت قيمة الواردات السنوية الوسطية خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٤ مستوى الصادرات المحقق قبيل الحرب (١٩٧٥) بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة. ويمكن الجزم بأن تمويل فاتورة الاستيراد هذه لم يكن قابلا للتحقيق لولا تدفق التحويلات الوافدة من غير المقيمين ولولا فائض الادخارات السابقة المتراكمة لدى القطاع الخاص في لبنان. ولكن ابتداء من عام ١٩٨٤ تعدّل اتجاه تطور الواردات التي سجلت قيمها انخفاضات سنوية حادة وذلك حتى عام ١٩٨٧. وليس ثمة شك في أن السبب الرئيسي الذي يفسر هذه التراجعات الحادة المتتالية يكمن في التدهور الذي أصاب سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية في الفترة التي تلت عام ١٩٨٤، مع الاشارة الى أن هذا التدهور قد عكس تفاقما خطيرا في معدلات التضخم الداخلي وانهيارا في القوة الشرائية للأجراء. (راجع الفصل الخاص بالأسعار والأجور في هذا التقرير).

- ان العجز التجاري - مقوما بالدولار الأمريكي - ظل يرتفع حتى عام ١٩٨٣ حيث بلغ ذروته (٢ر٧ مليار دولار) ثم اتجه نحو الانخفاض بشكل حاد حتى بلغ حسب تقديرات مصرف لبنان المركزي[(١)] نحو ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧، وهو عجز يقل من حيث قيمته المطلقة حتى عن ذلك العجز الذي كان محققا عام ١٩٧٥. وتعبيرا عن هذه التحولات العميقة الجارية في اتجاهات تطور الصادرات والواردات اللبنانية الكلية، سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات تحسنا ملحوظا بعد عام ١٩٨٤ حيث ارتفعت من ٢٠ في المائة في ذلك العام الى ٣ر٢٧ في المائة عام ١٩٨٥ فالى ٨ر٣٦ في المائة عام ١٩٨٦ ثم الى ٧ر٦٦ في المائة عام ١٩٨٧. وحسب ما جاء في تقرير مصرف لبنان المركزي لعام ١٩٨٧، فإنه لم يسبق للبنان أن حقق في تاريخه الحديث مثل نسبة التغطية هذه.

جيم - تركيب الواردات

لا تسمح المعطيات المتاحة بتبيان تركيب الواردات حسب الفروع الصناعية. وتنحصر المعلومات التفصيلية حول تركيب الواردات اللبنانية فيما توصلت اليه دراسة أعدها مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية[(٢)] التابع للحكومة حول التجارة الخارجية اللبنانية للفترة ١٩٧٧-١٩٨٣، مستندة في ذلك الى احصاءات الأونكتاد. وقد قمنا بالنسبة للفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ بتصحيح الأرقام التفصيلية المطلقة الخاصة بتوزع الواردات حسب بنود الاستيراد الواردة في الدراسة، وذلك في ضوء المستويات الكلية للواردات التي كانت قد صححت من قبل مصرف لبنان المركزي وغرفة التجارة والصناعة في بيروت، مع حفاظنا على التركيب النسبي للواردات كما هي واردة في احصاءات الأونكتاد. أما بالنسبة للسنوات ١٩٨٣-١٩٨٧، ونظرا لعدم توافر أية معلومات تفصيلية حول توزع الواردات فقد اعتمدنا المتوسط الحسابي للأوزان النسبية لكل بند من بنود الاستيراد خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢، وعمدنا استنادا الى ذلك الى تقدير الواردات حسب بنود الاستيراد، خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧، منطلقين من المستويات الكلية للواردات الواردة في الجدول السابق (الجدول ٣٣).

---

(١) الجمهورية اللبنانية، مصرف لبنان المركزي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.

(٢) Lebaonon's foreign trade evaluation: 1977-1983 based on data from UNCTAD

وبناء على هذه الفرضيات أمكن تقدير تطور الواردات حسب بنود الاستيراد على النحو الآتي:

الجدول ٣٤- تركيب الواردات حسب بنود الاستيراد
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
مواد غذائية وحيوانات حية	٢٥٩ر٤	٤٩٣ر٥	٥٢٥ر٩	٥٢٩ر٨	٣٨٤ر٨	٤٩٠ر٨	٣٥٩ر٩	٣١٠ر٨	٢٤٥ر٤
مشروبات وتبغ	٣٣ر١	٤٨ر٨	٨١ر٠	١٣٢ر٩	١١٨ر٠	٧٦ر٥	٥٦ر١	٤٨ر٥	٣٨ر٣
معادن خام باستثناء الوقود	٥٢ر٢	٩٧	٧٨ر٤	٥٨ر٠	٥٨ر٠	١٠١ر١	٧٤ر١	٦٤ر٠	٥٠ر٦
وقود معدنية[f]	١٦٦ر٩	٥٠٠ر٩	٤٧٧ر٩	٢٦٦ر٥	١٢١ر٧	٣٨٩ر٧	٤٠٠ر٠	٣٣٠ر٠	١٩٤ر٩
زيوت ودهون حيوانية ونباتية	١٢ر٨	٢٣ر٣	٢٦ر٢	٢٤ر٣	٢٧ر١	٢٦ر٤	١٩ر٤	١٦ر٧	١٣ر٢
منتجات الصناعة الكيماوية	١١٤ر٧	٢٧٣ر٤	٢٣٠ر٧	٢٢٦ر٥	٢٦٣ر١	٢٤٢ر٤	١٧٧ر٨	١٥٣ر٥	١٢١ر٢
صناعات أساسية[f]	٣٠٤ر٨	٧١٣ر٨	٥٧٧ر٧	٥٧٨ر٣	٦٦١ر١	٦٠٩ر٩	٣٩٠ر٢	٣٤٥ر٠	٣٠٥ر٠
آلات ومعدات نقل[f]	٢٧٨ر٦	٨٠٢ر٨	٦٦٢ر٦	٧٠٧ر٨	٩٩٤ر٦	٦٦٥ر١	٤٣٠ر٢	٣٨٠ر٠	٣٣٢ر٦
منتجات تحويلية متفرقة	١٥٤ر٤	٤١٦ر٨	٥٦٩ر٦	٦١٨ر٠	٧٤٢ر٤	٣٨٢ر٢	٢٨٠ر٣	٢٤٢ر١	١٩١ر١
منتجات غير مصنفة	٤ر١	١٠ر١	٩ر٤	٧ر٩	١٩ر٣	١٥ر٩	١١ر٧	١٠ر١	٨ر٠
المجمـــوع	١ ٣٨٢	٣ ٣٨٠	٣ ٢٤٠	٣ ١٥٠	٣ ٣٩٠	٣ ٠٠٠	٢ ٢٠٠	١ ٩٠٠	١ ٥٠٠

(f) الأرقام العائدة الى عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تم تصحيحها استنادا الى البيانات المتاحة وليس الى الفرضيات التي اعتمدت لتركيب هذا الجدول.

أما توزع الواردات حسب استخدام المواد فإن المعطيات التفصيلية بصدده غير متاحة إلا بالنسبة لعام ١٩٧٧[1]، ويستفاد من هذه المعطيات ان هذا التوزع كان عام ١٩٧٧ على النحو الآتي:

(١) روبير كسباريان، تقييم الحسابات الاقتصادية في عام ١٩٧٧، (بيروت، مجلس الانماء والاعمار).

الجدول ٣٥- توزع الواردات حسب نوع الاستعمال عام ١٩٧٧
(النسبة المئوية)

الاستعمالات الوسيطة في القطاعات	**٤٢ر٣ في المائة**
زراعة وتربية مواشي	٥ر١
الطاقة	٧ر٣
الصناعة	٨ر٢٣
البناء	٠ر٤
النقل	٠ر٣
الخدمات	٥ر٤
تجارة غير مقسمة	٠ر٩
الاستعمالات النهائية	**٥٧ر٧ في المائة**
استهلاك	٧ر٣٨
استثمار	٠ر١٦
إعادة تصدير	٠ر٣
المجموع العام	٠٠ر١٠٠

المصدر: روبير كسباريان، تقييم الحسابات الاقتصادية في عام ١٩٧٧، (بيروت مجلس الانماء والاعمار).

دال- مساهمة الصناعة التحويلية في مجموع الصادرات

يكاد يكون وجود الصناعة الاستخراجية في لبنان شبه معدوم، ولذلك فإن القاعدة الاحصائية المتاحة عن فترة ما قبل الحرب (١٩٧٥) لم تخص الصناعة الاستخراجية باحصاءات مستقلة عن احصاءات الصناعة التحويلية، بل الحقتها بهذه الأخيرة. وينطبق هذا أيضا على فترة ما بعد الحرب، حيث ظلت الصناعة الاستخراجية شبه معدومة، بل لعلها ازدادات تقلصا وهامشية. لذلك يفترض التعامل مع الصناعة اللبنانية على أنها صناعة تحويلية في الأساس، خلافا لما هو عليه واقع الحال في العديد من البلدان العربية الأخرى.

ان المعطيات المتاحة، من مصادر عدة متداخلة، تشير الى أن مساهمة الصناعة (التحويلية) في اجمالي الصادرات اللبنانية قد تطورت خلال السنوات المنصرمة على الشكل الآتي:

الجدول ٣٦- تطور مساهمة الصناعة (التحويلية) في اجمالي الصادرات
(النسبة المئوية)

١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
٤٠	٤٤	٤٨	٦٢٫٨	٦٢	٦٨٫٣	٦٩

المصدر: للسنوات ١٩٨٤-١٩٨٧: الجمهورية اللبنانية، مصرف لبنان المركزي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.

ويلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع شبه تدريجي في حصة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات اللبنانية. إلا أن هذا الارتفاع لا يعود الى العوامل نفسها، في الفترات الزمنية المختلفة. فالتحسن الذي طرأ في حصة الصناعة من الصادرات في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات يعود الى التراجع النسبي في النشاط الزراعي، بما في ذلك الصادرات الزراعية (راجع الفصل الاول المتعلق بتطور الناتج المحلي ومساهمة الزراعة فيه). ويرجح أن يكون الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وتفجر حرب الجبل عام ١٩٨٣ قد خلّفا انعكاسات سلبية أشد على الصادرات الزراعية مما خلّفاه على الصادرات الصناعية، الأمر الذي أدى الى تحسن نسبي في حصة هذه الصادرات من مجموع الصادرات اللبنانية التي مالت خلال النصف الأول من الثمانينات الى التراجع التدريجي عاما بعد عام. ولكن بعد عام ١٩٨٥، برز تحسن في مساهمة الصادرات الصناعية كتعبير عن انتعاش فعلي وملموس في نشاط القطاع الصناعي عموما، وهو انتعاش أمكن تلمّسه أيضا من خلال تطور حصة الصناعة من اجمالي الناتج المحلي في تلك الفترة. كذلك يلاحظ من جهة أخرى، أن الانتاج المصدر من اجمالي الناتج الصناعي قد ارتفع بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٨٥ ووصل الى نحو ٥٠ في المائة عام ١٩٨٧[1] (مقابل نحو ٣٩ في المائة عام ١٩٨٤).

هـاء- اتجاهات الصادرات الصناعية

هناك نوعان من السلاسل الزمنية الخاصة بتطور الصادرات الصناعية في لبنان:

- السلسلة الأولى تتناول قيمة الصادرات الحائزة على شهادات منشأ مصدقة من قبل غرفة التجارة والصناعة ووزارة الصناعة اللبنانية.

- السلسلة الثانية تتناول القيمة المقدرة لاجمالي الصادرات الصناعية، سواء كانت حائزة على شهادات منشأ أو غير حائزة عليها.

(١) الجمهورية اللبنانية، مصرف لبنان المركزي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.

وتعاني السلسلة الأولى من نقصين كبيرين: الأول هو عدم التصريح، بشكل دقيق، عن القيمة الفعلية للصادرات المطلوب الحصول على شهادات منشأ بشأنها. والنقص الثاني هو أن هذه السلسلة لا تشمل المنتجات المصدرة من دون شهادات منشأ.

وقد درجت العادة على أن تعمد وزارة الصناعة وغرفة التجارة والصناعة في بيروت بعد جمعهما لاحصاءات السلسلة الأولى الى إعادة تقدير القيمة الفعلية للصادرات الصناعية، آخذتين في الاعتبار النقصين المشار اليهما أعلاه، ومستندتين في ذلك الى استقصاءات دورية تجريها مع عدد من الصناعيين، بحيث تتوصلان الى الاحصاءات الفعلية الأكثر شمولا للصادرات الصناعية في البلاد (احصاءات السلسلة الثانية).

ويمكن القول أن كلا السلسلتين تعطيان فكرة عن اتجاه تطور الصادرات الصناعية أكثر من كونهما تصلحان لوضع تقدير نهائي ودقيق حولها.

ولكن تنبغي الاشارة الى أن المعطيات التفصيلية المتاحة حول توزع الصادرات الصناعية حسب بلدان المقصد وطبيعة المنتجات تقتصر على السلسلة الزمنية الأولى، أي على الصادرات المثبتة بشهادات منشأ. أما السلسلة الزمنية الثانية فهي لا تتناول إلا القيم الاجمالية للصادرات الصناعية. وقد استخدمنا في فقرة سابقة هذه السلسلة بالذات عند دراستنا لتطور الصادرات الاجمالية للبلاد، كما استخدمناها أيضا لتقدير تطور حصة الصناعة من اجمالي هذه الصادرات.

أما دراستنا اللاحقة لتوزع الصادرات الصناعية حسب بلدان المقصد وطبيعة المنتجات فسوف تقتصر على احصاءات السلسلة الثانية لأنها الوحيدة المتاحة في البلاد.

بعد هذه التوضيحات يمكن تبيان اتجاهات الصادرات الصناعية في السلسلتين المشار اليهما، كالآتي:

الجدول ٣٧- تطور الصادرات الصناعية اللبنانية

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
السلسلة الأولى	٣٦٠	٥٢٨	٢٨٦ر٣	١٤٥ر٦	١٣٦ر٥	١٢٥ر٠	١٩١ر٧
السلسلة الثانية	-	٨٨٥	-	٣٧٧ر٠	٣٧٢ر٠	٤٧٨ر٠	٦٩٠ر٠

المصدر: (أ) السلسلة الأولى: وزارة الصناعة، (كما وردت في مجلة Commerce du Levant، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨). (باستثناء عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ استخلصت أرقامها من تقرير لغرفة التجارة والصناعة).

(ب) السلسلة الثانية: الجمهورية اللبنانية، مصرف لبنان المركزي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ (باستثناء عام ١٩٨٠ الذي استخلصت أرقامه من تقرير لغرفة التجارة والصناعة).

ويستدل من هذا الجدول أن انعاشا كبيرا قد تحقق في القيمة الفعلية الاجمالية للصادرات الصناعية عام ١٩٨٦ وخصوصا عام ١٩٨٧، وهو ما ينسجم مع ما توصلنا اليه من استنتاجات حول نمو الناتج المحلي وقطاعاته الأساسية في فقرات سابقة. وما تنبغي الاشارة اليه أن مستوى الصادرات الصناعية المحقق عام ١٩٨٧ استعاد جزءا كبيرا من مستوى صادرات عام ١٩٨٠.

واو - الصادرات الصناعية حسب الفروع الصناعية الرئيسية والمنتجات الصناعية الرئيسية

ان توزع الصادرات الصناعية، حسب الفروع والمنتجات الرئيسية، ليس متاحا إلا بالنسبة للسلسلة الزمنية الأولى، أي للصادرات الصناعية الحائزة على شهادات منشأ من غرفة التجارة والصناعة ووزارة الصناعة. ويتبين من هذه المعطيات أن الصادرات الصناعية، مقوّمة بالليرات الجارية، قد توزعت حسب الفروع الصناعية كالآتي:

الجدول ٣٨- توزع الصادرات الصناعية حسب الفروع الصناعية الرئيسية
(بملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٧٤ (f)	١٩٨٠ (f)	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ		٣٤ر٣	٧٣ر٣	١٧٨ر٩	٣٨٣ر٧	٣ ٧٩٣ر٦	
صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود		١٨٦ر٦	١٧١ر٣	٣٢٤ر٩	٩٩٧ر١	١٠ ٢٣٠ر٠	
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث		٣١ر٨	٢٢ر٥	٣٦ر٨	١١٠ر٣	٢ ٠٥٧ر٠	
صناعة الورق والطباعة والنشر		٦٥ر٦	٦١ر٥	١٥٥ر٦	٣٠١ر٨	٢ ١٦٩ر٦	
الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية		٢١٩ر٩	١٦٥ر٩	٤٤٨ر٤	٥٤٨ر٣	٥ ٥٩٧ر٥	
منتجات منجمية غير معدنية		٢٧ر٥	١٢ر٥	١١٢ر١	١٧٥ر٧	٢ ٤٥٠ر٦	
منتجات معدنية أساسية		-	-	-	-	-	
المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات		٤٠٢ر٣	١٩٩ر٣	٤٦٠ر١	١٠١٣ر٢	٦ ٧٧٨ر٥	
مصنوعات ذهبية		-	-	٥٠٧ر٢	١١٧٣ر٧	٨ ٧٠٧ر٢	
منتجات متنوعة		٣٢٩ر٣	٢٤٢ر١	١٦ر٨	١١٦ر٣	١ ٢٩٥ر٠	
المجموع	٨٣٧	١ ٨١٩	١ ٢٩٧ر٢	٩٤٨ر٢	٢ ٢٤٠ر٨	٤ ٨٢١ر٠	٤٣ ٠٧٩ر٠

المصدر: وزارة الصناعة في لبنان، ومجلة Ecochiffres 1988 (اللبنانية)، ١٩٨٨.

(f) التوزع التفصيلي غير متاح نظرا لاختلاف تبويب الصادرات الصناعية في تلك الفترة عن التبويب الذي اعتمدته وزارة الصناعة لاحقا.

ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن الصادرات الصناعية قد سجلت ارتفاعات هائلة، من حيث قيمتها الاسمية بالليرات اللبنانية، في السنوات الأخيرة. ويلاحظ بشكل خاص أن صادرات المصنوعات الذهبية التي كانت شبه معدومة في السبعينات قد باتت تمثل عام ١٩٨٧ نحو ٢ر٢٠ في المائة من مجموع الصادرات الصناعية. كذلك ارتفعت حصة الصادرات من صناعة الملابس والمنسوجات والأحذية والجلود بشكل ملموس من نحو ١٤ر٤ في المائة عام ١٩٨٣ الى ٢٣ر٧ في المائة من اجمالي الصادرات الصناعية عام ١٩٨٧. كما ارتفعت حصة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ. ولكن في المقابل سجلت حصة المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الالات تراجعا حادا من نحو ٣١ في المائة عام ١٩٨٣ الى نحو ١٥ر٧ في المائة عام ١٩٨٧.

أما توزيع الصادرات الصناعية - الحائزة على شهادة منشأ - حسب المنتجات الصناعية المفصلة، فقد كان خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ كالآتي:

الجدول ٣٩- الصادرات الصناعية، ١٩٨٦-١٩٨٧
(بآلاف الليرات اللبنانية)

نوع الانتاج	١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الأجبان والألبان	٩٥٢	٠ر٠٢	١٥ ٩٢٠	٠ر٠٤
المعلبات الغذائية	٦٨ ٢١٧	١ر٤٣	٩٨٢ ٢٨٩	٢ر٢٨
المواد الغذائية الأخرى	٢٤٩ ٩٨٠	٥ر٢٤	٢ ١٣٧ ٠٢٣	٤ر٩٦
المياه الطبيعية والغذائية	٢٧ ٧٣٩	٠ر٥٨	٣٦٩ ٧٥٧	٠ر٨٦
المشروبات	٢٦ ٨٢٩	٠ر٥٦	٢٨٨ ٦٤٥	٠ر٦٧
أصناف الألبسة	٦٨٢ ٥٣٢	١٤ر٣٠	٧ ٧٦٠ ٨٩٠	١٨ر٢
المنتوجات	٨٦ ٧٨٤	١ر٨٢	١١٨ ٥٥٤	١ر٢٩
السجاد	١٨ ٤٧٠	٠ر٣٩	١٣٢ ٩٨٥	٠ر٣١
الجلود المدبوغة	١٣٣ ٩٨٣	٢ر٨١	٩٠٦ ٧٨١	٢ر١٠
الأحذية	٦٥ ٣٧٤	١ر٣٧	٨٧٥ ٢١٠	٢ر٠٣
الأخشاب	٤٤ ٨٣٤	٠ر٩٤	٧٩٦ ٤٣٥	١ر٨٥
المفروشات الخشبية والمعدنية	٦٥ ٤٨١	١ر٣٧	١ ٢٦٠ ٥٦٢	٢ر٩٣
الدهانات	٦٠ ٥١٩	١ر٢٧	٤٨٢ ٨٨٧	١ر١٢
المنظفات السائلة	١٣ ٩١١	٠ر٢٩	٢٣٨ ٢٦٨	٠ر٥٥
الصناعات الكيميائية الأخرى	٦٧ ٤٧٩	١ر٤١	٥٥٩ ٥٤٨	١ر٣٠
المستحضرات الطبية	٣٠٧ ٥٧٥	٦ر٤٥	٢ ٦٨٠ ٩٤٠	٦ر٢٢
ورق وأشغال من ورق	٧٧ ٤٨٧	١ر٦٢	١ ١٧٠ ٥١٨	٢ر٧٢

الجدول ٣٩- (تابـع)

نـوع الانتـاج	١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمـة	النسبة المئوية	القيمـة	النسبة المئوية
المصنوعات من كرتون	٢٢٤ ٢٦٩	٤ر٧٠	٩٩٩ ٠٨٨	٢ر٣٢
بلاط وأدوات صحية	١٣١ ١٦٣	٢ر٧٥	١ ٣٦٠ ٥١٣	٣ر١٦
زجاج وأوان زجاجية	٣٨ ٠١٩	٠ر٨٠	٩٠٣ ١١٨	٢ر١٠
الاسمنت الأبيض والأسود	٦ ٥٤٢	٠ر١٤	١٨٦ ٩٥٣	٠ر٤٣
المصنوعات المعدنية	٢٠٥ ٦٧٧	٤ر٣١	١ ٧٠٩ ٩٢٠	٣ر٩٧
مصنوعات من الألومنيوم	٣٥٧ ٢٤٢	٧ر٤٩	١ ٨٦٢ ٢٣٤	٤ر٣٢
الخردوات	١ ٦٤٠	٠ر٠٣	٨ ٤٨٧	٠ر٠٢
الأجهزة الكهربائية	١١٧ ٣٩٢	٢ر٤٦	١ ٣٥٧ ٨٨٠	٣ر١٥
الماكينات الصناعية والجبّالات	٣١٢ ٤١٢	٦ر٥٥	١ ٨٣٩ ٩٧٢	٤ر٢٧
المصنوعات البلاستيكية	٩٨ ٧٧٧	٢ر٠٧	١ ٦٣٥ ٨٤٩	٣ر٨٠
مصنوعات دهنية	١ ١٦٣ ٧٢٦	٢٤ر٣٩	٨ ٧٠٧ ٢٣٤	٢٠ر٢١
صناعات مختلفة	١١٦ ٣٢٠	٢ر٤٤	١ ٢٩٤ ٩٨٧	٣ر٠٠
المجمـوع	٤ ٧٧١ ٣٢٥	١٠٠ر٠٠	٤٣ ٠٧٩ ٠١٤	١٠٠ر٠٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة.

زاي- التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية

يستدل من البيانات الاحصائية الرسمية المتاحة أن صادرات لبنان الصناعية - الحائزة على شهادة منشأ - قد توزعت بين مجموعات البلدان المختلفة كما هو مبين في الجدول (٤٠).

وأبرز ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو الاتجاه نحو المزيد من التنويع في أسواق الصادرات الصناعية اللبنانية. ويلاحظ انخفاض شبه تدريجي في حصة أسواق الدول العربية من اجمالي هذه الصادرات خلال الثمانينات حيث تراجعت هذه الحصة من نحو ٩٨ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٨٨ر٣ في المائة عام ١٩٨٥ فالى ٧٦ر٥ في المائة عام ١٩٨٦ ثم الى ٦٨ في المائة عام ١٩٨٧. وقد تحقق هذا التراجع في صالح الصادرات المتجهة نحو أسواق البلدان الصناعية، حيث استأثرت أسواق الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وكندا بنحو ٣١ في المائة من هذه الصادرات عام ١٩٨٧. ويبدو أن الصناعة اللبنانية قد استفادت من انهيار الأجور الفعلية في لبنان لتعزز قوتها التنافسية في هذه الأسواق. كما استفادت في الإطار ذاته، لا سيما الجاليات التي هاجرت خلال سنوات الحرب.

حاء - العوامل المؤثرة على أداء الصادرات

ليس ثمة شك في أن الحرب الأهلية المتمادية التي شهدها لبنان ابتداء من عام ١٩٧٥ قد تركت بصماتها على الأوضاع الاقتصادية عموما وعلى الصادرات اللبنانية بنوع خاص. وقد بيّنا في فقرات سابقة التطور الحلزوني الذي سجلته هذه الصادرات خلال مراحل الحرب المختلفة حيث تعاقبت ظاهرات الانتعاش والنمو مع ظاهرات الانكماش والركود. وإضافة الى الآثار الموضوعية التي طرأت على تطور الصادرات بفعل الحرب ونتائجها المعقدة، فإن جملة من العوامل الأخرى المحددة كان لها هي أيضا أثر بارز على هذا التطور.

١- ان التزامن بين انتعاش الصادرات وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ قد أعطى انطباعا بأن تحسن القيمة الفعلية للصادرات يعود أساسا الى تدهور سعر صرف الليرة. ان هذا القول قد لا يخلو، جزئيا، من الصحة، ولكنه يبقى في حاجة الى توضيح. إذ ليس من الضروري - في أي بلد من البلدان - أن يؤدي تدهور سعر العملة المحلية الى تحسن قيمة الصادرات، انطلاقا مما تقول به النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. وقد دلت على ذلك تجارب العديد من البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة في السنتين الماضيتين حيث لم يؤد تخفيض سعر الدولار الى تحسن بارز في الصادرات. والواقع أن الفعل العفوي للقوانين الاقتصادية قد لا يتحقق بالضرورة، إذا ما اصطدم هذا الفعل بوجود آليات وقوى اقتصادية معيقة كضعف طاقة الانتاج المحلية مثلا أو ضعف مرونة هذا الانتاج بالنسبة لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وغير ذلك من العوامل. وما يمكن الجزم به يشير الى أن العامل الحاسم في تطور الصادرات اللبنانية خلال العامين المنصرمين (١٩٨٦ و ١٩٨٧)، يعود أساسا الى ما خلّفه تدهور سعر صرف الليرة الداخلي من تفاقم لا سابق له في معدلات التضخم الداخلية (راجع الفصل المتعلق بتطور الأسعار) وبالتالي الى التراجع الكبير في القوة الشرائية للأجور. فانخفاض الأجر الفعلي هو العامل الأساسي في تحسن الصادرات نظرا لما أتاحه من حوافز إضافية لرأس المال الصناعي كي يتوسع في انتاجه، لا سيما الانتاج المخصص للتصدير. أما انخفاض سعر صرف الليرة فإنه واحدة من الآليات التي تتم بواسطتها تقليص سعر قوة العملة المحلية، حيث أصبح هذا السعر لا يمثل - استنادا الى الاحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥ - سوى ١٣ في المائة من سعر مبيع المنتجات الصناعية المحلية، في حين أنه كان يبلغ ضعفي هذه النسبة عشية اندلاع الحرب الأهلية. وبهذا المعنى يمكن القول أنه كان لانخفاض سعر صرف الليرة ايجابيات على الصادرات. ولكن من الواضح أن هذا الانخفاض انعكس سلبا، من جهة ثانية، على أكثر من صعيد. وإذ سبق أن أشرنا الى الآثار السلبية التي خلّفها تراجع سعر صرف الليرة على معدلات التضخم الداخلية وعلى الأجور، فإنه في إمكاننا أن نضيف بأن سلبيات أخرى قد ترتبت عن تراجع سعر الصرف هذا. ولعل أهم هذه السلبيات - بالنسبة للصادرات عموما وللصادرات الصناعية بشكل خاص - ان الهبوط الحاد في سعر صرف الليرة قد أضعف من إمكانات الصناعيين على تجديد مخزون رأسمالهم الانشائي والتجهيزي، وتشهد على ذلك ضآلة المبالغ المصرّح عنها والمخصصة لاستيراد الآلات الصناعية. وهذه المشكلة لا بد أن تبرز في المدى المتوسط، وان كانت «الطفرة» الصناعية الراهنة تحول دون تسليط الضوء عليها بشكل كاف، في الوقت الحاضر.

الجدول ٤٠- توزع الصادرات الصناعية حسب بلدان المقصد
(بملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٧٤	النسبة المئوية	١٩٨٠	النسبة المئوية	١٩٨٣	النسبة المئوية	١٩٨٤	النسبة المئوية	١٩٨٥	النسبة المئوية	١٩٨٦	النسبة المئوية	١٩٨٧	النسبة المئوية
الدول العربية	٧٧١ر٤	٩٢ر٢	١ ٧٨٣	٩٨ر٠			٨٧٨		١ ٩٧٥	٩٣ر٦	٣ ٦٨٩	٨٨ر٣	٢٩ ٣٣١	٧٦ر٥
الدول الاوروبية ذات الاقتصاد الحر	١٦٥ر١	٧ر٨	٣٦	٢ر٠					٩٣		٤٤٩	٤ر٠	٧ ٩٦٧	٩ر٣
الولايات المتحدة وكندا	-	-	-	-			٧٠ر٣	٧ر٤	١٦٣		٦٠٥	٧ر٣	٥ ٢١٩	١٢ر٦
الدول الاشتراكية	-	-	-	-					٧		٥٠	٠ر٣	١٥١	١ر٠
باقي دول العالم	-	-	-	-					٤		٣٨	٠ر٣	٤٢١	٠ر٦
المجموع	٨٣٧	١٠٠	١ ٨١٩	١٠٠			٢٩٧ر٣ ١	١٠٠	٣ ٣٤١	١٠٠	٤ ٨٣١	١٠٠	٤٣ ٠٧٩	١٠٠

٢- لا يمكن الحديث، في ظروف الحرب المستمرة، عن دور بارز للسياسات الحكومية في دعم وتطوير الصادرات اللبنانية. فالمعروف أن الدولة اللبنانية قد مالت، مع تعاقب مراحل الحرب، نحو التفتت والتفكك، وفقدت جزءا كبيرا من قدرتها على التدخل في مجرى النشاط الاقتصادي، بما في ذلك مجال الصادرات. ولعل أبرز مؤشر على تراجع دور الدولة في هذا المجال، فقدانها لسيطرتها على المرافيء والمرافق العامة وقيام العديد من المرافيء غير الشرعية، الأمر الذي أدى الى انهيار موارد الدولة من الرسوم الجمركية - التي كانت تشكل قبل الحرب نحو ٤٠ في المائة من مجموع مواردها - وأدى بالتالي الى حرمان قطاعات الانتاج المختلفة، لا سيما الصناعة، من الحماية التي كانت تحظى بها حيال المنافسة الأجنبية وسياسات الاغراق. وقد شكل شيوع التهريب خصوصا في النصف الأول من الثمانينات المشكلة الأكثر حدة التي واجهت قطاعات الانتاج المحلية والتي انعكست سلبا على حركة الصادرات. ولكن يبدو أن المنتجين المحليين استطاعوا التكيف مع هذا الواقع الجديد واستفادوا منه للامتناع عن دفع الرسوم على وارداتهم من المنتجات الوسيطة ونصف المصنّعة، وليعززوا الطابع التصديري لنشاطاتهم، خصوصا بعد انهيار سعر صرف الليرة، تاركين لعمليات الاستيراد، غير الخاضعة لأي ضابط أو قيد أو رقابة، مهمة تغطية جزء متزايد من حاجات السوق المحلية على حساب الانتاج المحلي. وباستثناء تقديم بعض القروض للصناعيين المتضررين من الأحداث، عن طريق المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي، وإصدار بعض القوانين والتشريعات - ذات الفعالية العملية المحدودة - لم توفر الدولة ما يساعد قطاعات الانتاج على النهوض والتطور. والمعروف أن الدولة قد خصصت ٧٥ مليون ل.ل. عام ١٩٧٦ لاقراض الصناعيين المتضررين، ثم عادت وخصصت ٤٠٠ مليون ل.ل. عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٨٧، قام المصرف الوطني للانماء الصناعي بتوزيع قروض بقيمة ٥٨٠ مليون ل.ل. على الصناعيين بموجب بروتوكول موقّع بينه وبين مصرف لبنان المركزي. وتجدر الاشارة الى أن مختلف هذه القروض قد أعطيت بشروط ميسّرة، لجهة معدلات الفائدة ومهل التسديد المعتمدة. إلا أن أيا من التدابير الملموسة والمباشرة الهادفة لتدعيم الصادرات لم يتخذ من قبل الدولة. ومع ذلك ينبغي الاقرار بأن قطاعات الانتاج، لا سيما الصناعة، قد استفادت، بشكل أو آخر، من الفوضى التي عمّت البلاد بسبب الحرب، إذ تهرّبت عمليا من دفع الضرائب واشترت مصادر الطاقة - من كهرباء ومحروقات - بأسعار رخيصة نسبيا، ولم تلتزم على الدوام بتسديد ما يتوجب عليهامن أعباء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهي، بالاضافة الى هذا كله، استفادت خصوصا في السنوات الأخيرة، من انهيار الأجور الفعلية لتحقق معدلات ربح لم يسبق لها أن حققتها من قبل (وهذا ما يبرز بوضوح من خلال توزع الناتج المحلي المقدّر لعام ١٩٨٧ بين الأجور والأرباح، بالمقارنة مع التوزيع الذي كان قائما عشية الحرب). (ولمزيد من المعلومات حول مشكلات الصناعة راجع الفصل الثالث من الدراسة).

المرفق الأول

جداول احصائية عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

الجدول م-١-١: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ١٩٧٥-١٩٨٧
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

المؤشر	١٩٧٥		١٩٧٤		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الانتاج																						
مستلزمات الانتاج			-																			
الناتج المحلي الاجمالي			٨ ١٣٧		٨ ٣٠٠		٨ ٨٠٠		١١ ١٥٠		١٥ ٠٠٠		١٦ ٨٠٠		١٢ ٦٠٠						٦٥٣ ٣١٩	
الدخل القومي الصافي			٧ ٤٧٣		٧ ٨٠٠																	
الاستهلاك			٧ ٩٥٣		٩ ٣٣٥		١٠ ٩٣٠		١٣ ٩٣٠		١٥ ٦٠٠											
الاستثمار			١ ٨٠٠		١ ٧١٨		١ ٥٠٠		٢ ٣٠٠		٣ ٠٠٠											
الواردات			٥ ٠٧٧								١١ ٦٣٧		١٣ ٩٦٤		١٤ ٩٠٠		٣٦ ١٢٤		٧٣ ٩٦٠		٣٣٧ ٣١٠	
الصادرات			٣ ٤٦٣								٢ ٩٨٦		٣ ٦٠٣		٣ ٤٥٣		٩ ٨٥٣		٣٦ ٨٨٠		٢٢٤ ٧٤٠	
الاستخدام (الف عامل)			٧٤٠						٦١١												٨٥٥	
مؤشر اسعار الاستهلاك (١٠٠ = ١٩٧٤)			١٠٠		١٧٠		١٨٧		٢٣١		٢٨٦		٣٤١		٤٠٩		٨٤٠		١ ٧٢٦		٨٦٥٧	
المجموع																						
سعر الدولار الوسطي (ل.ل.)			٣ر٢٣		٣ر٠٧		٣ر٩٦		٣ر٢٤		٣ر٤٤		٤ر٣١		٤ر٧٣		١٦ر٤٣		٣٨ر٤		٢٢٤ر٧٤	

المصدر: تراجع المصادر في الجداول التفصيلية اللاحقة الخاصة بكل مؤشر من هذه المؤشرات.

الجدول م-١-٣: الانتـــاج
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

القطـــاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعـــة									٩٣١ ١٠٢	
٢- الصناعات الاستخراجية									١٤١ ٣١٠	
٣- الصناعات التحويلية										
٤- الكهرباء والمياه									٣٠٧ ٣٧	
٥- البناء والتشييد									٠٠٧ ٨٠	
٦- التجـــارة									٣٦٣ ٣٩١	
٧- النقل والمواصلات والتخزين										
٨- قطاع المال والتامين والعقارات										
٩- الخدمـــات:										
- التعليم									٦٧٦ ٢٥٨	
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى									(٠٩٣ ٢٨)	
- خدمات أخرى										
المجمـــوع									٣٢٥ ٠٨٠ ١	

المصدر: (أ) توفيق كسبار، الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧، (دراسة غير منشورة، مصرف لبنان المركزي).

(ب) بالنسبة للسنوات الاخرى، البيانات غير متاحة.

الجدول م-١-٣: الانتـــــاج

(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

القطـــــــاع	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعـــة									١ ١٨٩	
٢- الصناعات الاستخراجية									٣ ٥٨٣ر٥	
٣- الصناعات التحويلية										
٤- الكهرباء والمياه									٤٣٠ر٩	
٥- البناء والتشييد									٩٣٤ر٣	
٦- التجـارة									٣ ٣٦٤ر٥	
٧- النقل والمواصلات والتخزين										
٨- قطاع المال والتأمين والعقارات										
٩- الخدمـات:									٣ ٩٨٨ر١	
- التعليم										
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى										
- خدمات أخرى										
المجمـــوع									١٣ ٤٧٩ر٣	

الجدول م-١-٤: الناتج المحلي الاجمالي
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

القطاع	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعة	٧٤٥	٩ر٢	٧٠٠	١١ر٤	٧٠٠	٨ر٥	١ ٣٧٦	٩ر٢	٦٠ ٧٥٩	٩ر٢
٢- الصناعات الاستخراجية										
	١ ٣٥٠	١٦ر٦			١ ٠٧٠	١٣ر١	٢ ٠٤٠	١٣ر٦	٩٧ ٩٩٨	١٥ر٠
٣- الصناعات التحويلية			١ ٣٣٥	٢١ر٥						
٤- الكهرباء والمياه	١٧٣	٢ر١			٤٤٥	٥ر٤	٣٤٤	٢ر٣	(١٨ ٣٩٣-)	(٢ر٨-)
٥- البناء والتشييد	٣٢٥	٤ر٠			٣٨٠	٣ر٤	٦٧٨	٤ر٥	٢٨ ٧٤٦	٤ر٤
٦- التجارة	٢ ٥٠٠	٣٠ر٧			٢ ٣٢٠	٢٨ر٣	٤ ٥٠٠	٣٠ر٠	٢٣٣ ٤٣٦	٣٤ر٣
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٥٦٧	٧ر٠			٦٣٠	٧ر٧	١ ٣٣٢	٨ر٢		
٨- قطاع المال والتامين والعقارات	٣١٠	٣ر٨	٤ ١٢٥	٦٧ر١						
٩- الخدمات:	٢ ١٦٧	٢٦ر٦			٢ ٧٥٥	٣٣ر٦	٤ ٨٣٠	٣٣ر٢	٢٦٠ ٦٧٤	٣٩ر٩
- التعليم										
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى	(٥٥٠)	(٦ر٨)			(٨٣٥)	(١٠ر٢)				
- خدمات أخرى										
المجموع	٨ ١٣٧	١٠٠ر٠	٦ ١٥٠	١٠٠ر٠	٨ ٢٠٠	١٠٠ر٠	١٥ ٠٠٠	١٠٠ر٠	٦٥٣ ٢١٩	١٠٠ر٠

المصدر:

(أ) عام ١٩٧٤: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي.

(ب) عام ١٩٧٥: احمد ستيتية، تقديرات أضرار حرب السنتين ١٩٧٥-١٩٧٦ (بيروت، غرفة التجارة والصناعة).

(ج) عام ١٩٧٧ و ١٩٨٠: تقديرات روبير كسباريان في دراسة أجراها لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو)، (بيروت، ١٩٨٠).

(د) عام ١٩٨٧: توفيق كسبار، الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧ (دراسة غير منشورة، مصرف لبنان المركزي).

الجدول م-١-٥: الناتج المحلي الاجمالي

(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

القطاع	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعة	٧٤٥	٩ر٢	٥٣٩	١١ر٤	٤١٢	٨ر٥	٤٨١	٩ر٣	٧٠٢	٩ر٣
٢- الصناعات الاستخراجية	١ ٣٥٠	١٦ر٦			٦٢٩	١٣ر١	٧١٣	١٣ر٦	١ ١٣٢	١٥ر٠
٣- الصناعات التحويلية			١ ٠١٩	٢١ر٥						
٤- الكهرباء والمياه	١٧٣	٢ر١			٢٦٣	٥ر٤	١٢٠	٢ر٣	(٢١١-)	(٢ر٨-)
٥- البناء والتشييد	٣٢٥	٤ر٠			١٦٥	٣ر٤	٢٣٧	٤ر٥	٣٣٢	٤ر٤
٦- التجارة	٢ ٥٠٠	٣٠ر٧			١ ٣٦٥	٢٨ر٣	١ ٥٧٣	٣٠ر٠	٢ ٥٨١	٣٤ر٢
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٥٦٧	٧ر٠			٣٧١	٧ر٧	٤٣١	٨ر٢		
٨- قطاع المال والتامين والعقارات	٣١٠	٣ر٨	٣ ١٧٣	٦٧ر١						
٩- الخدمات:	٢ ١٦٧	٢٦ر٦								
- التعليم					١ ٦٣٠	٣٣ر٦	١ ٦٨٩	٣٢ر٢	٣ ٠١١	٣٩ر٩
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى	(٥٥٠)	(٦ر٨)			(٤٩١)	(١ر٣)				
- خدمات اخرى										
المجموع	٨ ١٣٧	١٠٠ر٠	٤ ٧٣١	١٠٠ر٠	٤ ٨٢٤		٥ ٢٤٤	١٠٠ر٠	٧ ٥٤٧	١٠٠ر٠

المصدر: راجع الجدول ٣-٣.

الجدول م-١-٦: الاستثمـــار

(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

القطـــــاع	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعـــة										
٢- الصناعات الاستخراجية										
٣- الصناعات التحويلية										
٤- الكهرباء والمياه										
٥- البناء والتشييد										
٦- التجـارة										
٧- النقل والمواصلات والتخزين										
٨- قطاع المال والتأمين والعقارات										
٩- الخدمـات:										
- التعليم										
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى										
- خدمات أخرى										
المجمـــوع	١ ٨٠٠		٩٠٠		١ ٧١٨		٣ ٠٠٠		١٠٩ ٢٢٤	

المصادر:

(أ) لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥: تقديرات الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي.

(ب) لعامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠: دراسة أجراها روبير كسباريان لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، (الفاو)، (بيروت، ١٩٨٠).

(ج) لعام ١٩٨٧ توفيق كسبار، الناتج المحلي القائم لعام ١٩٨٧، (دراسة غير منشورة، مصرف لبنان المركزي).

(د) التوزع القطاعي غير متاح.

الجدول م-١-٧: الاستثمـــار

(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

القطـــاع	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٨٠		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعـــة										
٢- الصناعات الاستخراجية										
٣- الصناعات التحويلية										
٤- الكهرباء والمياه										
٥- البناء والتشييد										
٦- التجـارة										
٧- النقل والمواصلات والتخزين										
٨- قطاع المال والتامين والعقارات										
٩- الخدمـات:										
- التعليم										
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى										
- خدمات أخرى										
المجمـــوع	١ ٨٠٠		٦٩٣		١ ٠١٠		١ ٠٤٩		١ ٢٦٣	

الجدول م-١-٨ العمالـــــة

(بالالاف)

القطـــــاع	١٩٧٠ العدد	١٩٧٠ النسبة المئوية	١٩٧٥ العدد	١٩٧٥ النسبة المئوية	١٩٧٩ العدد	١٩٧٩ النسبة المئوية	١٩٨٤ العدد	١٩٨٤ النسبة المئوية	١٩٨٧ العدد	١٩٨٧ النسبة المئوية
١- الزراعـــة	١٠٣	١٨ر٩	١٤٤	١٩ر٨	١٢٥	٣٠ر٤	١١٢	١٦ر٥	١٠٣	١٢ر١
٢- الصناعات الاستخراجية	]									
	] ٩٦	١٧ر٨	١٣٧	١٨ر٨	]	]	]	]	]	
٣- الصناعات التحويلية	]				]	]	]	]	]	
					]	]	]	]	] ١٤١	١٦ر٥
٤- الكهرباء والمياه	٥	١ر٠	٧	٠ر٩	] ١٢٠	] ١٩ر٦	] ١٣٠	] ١٩ر٣	]	
					]	]	]	]		
٥- البناء والتشييد	٣٥	٦ر٥	٤٧	٦ر٤	]	]	]	]	٤٥	٥ر٣
٦- التجـارة	٩٣	١٧ر٠	١٢٧	١٧ر٤	]	]	]	]	]	
					]	]	]	]	]	
٧- النقل والمواصلات والتخزين	٣٨	٧ر١	٤٤	٦ر١	]	]	]	]	]	
					]	]	]	]	]	
٨- قطاع المال والتأمين والعقارات	]	]	]	]	]	]	]	]	]	
	]	]	]	]	]	]	]	]	]	
٩- الخدمـات:	]	]	]	]	] ٣٦٦	] ٦٠ر٠	] ٤٣٧	] ٦٤ر٣	] ٥٥٩	٦٥ر٣
-التعليم	] ١٧٠	] ٣١ر٧	] ٢٢٣	] ٣٠ر٦	]	]	]	]	]	
-الخدمات الصحية	]	]	]	]	]	]	]	]	]	
-الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى	]	]	]	]	]	]	]	]	]	
-خدمات أخرى	]	]	]	]	]	]	]	]	]	
المجمـــوع	٥٣٨	١٠٠ر٠	٧٣٩	١٠٠ر٠	٦١١	١٠٠ر٠	٦٧٩	١٠٠ر٠	٨٥٥	١٠٠ر٠

المصادر:

(أ) لعام ١٩٧٠: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الاحصاء المركزي.
(ب) لعام ١٩٧٥: تقديرات مبنية على الاسقاطات التي وضعها كرباج وفارغ.
(ج) لعام ١٩٧٩: تقديرات نديم خلف، أحداث لبنان وتحركات اليد العاملة، (بعد تصحيحها).
(د) لعام ١٩٨٤ و ١٩٨٧: مؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت.

الجدول م-١-٩: الاجـــور

(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

القطـــاع	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعـــة										
٢- الصناعات الاستخراجية										
٣- الصناعات التحويلية										
٤- الكهرباء والمياه										
٥- البناء والتشييد										
٦- التجـــارة										
٧- النقل والمواصلات والتخزين										
٨- قطاع المال والتامين والعقارات										
٩- الخدمـــات:										
- التعليم										
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى										
- خدمات أخرى										
المجمـــوع	٤ ٣٦٣		٤ ٣٥٩		٥ ٤٢٦		١٢ ٠٣٧		١٠٣ ٢٤٢	

المصدر:

(أ) تقديرات الباحث: راجع التقرير.

(ب) توزع الاجور القطاعي غير متاح.

الجدول م-١-١٠: الأجـــور

(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

القطـــاع	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الزراعـــة										
٢- الصناعات الاستخراجية										
٣- الصناعات التحويلية										
٤- الكهرباء والمياه										
٥- البناء والتشييد										
٦- التجـارة										
٧- النقل والمواصلات والتخزين										
٨- قطاع المال والتأمين والعقارات										
٩- الخدمـات:										
- التعليم										
- الخدمات الصحية										
- الادارة العامة والخدمات الحكومية الاخرى										
- خدمات أخرى										
المجمـــوع	٤ ٣٦٣				٣ ٣٩٤		٣ ٣٥١		١ ١٩٣	

المصدر:

(أ) تقديرات الباحث: راجع التقرير.

(ب) توزع الأجور حسب القطاعات غير متاح.

الجدول م-١-١١: الواردات حسب استخدام المواد
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

الفئة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
منتجات الاستهلاك النهائي												
منتجات وسيطة												
أصول ثابتة (رأسمالية)												
المجموع	٤ ٣٧٥		٨ ٢٤٧		١٩ ٥٣٠		٣٦ ١٢٤		٧٣ ٩٦٠		١١٠ ٣٣٧	

المصدر:

(أ) احصاءات صندوق النقد الدولي وغرفة التجارة والصناعة، بيروت.

(ب) توزع الواردات حسب استخدام المواد غير متاح، راجع هذا التوزع حسب تصنيفات أخرى في صلب التقرير.

الجدول م-١-١٣: الواردات حسب طبيعة المواد
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

الفئة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
المواد الخام												
مواد نصف مصنّعة												
المواد المصنّعة												
المجموع	٤ ٣٧٥		٨ ٢٤٧		١٩ ٥٣٠		٣٦ ١٢٤		٧٣ ٩٦٠		١١٠ ٣٣٧	

المصدر: راجع الجدول السابق.

الجدول م-١-١٣: الصادرات(*) حسب استخدام المواد
(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الجارية)

الفئة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
منتجات الاستهلاك النهائي														
منتجات وسيطة														
أصول ثابتة (رأسمالية)														
المجموع	٢ ٥٨٥		٢ ١١٨		٣ ١٣٠		٣ ٩٠٦		٩ ٨٥٣		٣٦ ٨٨٠		٢٣٤ ٧٤٠	

المصدر:

(أ) احصاءات البنك الدولي وغرفة التجارة والصناعة ووزارة الصناعة في لبنان، (راجع صلب التقرير).

(ب) توزع الصادرات حسب استخدام المواد غير متاح.

(*) ملاحظة: المقصود بالصادرات مجموع الصادرات بما في ذلك الصادرات غير الخاضعة على شهادات منشأ من وزارة الصناعة والنفط ومن غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

الجدول م-١-١٤: الصادارت حسب طبيعة المواد
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

الفئـــــة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
المواد الخام														
مواد نصف مصنّعة														
المواد المصنّعة														
المجمـوع	٣ ٥٨٥		٣ ١١٨		٣ ١٣٠		٣ ٩٠٦		٩ ٨٥٣		٣٦ ٨٨٠		٢٣٤ ٧٤٠	

المصدر: راجع الجدول السابق.

الجدول م-١-١٥: التوزيع الجغرافي للواردات
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

الصناعة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٤		١٩٨٥	١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الدول العربية	٥١٠	٩ر٨	١ ٥٠١	١٨ر٢	٢ ١٠٩	١٠ر٨		٨ ٣١٧	١١ر٤		
دول أوروبا الغربية ذات الاقتصاد الحر	٣ ٤٣٩	٦٥ر٩	٤ ٦٣٥	٥٦ر٢	١٢ ٣٢٣	٦٣ر١		٤٥ ٣٨٣	٦٢ر٢		
الولايات المتحدة وكندا	٣٦٤	٧ر٠	٨٠٠	٩ر٧	٢ ١٠٩	١٠ر٨		٤ ٥٢٣	٦ر٢		
دول أوروبا الاشتراكية	٣٣٤	٦ر٤	٦٥١	٧ر٩	١ ٥٦٣	٨ر٠		٤ ٥٢٣	٦ر٢		
باقي دول العالم	٥٧٣	١٠ر٩	٦٦٠	٨ر٠	١ ٤٢٦	٧ر٢		١٠ ٢١٤	١٤ر٠		
المجموع	٥ ٢٢٠	١٠٠ر٠	٨ ٢٤٧	١٠٠ر٠	١٩ ٥٣٠	١٠٠ر٠	١٣٤ ٣٦	٧٣ ٩٦٠	١٠٠ر٠	٣٣٧ ١١٠	١٠٠ر٠

المصدر:

(أ) لعام ١٩٧٥: غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

(ب) للأعوام الباقية: احصاءات صندوق النقد الدولي، ١٩٨٧.

الجدول م-١-١٦: التوزيع الجغرافي للصادرات الاجمالية
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

الصناعة	١٩٨٠		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الدول العربية		٧٣ر١		٧٣ر١		٦٧ر٩		٥٨		
دول أوروبا الغربية ذات الاقتصاد الحر		١٥ر٢		١٨ر٨		٣٠		٣٧ر٦		
الولايات المتحدة وكندا		٣ر٥		١ر٦		٤ر٢		٨ر٣		
دول أوروبا الاشتراكية		٤ر٧		٧ر٥		٧ر٩		٦ر١		
باقي دول العالم										
المجموع	١١٨ ٣	١٠٠ر٠	٣٩٠٦	١٠٠ر٠	٨٥٣ ٩	١٠٠ر٠	٨٨٠ ٣٦	١٠٠ر٠	٧٤٠ ٣٢٤	١٠٠ر٠

المصدر:

(أ) الارقام العائدة الى مجموع الصادرات مصدرها احصاءات صندوق النقد الدولي، بعد تصحيحها من قبل مصرف لبنان المركزي.

(ب) التوزع النسبي حسب الدول أستخلص من احصاءات صندوق النقد الدولي.

المرفق الثاني

جداول احصائية في قطاع الصناعات التحويلية

الجدول م-٣-١: قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)
المؤشرات الرئيسية
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

السنوات	الانتاج	مستلزمات الانتاج	الناتج	الاستثمار	العمالة (بالآلاف)	انتاجية العمل
١٩٦٤	٨٦٣	٥٥١	٣١٢	٧٠	٤٤ ٩٨٤	٦٫٩١ ألف ل.ل/عامل = ٢١٦ ٣ دولار أمريكي/عامل
١٩٧٥						
١٩٧٧						
١٩٧٨						
١٩٧٩						
١٩٨٠						
١٩٨١	٧ ٠٤٠	٣ ٥١٤	٣ ٥٢٦		٦٥ ٠٠٠ (أ)	
١٩٨٢						
١٩٨٣						
١٩٨٤						
١٩٨٥ (*)	١٧ ٨٠٠	١٢ ٠٨٣	٥ ٧١٨		٦٢ ٣٩٤	٩٣ ٠٠٠ ل.ل/عامل = ٥٩٠ ٥ دولار أمريكي/عامل

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤ ولعام ١٩٨٥.

(أ) تقديرات الباحث، راجع التقرير.

(*) ٨٣٫٣ في المائة من مؤسسات القطاع.

الجدول م-٣-٣: قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)
المؤشرات الرئيسية
(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

السنوات	الانتاج	مستلزمات الانتاج	الناتج	الاستثمار	العمالة	انتاجية العمل
١٩٦٤	١ ٣٧١	٨١١	٤٦٠	١٠٣	٤٤ ٩٨٤	١٠ ٣٠٠ ل.ل/عامل
١٩٧٦						
١٩٧٧						
١٩٧٨						
١٩٧٩						
١٩٨٠						
١٩٨١ (أ)	٢ ٠٦٤	١ ٠٣٠	١ ٠٣٤		٦٥ ٠٠٠ (ب)	١٦ ٠٠٠ ل.ل/عامل
١٩٨٢						
١٩٨٣						
١٩٨٤						
١٩٨٥ (أ)	٣ ١٣٠	١ ٤٣٩	٦٨١		٦٣ ٣٩٤	١١ ٠٠٠ ل.ل/عامل

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤ ولعام ١٩٨٥.

(أ) ٨٣٫٣ في المائة من مؤسسات القطاع.

(ب) تقدير الباحث، راجع التقرير.

الجدول م-٢-٣: قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)

الانتـــاج

(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الجارية)

الصنـاعـــات	١٩٧٥		١٩٨١		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ			١ ٧٥٢	٢٤ر٩					٤ ٩٦٨	٢٧ر٨
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود			٩٨٨	١٤ر٠					٢ ٦٠٠	١٤ر٦
٣- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث			٦٠٤	٨ر٦					١ ٣٨٧	٧ر٨
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر			٥٤٩	٧ر٨					١ ٤٣٦	٨ر٠
٥- الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية			٩٨٤	١٤ر٠					٢ ٦٤٧	١٤ر٩
٦- منتجات منجمية غير معدنية			٨١٠	١١ر٥					١ ٤٥٣	٨ر٢
٧- منتجات معدنية أساسية			٢٢٧	٣ر٢					٦٣٣	٣ر٦
٨- المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات			١ ٠١٥	١٤ر٤					٢ ٤٤٠	١٣ر٧
٩- منتجات متنوعة			١١١	١ر٦					٢٤٦	١ر٤
المجمـــوع			٧ ٠٤٠ (١)	١٠٠ر٠					١٧ ٨٠٠ (١)	١٠٠ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، المسح الصناعي لعام ١٩٦٤ و لعام ١٩٨٥.

(١) ٨٣ر٣ في المائة من مؤسسات القطاع الصناعي.

الجدول م-٣-٤: قطاع الصناعات التحويلية

الانتـــاج

(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

الصنـاعـــات	١٩٧٥		١٩٨١		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ			٥١٤	٢٤ر٩					٥٩١	٢٧ر٨
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود			٣٩٠	١٤ر٠					٣١٠	١٤ر٦
٣- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث			١٧٧	٨ر٦					١٦٥	٧ر٨
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر			١٦١	٧ر٨					١٧٠	٨ر٠
٥- الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية			٣٨٨	١٤ر٠					٣١٥	١٤ر٩
٦- منتجات منجمية غير معدنية			٢٣٨	١١ر٥					١٧٣	٨ر٣
٧- منتجات معدنية أساسية			٦٧	٣ر٢					٧٦	٣ر٦
٨- المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات			٣٩٨	١٤ر٤					٢٩١	١٣ر٧
٩- منتجات متنوعة			٣٣	١ر٦					٣٩	١ر٤
المجمـــوع			٣ ٠٦٤ (١)	١٠٠ر٠					٣ ١٣٠ (١)	١٠٠ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، المسح الصناعي لعام ١٩٦٤ ولعام ١٩٨٥.

(١) ٨٣ر٣ في المائة من مؤسسات القطاع الصناعي.

الجدول م-٢-٥: قطاع الصناعات التحويلية (٥ عمال وأكثر)

الناتج

(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الجارية)

الصناعات	١٩٦٤		١٩٧٠		١٩٨١		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٠٢	٣٢ر٤	١٦٠	٢٤ر١	٦١٢	١٧ر٤			١ ٦٤١	٢٨ر٧
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٥٤	١٧ر٣	١٢٤	١٨ر٧	٦١١	١٧ر٣			١ ٦١٠	٢٨ر٣
٣- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٢٥	٨ر١	٤٤	٦ر٦	٣٦٠	١٠ر٣			٥٠٢	٨ر٨
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٣٠	٩ر٨			٢٧٣	٧ر٧			٤٥٨	٨ر٠
٥- الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية	٢٨	٩ر٠	١٣٠	١٩ر٧	٧٣٣	٢٠ر٨			(٢١٤)	(٣ر٧)
٦- منتجات منجمية غير معدنية	٤٣	١٣ر٧	٨٥	١٣ر٧	٤٣٨	١٢ر٤			٥٩٠	١٠ر٣
٧- منتجات معدنية أساسية	٤	١ر٣	]		٥١	١ر٤			١٠٥	١ر٨
٨- المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات	٢٣	٧ر٤	] ١٣ر٣		٤٢٩	١٢ر٣			٩٨٠	١٧ر١
٩- منتجات متنوعة	٣	١ر٠	٥ر٠		١٩	٠ر٦			٤٦	٠ر٨
المجموع	٣١٢	١٠٠ر٠	٦٦١ + ٦٠		٣ ٥٢٦ (١)	١٠٠ر٠			٥ ٧١٨ (١)	١٠٠ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، المسح الصناعي لعام ١٩٦٤ ولعام ١٩٨٥.

(١) ٨٣ر٣ في المائة من مؤسسات القطاع الصناعي.

الجدول م-٣-٦: قطاع الصناعات التحويلية

الناتج

(بملايين الليرات اللبنانية، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

الصناعات	١٩٧٠		١٩٨١		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ			١٧٩	١٧ر٤					١٩٦	٢٨ر٨
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود			١٧٩	١٧ر٤					١٩١	٢٨ر٠
٣- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث			١٠٦	١٠ر٣					٦٠	٨ر٨
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر			٨٠	٧ر٧					٥٤	٧ر٩
٥- الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية			٣١٥	٣٠ر٨					(٣٥)	(٣ر٦)
٦- منتجات منجمية غير معدنية			١٣٨	١٣ر٤					٧٠	١٠ر٣
٧- منتجات معدنية أساسية			١٥	١ر٤					١٣	١ر٩
٨- المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات			١٣٦	١٣ر٣					١١٦	١٧ر٠
٩- منتجات متنوعة			٦	٠ر٥					٦	٠ر٩
المجموع	٨٣٣		١٠٣٤	١٠٠ر٠					٦٨١	١٠٠ر٠

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، المسح الصناعي لعام ١٩٨٥.

الجدول م-٢-٧: قطاع الصناعات التحويلية
العمالة
(عدد العمال)

الصناعات	١٩٦٤		١٩٧١		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٠ ٢٧٠	٢٢٫٨	١٣ ٦١٤	٢٢٫٦					١٤ ٨٥١	٢٣٫٩
٢- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	١٠ ٩٥٢	٢٤٫٣	١٦ ٣٧٣	٢٧٫٢					١٣ ٦٥٧	٢١٫٩
٣- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٥ ٨٨٠	١٣٫١	٦ ١٦٧	١٠٫٢					٨ ٤٩٧	١٣٫٦
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٤ ٤٠٨	٩٫٨	٤ ٦٧٥	٧٫٨					٤ ٠٨٣	٦٫٦
٥- الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية	٢ ٤٧٦	٥٫٥	٣ ٢٨٣	٥٫٥					٣ ٧٥٨	٦٫٠
٦- منتجات منجمية غير معدنية	٥ ٧٣١	١٢٫٧	٦ ١٢٨	١٠٫٢					٧ ٧٥٣	١٢٫٤
٧- منتجات معدنية أساسية	٩٢١	٢٫٠	١ ٥٨٨	٢٫٦					١ ٤٧٧	٢٫٤
٨- المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات	٣ ٨١٩	٨٫٥	٧ ٣٩٣	١٢٫٣					٧ ٢٢٨	١١٫٦
٩- منتجات متنوعة	٥٢٧	١٫٢	٩٥٣	١٫٦					٩٩٠	١٫٦
المجموع	٤٤ ٩٨٤	١٠٠٫٠	٦٠ ١٩٤	١٠٠٫٠					٦٣ ٢٩٤	١٠٠٫٠
	٨٨ ٠٠٠ (١)									

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤ وعام ١٩٨٥؛ إضافة الى بعض نتائج احصاء عام ١٩٧١ (غير المنشورة).

(١) تقدير أولي لاجمالي العمالة الصناعية آخذا في الاعتبار عدم شمولية الاحصاء الصناعي (٨٣٫٣ في المائة من مؤسسات القطاع الصناعي).

الجدول م-٣-٨: قطاع الصناعات التحويلية

انتاجية العمل: ناتج/عامل

(بآلاف الليرات اللبنانية، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤)

الصناعات	١٩٦٤		١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٩ر٩	١٤ر٦					١١٠ر٥	١٣ر٢
- صناعة المنسوجات والملابس والأحذية والجلود	٤ر٩	٧ر٢					١١٧ر٩	١٤ر٠
- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٤ر٣	٦ر٣					٥٩ر١	٧ر٠
- صناعة الورق والطباعة والنشر	٦ر٨	١٠ر٠					١١٢ر٢	١٣ر٢
- الصناعات الكيمياوية والمنتجات البترولية	١١ر٣	١٦ر٦					(٥٦ر٩)-	(٦ر٨)-
- منتجات منجمية غير معدنية	٧ر٥	١١ر٠					٧٦ر١	٩ر١
- منتجات معدنية أساسية	٤ر٣	٦ر٣					٧١ر١	٨ر٥
- المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الآلات	٦ر٠	٨ر٨					١٣٥ر٦	١٦ر٣
- منتجات متنوعة	٥ر٧	٨ر٤					٤٦ر٥	٥ر٥
المجموع	٦ر٩	١٠ر٣					٩١ر٨	١٠ر٩

المصدر: الجمهورية اللبنانية، وزارة الصناعة، الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤ وعام ١٩٨٥.

الجدول م-٢-٩: قطاع الصناعات التحويلية
الصادرات حسب الفروع الصناعية(أ)
(بملايين الليرات اللبنانية، بالاسعار الجارية)

الصناعات	١٩٧٥		١٩٨٣		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ			٣٤ر٣		١٧٨ر٩		٣٨٣ر٧		٧٩٣ر٦ ٣	
صناعة المنسوجات والملابس والاحذية والجلود			١٨٦ر٦		٣٣٤ر٩		٩٩٧ر١		٣٣٠ر٠ ١٠	
صناعة الخشب والموبيليا والاثاث			٣١ر٨		٣٦ر٧		١١٠ر٣		٣٥٧ر٠	
صناعة الورق والطباعة والنشر			٦٥ر٦		١٥٥ر٦		٣٠١ر٧		٣١٧ر٠	
الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية			٢١٩ر٩		٤٤٨ر٤		٥٤٨ر٣		٥٩٧ر٥ ٥	
منتجات منجمية غير معدنية			٣٧ر٥		١١٣ر١		١٧٥ر٧		٤٥٠ر٦ ٣	
منتجات معدنية أساسية			-		-		-		-	
المنتجات المعدنية المصنّعة وصناعة الالات			٤٠٣ر٣		٤٦ر١		١ ٠١٣ر٣		٧٧٨ر٥ ٦	
مصنوعات ذهبية			-		٥٠٧ر٣		١ ١٧٣ر٧		٧٠٧ر٣ ٨	
منتجات متنوعة			٣٣٩ر٣		١٦ر٨		١١٦ر٣		٣٩٥ر٠ ١	
المجموع	٨٣٧		١ ٣٩٧		٣ ٣٤٠ر٨		٤ ٨٣١		٤٣٠ ٧٩٠	

المصدر: غرفة التجارة والصناعة، ووزارة الصناعة في لبنان.

(أ) قيم وتوزع الصادرات الصناعية الحائزة على شهادات منشأ من وزارة الصناعة وغرفة التجارة والصناعة في بيروت (لا تشمل بالتالي الصادرات الصناعية غير الحائزة على شهادات المنشأ)، راجع التقرير.

المرفق الثالث

جداول احصائية عن أكبر المصانع العاملة والمصانع قيد التنمية

الجدول م-٣-١: أكبر ١٠ مصانع شغّلت خلال السنوات الخمس المنصرمة، ١٩٨٠-١٩٨٥

اسم المصنع	رأس المال الثابت	رأس المال العامل	الطاقة الانتاجية	الانتاج الفعلي ك	الانتاج الفعلي ق	المنتجات الرئيسية	المنتجات الثانوية	عدد العمال	القيمة المضافة
شركة حمدان انترناسيونال للصناعة والتجارة		مليار ل.ل				تعليب المواد الغذائية		٣٠	
شركة حمدان لتعبئة الهواء السائل		مليار ل.ل				تعبئة الهواء السائل		١٥	
شركة الوتّار وحلّال والاسعد للصناعة العامة		٨٠٠ مليون ل.ل				بوتان/بروبان		١٥	
شركة عاصم حنا رحمة		٣٠٠ مليون ل.ل				قداحات غاز بلاستيك/معدن		١٠	
شركة علي حسين حمدان		٢٥٠ مليون ل.ل				صنع علف دواجن		١٠	
شركة جورج عبدالله ضومط		١٠٠ مليون ل.ل				تحويل دواليب الكاوتشوك الى مطاط		١٠	

الجدول م-٣-٣: أكبر ١٠ مصانع قيد التنفيذ

اسم المصنع	رأس المال		الطاقة الانتاجية	الانتاج الفعلي		المنتجات		عدد العمال	القيمة المضافة
	الثابت	العامل		ك	ق	الرئيسية	الثانوية		
شركة غسان سمعان عبدالنور	٥٠ مليون ل.ل					موبيليا خشبية وفورمايكا		١٠	
مصنع ستونلايت	٥٠ مليون ل.ل					حجر وبلاط طبيعي واصطناعي		٣٠	
شركة يوسف جرجي مطر	٣٥ مليون ل.ل					الصابون ومشتقاته		١٠	
شركة الوتّار وحلّال والاسعد	٣٥ مليون ل.ل					السيف		١٠	